الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/ID/89/6
٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الصناعة المشتركة بين الأسكوا واليونيدو

التنمية الصناعية
في
المملكة الأردنية الهاشمية

89-1092

تمهيـــــــــد

تنفيذاً لبرنامج العمل للتنمية الصناعية (١-١)، اعدت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكـــوا واليونيدو وبمساعدة خبراء محليين هذه الدراسة القطرية حول التنمية الصناعية في الاردن . وهـــذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القطرية الاربع التي تعتبر مساهمة من الاسكوا في مؤتمر التنميـــة الصناعية السابع لوزراء الصناعة في الدول العربية والمنعقد في تونس خلال الفترة ٢٠-٢٥ تشريـــن الاول/اكتوبر ١٩٨٩.

المحتويـــات

الفصـــل		الصفحـــة
الأول-	هيكل الاقتصاد الأردني وخصائصه	١
١-	المساحة والسكان	١
٢-	الموارد الطبيعية	١
(أ)	الأرض والمياه	١
(ب)	الموارد المعدنية وغير المعدنية	٥
-	الخامات المعدنية	٥
-	الخامات غير المعدنية	٦
٣-	النمو الاقتصادي	٩
٤-	هيكل الاقتصـاد	٩
٥-	الادخار والاستثمار	١٠
(أ)	الادخار المحلي الاجمالـي	١١
(ب)	الادخار القومي الاجمالي	١٢
(ج)	الاستثمار	١٢
٦-	الأسعار والتضخم	١٤
(أ)	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	١٤
(ب)	أسعار الجملـــة	١٥
(ج)	أسعار الأسهم	١٥
(د)	أسعار صرف الدينار الأردني	١٧
(هـ)	أسعار الواردات	١٧
(و)	أسعار الصادرات	١٨
(ز)	شروط التبادل التجاري	١٨
(ح)	مخفض الناتج المحلي الاجمالي	١٩

المحتويـــات (تابع)

	الصفحـــة
الفصـــل	
٧- العمالة والأجور	١٩
(أ) العمـــالة	١٩
- العمالة الاجمالية	١٩
- العمالة الوافـدة	٢٠
- العمالة الأردنية المهاجرة	٢١
(ب) الأجـــور	٢١
٨- هيكل التجارة الخارجية	٢٢
(أ) الواردات	٢٢
(ب) الصادرات	٢٣
(ج) الميزان التجاري	٢٥
(د) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية	٢٦
- الواردات	٢٦
- الصادارات	٢٧
- العجز التجاري مع بقية العالم	٢٧
الثانـي بنية القطاع الصناعي ونموه	٢٨
١- دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي	٢٨
(أ) القيمة المضافة	٢٨
(ب) العمالـــة	٢٨
(ج) الصادرات الصناعية	٢٩
٢- دور الصناعة الاستخراجية	٢٩
(أ) الانتاج	٣٠
(ب) قيمة الانتاج والناتج	٣١
(ج) العمالـــة	٣١
(د) الصادرات	٣١
(هـ) انتاجية العمل	٣٢
(و) الكثافة الرأسمالية الحدية	٣٣
(ز) الانتاجية الحدية لرأس المال	٣٤

المحتويـــات (تابع)

الفصـل		الصفحـة
٣-	دور الصناعة التحويلية	٣٥
	(أ) عدد المؤسسات	٣٥
	(ب) قيمة الانتاج	٣٥
	(ج) القيمة المضافة	٣٥
	(د) هيكل الصناعة التحويلية	٣٦
	- قيمة الانتاج حسب فروع الصناعة	٣٦
	- القيمة المضافة	٣٦
	(هـ) العمالـــــة	٣٧
	(و) التكوين الرأسمالي الثابت	٣٧
	(ز) الكثافة الرأسمالية الحدية	٣٧
	(ح) الانتاجية الحدية لرأس المال	٣٨
	(ط) انتاجية العمل	٣٨
	(ى) تمويل الصناعة التحويلية	٣٩
	- البنوك التجارية	٣٩
	- الشركات المالية	٤٠
	- بنك الإنماء الصناعي	٤٠
٤-	التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية التحويلية	٤١
٥-	التطورات الأخيرة في قطاع الصناعة	٤٣
الثالث	استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات	٤٦
١-	خطط التنمية الصناعية	٤٦
	(أ) أهداف تنمية القطاع الصناعي	٤٦
	(ب) الإجراءات التنظيمية	٤٨
	(ج) الاستثمارات	٤٩

المحتويـــات (تابع)

الفصـــل		الصفحـــة
	٢- السياسات والحوافز المقدمة للصناعة	٥٠
	(أ) قوانين تشجيع الاستثمار	٥٠
	- المشاريع الاقتصادية	٥١
	- المشاريع الاقتصادية المصدقة	٥٢
	- الاعفاءات من الرسوم والضرائب	٥٣
	(ب) البنية التحتية للقطاع الصناعي	٥٧
	- مؤسسة المدن الصناعية	٥٧
	- مؤسسة المناطق الحـــرة	٥٧
	- مؤسسة المراكز التجارية	٥٨
الرابع	الموارد المتاحة للتنمية الصناعية	٥٩
	١- المواد الأولية	٥٩
	٢- رأس المـــال	٦٠
	٣- القوى العاملة	٦٠
الخامس	محددات التنمية الصناعية والآفاق المستقبلية	٦٣
	١- المحددات والمعوقات	٦٣
	٢- الصناعات الغذائيـــة	٦٣
	٣- الصناعات الكيماوية والدوائية والمطاطية	٦٤
	٤- الصناعات الهندسية ومواد البناء	٦٤
	٥- الصناعات الاستهلاكية غير الغذائية	٦٤
	٦- الصناعات الاستخراجية	٦٥
	٧- الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعة	٦٦
	الجـــداول	٦٧

الفصل الأول - هيكل الاقتصاد الأردني وخصائصه

١- المساحة والسكان

تقدر مساحة الأردن بحوالي ٩٢ ألف كيلومتر مربع. وتتوزع هذه المساحة الكلية على ثماني محافظات، أكبرها محافظة معان التي تشكل مساحتها حوالي ٤٥ في المائة من مجموع مساحة المملكة في حين أن مساحة محافظة البلقاء لا تتعدى ١ر١ في المائة من مجموع المساحة.

وقدر عدد سكان المملكة بحوالي ٢ر٩ مليون نسمة عام ١٩٨٧. ويتركز أكثر من نصف السكان في منطقة عمان الزرقاء، حيث ان سكان هاتين المحافظتين يشكلون ٥٦ في المائة من مجموع سكان المملكة.

وتتراوح الكثافة السكانية بين ٢ر٣ نسمة/كم^{٢} في محافظة معان الى ٢٦١ نسمة/كم^{٢} في محافظة إربد وبمعدل ٣٠ر٢ نسمة/كم^{٢} للمملكة (الجدول ١-١).

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ بلغ معدل نمو السكان حوالي ٤ في المائة سنويا. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الى ٤ر٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. وهناك تقديرات أخرى للسكان تتراوح بين ٤ر٩ مليون كحد أدنى و ٥ر٤ مليون نسمة كحد أعلى لعام ٢٠٠٠.

وقد أظهرت نتائج تعداد السكان عام ١٩٧٩ أن سكان الحضر كانوا يشكلون ٥٩ في المائة من مجموع السكان، إلا انه نتيجة للنمو السريع للمدن والتجمعات الحضرية فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر الى ٧٠ في المائة بينما تناقصت نسبة السكان الريفيين الى ٣٠ في المائة عام ١٩٨٧.

وهناك تفاوت واضح بين المحافظات فيما يتعلق بنسبة سكان الحضر الى مجموع السكان فهي الأعلى في محافظة الزرقاء، ٩٠ في المائة تليها عمان ٨٥ في المائة. وتصل هذه النسبة الى أدنى مستوى لها في محافظة الكرك، ٢٠ في المائة تليها محافظة المفرق ٢٨ في المائة (الجدول ١-٢).

وقد بينت نتائج المسح الشامل الذي أجرته وزارة التخطيط عام ١٩٨٤ أن عدد التجمعات السكانية في المملكة بلغ ١٠٨٣ تجمعا بين قرية ومدينة. إلا ان عدد التجمعات الحضرية، أي التي يزيد عدد سكان كل منها عن خمسة الاف نسمة، هي ٥٧ تجمعا فقط.

٢- الموارد الطبيعية

(أ) الأرض والمياه

يمكن تقسيم الأردن الى أربع مناطق طبيعية متميزة هي:

- منخفض وادي الأردن: وهو المنطقة الممتدة من نهر اليرموك في الشمال حتى خليج العقبة في الجنوب. والجزء الأكبر من هذه المنطقة منخفض عن سطح البحر، حيث يوجد البحر الميت وهو أكثر المناطق انخفاضا في العالم، ويحتوي على ثروات معدنية متعددة منها البوتاس الذي تستغله حاليا شركة البوتاس. ونظرا لتوفر الموارد المائية والأراضي الزراعية والمناخ المناسب، فقد تم تطوير هذه المنطقة خاصة منطقة وادي الأردن الممتدة بين نهر اليرموك وشاطئ البحر الميت الشمالي تطويرا متكاملا مبنيا في الأساس على النشاط الزراعي وكذلك على النشاط الصناعي الاستخراجي للبوتاس في منطقة البحر الميت.

- منطقة المرتفعات: وهي المنطقة الجبلية الممتدة الى الشرق من منخفض وادي الأردن وهي المنطقة الرئيسية المأهولة خاصة في جزئها الشمالي.

- منطقة السهول المتموجة المرتفعة: التي تقع الى الشرق من منطقة المرتفعات وتلتقي في حدها الشرقي مع الصحراء أو منطقة البادية.

- منطقة البادية: وهي التي تشكل الجزء الشرقي والجنوبي من المملكة وتمثل الجزء الأكبر من مساحتها وتمثل المنطقة الحدودية مع البلدان العربية المجاورة، سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية.

اما بالنسبة للموارد المائية فهي تتألف أساسا من مياه الأمطار التي يقدر معدل سقوطها السنوي بحوالي ٨٥٠٠ مليون متر مكعب. ومن الناحية البيئية فان المملكة تقسم الى أربع مناطق حسب معدلات سقوط الأمطار التي تتراوح بين أقل من ٢٠٠ ملم الى ٨٠٠ ملم سنويا كما هو مبين في الجدول التالي:

مناطق المملكة حسب معدل سقوط الأمطار

المنطقة	النسبة المئوية من مجموع مساحة المملكة	معدل سقوط الأمطار (ملم/سنة)
البادية	٩١٫٥	أقل من ٢٠٠
المنطقة الحدية	٦٫٠	٢٠٠-٣٥٠
المنطقة شبه الجافة	١٫٥	٣٥٠-٥٠٠
المنطقة شبه الرطبة	١٫٠	٥٠٠-٨٠٠
المجموع	١٠٠٫٠	

إلا ان الانتاج المائي الاجمالي القابل للاستغلال لا يتعدى ١١٢٠ مليون متر مكعب، أي ما يعادل ١٣ في المائة من مجموع مياه الأمطار الساقطة على المملكة.

أما المياه القابلة للاستغلال سنويا فهي حوالي ٨٧٨ مليون متر مكعب على شكل مياه سطحية و٢٤٢ مليون متر مكعب مياه جوفية، ويصب حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه السطحية في نهر اليرموك. أما الباقي فيتوزع على عدد من الأنهار الصغيرة والأودية الجافة خاصة المطلة على وادي الأردن والينابيع المتفرقة في مختلف أنحاء المملكة.

أما المخزون من المياه الجوفية فيقدر بحوالي ١١ مليار متر مكعب. إلا ان الجزء القابل للاستغلال السنوي هو في حدود ٢٤٢ مليون متر مكعب موزعة على ١٥ حوضا مائيا كما هو مبين في الجدول التالي:

توزيع المياه الجوفية حسب الحوض

اسم الحوض	الكميات القابلة للاستغلال سنويا (مليون م^3)
اليرموك	١٥
وادي الأردن	١٨
المرتفعات الشمالية	٨
المرتفعات الجنوبية	١٠
نهر الزرقاء	٥٥
مرتفعات البحر الميت	١٤
حوض وادي الموجب	٢٥
حوض وادي الحسا	١٤
وادي عربه الشمالي	٨
وادي عربه الجنوبي	٨
قاع الدبسي	٢٧
الجفر	١٥
وادي الرمان	٥
الأزرق	٢٠
المجموع	٢٤٢

وقد بينت نتائج الدراسات المائية أن الكميات المستعملة من المياه في مختلف الأغراض زادت من ٤٦٤ مليون متر مكعب عام ١٩٧٩ الى ٤٩٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٢. وأما نصيب قطاع الزراعة من مجموع استهلاك المياه عام ١٩٨٢ فبلغت نسبته ٨٥ في المائة.

وقدرت خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠ استهلاك الأردن من المياه بحوالي ٥٢٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥، ومن المتوقع أن يصل الى ٧٠٥ و ٩٣٤ مليون متر مكعب عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ على التوالي. وتقدر كميات المياه المستعملة في قطاع الصناعة والقطاعي المنزلي والبلدي بحوالي ١١١ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ أي ما نسبته ٢١ر٤ في المائة من مجموع المياه المتاحة. ويتوقع أن يزيد الاستهلاك الى ٢٤٧ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٢٦ر٤ في المائة من مجموع الاستهلاك المتوقع للمياه. ويمثل وادي الأردن المنطقة الزراعية الرئيسية في الأردن حيث تتوفر فيها الأرض الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية. وضمن خطط تنموية متعاقبة جرى تطوير هذه المنطقة تطويرا شاملا تمثل في إنشاء البنية التحتية من سدود وشبكات ري وطرق ومرافق خدمية من صحة وتعليم وكهرباء ومياه. وقدر الاستهلاك من المياه لأغراض الري في وادي الأردن بحوالي ٣٠٩ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ أو ما يقارب ٦٠ في المائة من مجموع استهلاك المياه والى ٥٨٧ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ أي حوالي ٦٣ في المائة من مجموع المياه. وسيصبح ذلك ممكنا بعد انشاء سد الوحدة الذي ينتظر أن يخزن ما مجموعه حوالي ٢٢٠ مليون متر مكعب من مياه الفيضان على نهر اليرموك.

أما الزراعة المروية خارج وادي الأردن فقد قدر استهلاكها من المياه بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب أي حوالي خمس المياه المتاحة. وينتظر ان يستقر الاستهلاك من المياه على هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٠ كما هو مبين في الجدول التالي.

الاستهلاك المقدر من المياه
(مليون م^3)

القطاع	١٩٨٥	النسبة المئوية	٢٠٠٠	النسبة المئوية
المنزلي والصناعي	١١١	٢١ر٤	٢٤٧	٢٦ر٤
الزراعة المروية في منخفض الأردن	٣٠٩	٥٩ر٤	٥٨٧	٦٢ر٩
الزراعة المروية خارج منخفض الأردن	١٠٠	١٩ر٢	١٠٠	١٠ر٧
المجموع	٥٢٠	١٠٠ر٠	٩٣٤	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠.

وقد بلغت المساحة المزروعة عام ١٩٨٧ حوالي ٢ر٣٣ مليون دونم أي ما يوازي ٢ر٤ في المائة من مجموع مساحة المملكة أو ما يوازي خمس المساحة القابلة للزراعة. وتقدر المساحة المروية بحوالي ٦ر٠ مليون دونم أي حوالي ربع مجموع المساحة المزروعة. وتتفاوت المساحة المزروعة خاصة البعلية من عام لآخر تبعا لكميات سقوط الأمطار وتوزيعها خلال موسم المطر.

وتشكل المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأهمها القمح والشعير حوالي ٦٤ في المائة من مجموع المساحة في حين تشكل مساحة الأشجار المثمرة حوالي ٢٤ في المائة والخضروات ١٢ في المائة من مجموع المساحة.

ومن الثروات الزراعية هناك قطاع الثروة الحيوانية الذي تشكل الضأن والماعز الجزء الأكبر منه حيث بلغ عدد الضأن ١ر٢ مليون رأس عام ١٩٨٧ في حين بلغ عدد الماعز ٤٤١ ألفا في نفس العام. وبالاضافة الى ذلك توجد الأبقار الهولندية والبلدية والهجين والماعز الشامي الذي بلغ مجموع اعدادها حوالي (٥٠) ألف رأس عام ١٩٨٧ (جدول ١-٣).

(ب) <u>الموارد المعدنية وغير المعدنية</u>

يتوفر في الأردن عدد من الخامات المعدنية وغير المعدنية بعضها مستغل بالفعل في الوقت الحاضر بينما تجري على البعض الآخر دراسات جدوى فنية واقتصادية تمهيدا لاستغلالها.

- <u>الخامات المعدنية</u>

من أهم خامات المعادن المكتشفة النحاس والمنغنيز والحديد.

<u>النحاس</u>: تتواجد خامات النحاس على الجانب الشرقي لوادي عربة وعلى امتداد ٧٠ كم جنوب البحر الميت. وتتراوح نسبة النحاس في الخامات بين ٠ر٦٥ في المائة و ١ر٣٦ في المائة. وقد أثبتت التحريات توفر احتياطي مثبت قدره ٦٠ مليون طن وقد تم إجراء دراسات فنية واقتصادية لاستخراج هذا المعدن.

<u>المنغنيز</u>: تتواجد خامات المنغنيز في نفس المنطقة تقريبا التي توجد فيها خامات النحاس وتتركز في منطقة فينان على بعد ٤٠-٤٥ كم جنوب البحر الميت. وقد دلت الأبحاث والتحريات على وجود حوالي (٥) ملايين طن خام المنغنيز.

<u>الحديد</u>: تتواجد خامات الحديد في منطقة ورده جنوب قضاء عجلون ويتراوح سمك الطبقة التي توجد فيها الخامات بين ٨ر٠ - ٨ر٩ متر ويقدر الاحتياطي المثبت من الخامات بحوالي (٦٠) ألف طن.

- الخامات غير المعدنية

الفوسفات: تم إكتشاف خامات الفوسفات في الأردن في مطلع هذا القرن إلا أن استغلاله لم يبدأ الا عام ١٩٥٣ من قبل شركة مناجم الفوسفات. ويغطي حزام الفوسفات حوالي ٦٠ في المائة من مساحة الأردن. أما المراكز الرئيسية لتواجد صخور الفوسفات فهي الرصيفة والتي تبعد على بعد ١٥ كم شمال مدينة عمان ومنطقة الأبيض والحسا على بعد ٩٠ كم الى الجنوب من عمان ومنطقة الشيدية على بعد ٢٥٠ كم الجنوب الى الشرقي من عمان.

وقدر الاحتياطي الاجمالي المثبت من الفوسفات بحوالي ١٠٣١ مليون طن موزعة كما يلي:

المنطقة	الاحتياطي المثبت (مليون طن)
الرصيفة	٦٥
الحسا	١١٠
الأبيض	٦٦
الشيدية	٧٩٠
المجموع	١٠٣١

اليورانيوم: يوجد اليورانيوم مع خامات الفوسفات بنسبة تتراوح بين ٢٥-٢٠٠ جزء من المليون. ويقدر الاحتياطي من اليورانيوم بحوالي ٥ ملايين طن منها (٢٠٠) الف طن موجودة في طبقات الفوسفات القابلة للتعدين. وتجري حاليا دراسات لإمكانية استغلال اليورانيوم.

البوتاس: يتميز البحر الميت بنسبة تركيز عالية من الأملاح ويقدر الاحتياطي منها كما يلي:

الملح	الاحتياطي المقدر (مليون طن)
كلوريد المغنيزيوم	٢٢٠٠٠
كلوريد الصوديوم	١٢٠٠٠
كلوريد الكالسيوم	٦٠٠٠
كلوريد البوتاسيوم	٢٠٠٠
بروميد المغنيزيوم	٩٨٠
كلوريد الليتيوم	١٧٥٠٠
كلوريد الروبيتيوم	٩٦٠٠

وقد بدأت شركة البوتاس استخراج البوتاس عام ١٩٨٢ وتجري دراسات لامكانية استخراج البرومين واكسيد المغنيزيوم النقي. وبالاضافة الى البحر الميت فهناك الصخور الملحية تحت منطقة اللسان وقد تم اكتشاف ذلك ميدانيا.

ملح الطعام: يستخرج ملح الطعام في منطقتين: البحر الميت بواسطة شركة البوتاس ومنطقة الأزرق من قبل الجمعية التعاونية الزراعية. وكانت منطقة الأزرق المنطقة التقليدية لاستخراج الملح لفترة طويلة. وقد أسست الجمعية حديثا مصنعا بطاقة انتاجية تبلغ ٥ طن/ساعة من ملح الطعام.

الجبس: يوجد الجبس في ثلاث مناطق رئيسية: منطقة نهر الزرقاء على بعد ٥٠ كم شمال عمان وتقدر سمك طبقته بحوالي ٣٥م ومنطقة جبل مليح قرب الطفيلة ويتراوح سمك الطبقة بين ٢ و٣م والمنطقة الثالثة فهي وادي الموجب على جوانب الوديان الفرعية وتقدر كميات الاحتياطي من الجبس بحوالي ١٣٫٣ مليون طن. وقامت شركة التعدين بانتاج حوالي (١٣٠) ألف طن من الجبس عام ١٩٨٧ من منطقة نهر الزرقاء وجبل المليح.

الصلصال: يوجد الصلصال في مناطق متعددة من الأردن. ويتوفر حوالي خمسة ملايين طن منه من النوعية الممتازة في منطقتي ماحص وغوركبد. وتقوم شركة التعدين العامة باستخراج الصلصال من ماحص وتوفيره لمصنع الأسمنت الأبيض.

الرمل الزجاجي: توجد كميات هائلة وبنوعية ممتازة من الرمل الزجاجي في منطقة رأس النقب. وتأسست شركة الزجاج عام ١٩٨٤ وانتجت عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ (٩٠) ألف و(١٢١٫٥) ألف متر مكعب من الألواح الزجاجية على التوالي.

الفلدسبار: يوجد الفلدسبار في الصخور الجرانيتية في منطقة العقبة. وقد تم إجراء دراسات على اساس قدرة السوق المحلي لاستيعاب ٣٠٠٠ طن سنويا ووجد أن هذا المعدل من الانتاج غير مجد إذ أن الحد الأدنى المجدي هو انتاج (٢٠) ألف طن سنويا.

الرخام: بدأ استغلال الرخام في منطقة الخليل بالضفة الغربية ومنطقة الضبعة جنوب عمان منذ عام ١٩٣٠. ويقدر احتياطي الرخام في منطقة الضبعة بحوالي (٥) ملايين متر مكعب يستغل منها سنويا حوالي (٧٠) ألف م^{٣}.

حجارة البناء: تتواجد حجارة البناء في مناطق معان والأزرق والزرقاء عن طريق ٦٨ محجرا بلغ انتاجها عام ١٩٨٧ حوالي ٢٫٣ مليون متر.

خامات الاسمنت: تتواجد خامات الاسمنت البورتلاندي في منطقة الفحيص بالقرب من عمان والرشادية بالقرب من الطفيلة. ويقدر احتياطي خامات الحجر الجيري في منطقة السلط والخالدية بحوالي ٤٠ مليون طن تستغل في انتاج الاسمنت الأبيض. أما الخامات الأخرى كالصخور الرملية والجبس والصلصال فقد سبق الإشارة اليها.

البترول: أعطت الحكومة الأردنية امتيازات لشركات عدة للتنقيب عن البترول في الأردن. لكن هذه الشركات لم توفق في اكتشاف النفط والغاز مما حدا بالحكومة الى انهاء الاعتماد على الشركات الأجنبية في هذا المجال والاطلاع بالعملية بنفسها وتمويل عملية التنقيب مباشرة من الخزينة مع إبقاء الباب مفتوحا بوجه الشركات ذات السمعة الفنية والمالية المليئة بشؤون التنقيب عن النفط والغاز.

وقد بدأت سلطة المصادر الطبيعية بتنفيذ برنامج وطني للتنقيب بالاعتماد على الكوادر الوطنية. وقامت السلطة بمسح جيوفيزيائي جوي ومغناطيسي واشعاعي لكل مناطق المملكة وكذلك بدراسات فوتوجيولوجية وجيومورفولوجية ومسوحات زلزالية وحفر حوالي ٣٠ بئرا.

وعام ١٩٨٤ تم اكتشاف النفط في حقل حمزة بالأزرق وتم استخراج حوالي (٤٠٠) الف طن منه. وتقدر قيمة الاحتياطي النفطي بحوالي ٣٠ مليون برميل.

الغاز: تم اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة الريشه في الثلث الأول من عام ١٩٨٧ ويقدر الانتاج اليومي من الغاز بحوالي ٥ر١٧ مليون قدم مكعب سنويا. ونتيجة لذلك بدأ إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة ٦٠ ميجاواط في منطقة الريشة تدار بالحرق المباشر للغاز. ويقدر الاحتياطي من الغاز بحوالي (٥٨) بليون قدم^{٣}. وبلغ الانفاق الحكومي على أعمال التنقيب حوالي (٥٥) مليون دينار. ونتيجة لاكتشاف البترول والغاز فقد تم عقد اتفاقيات مع شركات دولية للتنقيب.

الصخر الزيتي: يوجد الصخر الزيتي في ثلاث مناطق رئيسية هي القطرانة حيث يقدر الاحتياطي بحوالي (٣٠) بليون طن والسلطانة باحتياطي قدره بليون طن وجرف الدراويش باحتياطي قدره ٨ بلايين طن. وهناك مناطق أخرى كالجفر الذي لم يحدد الاحتياطي من الصخر الزيتي فيه ومنطقة سواقة وخان الزبيب. وقد أجريت دراسات لاستغلال الصخر الزيتي في منطقة السلطانة بطريقة الحرق المباشر لتوليد الطاقة الكهربائية.

الرمال الزيتية: تم اكتشاف الرمال الزيتية في المنحدرات المطلة على منطقة اللسان في البحر الميت. وقد جرت معظم التحريات في وادي عسال بحفر (١٢) بئرا. وفي احداها تم اكتشاف طبقة بسمك ٢١٣ م من الرمال الزيتية.

موارد الطاقة الأخرى: من موارد الطاقة الأخرى الطاقة الحرارية الجوفية في منطقة الريشة وكذلك الطاقة المتجددة التي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تستخدم لضخ المياه الجوفية وتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق النائية.

٣- النمو الإقتصادي

زاد الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة وبالأسعار الجارية من (٣١٢) الى (١٤٠١) مليون دينار بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨٦ أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٤ر٦ في المائة. وكان هناك تفاوت واضح بين معدلات نمو مختلف القطاعات حيث تراوح المعدل بين ١٢ في المائة لقطاع التجارة كادنى معدل للنمو وبين ٢٦ر٧ في المائة لقطاع الكهرباء والماء كحد أعلى.

وقد شهد الاقتصاد الأردني فترات من النمو السريع والتباطؤ والتراجع خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ حتى الآن. فخلال النصف الثاني من السبعينات زاد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي عن ٢٣ في المائة واستمر ذلك حتى عام ١٩٨٢ ثم بدأ الاقتصاد في التباطوء وانخفضت معدلات النمو بل ان معدلات النمو لبعض القطاعات خاصة قطاع الانشاءات - البناء - والتشييد - كانت سالبة.

خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ١٨ر٨ في المائة وحقق قطاع الكهرباء والمياه أعلى معدل نمو (٣١ر٨ في المائة) سنويا في حين كان قطاع الصناعات الاستخراجية أبطأ القطاعات نموا (١١ر١ في المائة) سنويا.

أما خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الى ٤ر١ في المائة سنويا وحافظت قطاعات الصناعات الاستخراجية والكهرباء والماء وخدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى على معدلات نمو عالية في حين نما قطاع البناء والتشييد بمعدل سالب بلغ (٣ر٨ في المائة) سنويا. جدول (١-٤ و ١-٥).

وبالمقارنة فان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ قد بلغ ٩ر١ في المائة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٦. في حين بلغ ١٠ر٥ في المائة و ٥ر٢ في المائة للفترتين ١٩٧٥-١٩٨٣ و ١٩٨٣-١٩٨٦ على التوالي (جدول ١-٦ و ١-٧).

٤- هيكل الاقتصاد

بلغت مساهمة قطاعات الانتاج السلعي أي الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية حوالي ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥ ولكن هذه المساهمة تدنت الى ٢٥ في المائة عام ١٩٨٦ في حين ان قطاعات البنية التحتية والخدمات كانت تشكل ثلاثة أرباع الناتج المحلي عام ١٩٨٦.

ويساهم قطاع الزراعة بأقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوح بين ٥ر٧ في المائة الى ٩ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦. وتتوقف الأهمية النسبية لقطاع الزراعة على القيمة المضافة للقطاع التي تعتمد بدورها على مياه الأمطار كعامل مؤثر على المساحات المزروعة والانتاج الكلي وتنميته.

أما قطاع الصناعات الاستخراجية فتشكل القيمة المضافة له حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ولو أن هذه النسبة انخفضت من ٢ر٥ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٦ر٤ في المائة عام ١٩٨٦. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد زادت اهميته النسبية من ٧ر١٢ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٢ر١٥ في المائة عام ١٩٨٤ لكنها عادت الى ٧ر١٢ في المائة عام ١٩٨٦.

وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء فقد ارتفعت أهميته النسبية من ١ر٦ في المائة عام ١٩٧٥ الى حوالي ١١ في المائة عام ١٩٨٠ ثم بدأت في التناقص الى أن وصلت ١ر٨ في المائة عام ١٩٨٦.

وقطاع التجارة من ضمن القطاعات التي تضاءلت أهميتها النسبية حيث انخفضت من ٤ر٢١ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٦ر١٦ في المائة عام ١٩٨٦. وفي المقابل ارتفعت المساهمة النسبية لقطاع النقل والمواصلات من ٨ في المائة الى ٢ر١١ في المائة في نفس الفترة.

أما قطاع الخدمات الحكومية والإدارة العامة فتقدر مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي الخمس وقد انخفضت هذه المساهمة عن الخمس خلال الثمانينات، إلا أنها ارتفعت الى ١ر٢١ في المائة عام ١٩٨٦. وبذلك فان القطاع العام هو أكبر قطاع مفرد بين القطاعات الاقتصادية عام ١٩٨٦ (الجدول ٣-٣).

وهناك اختلاف واضح في هيكل الاقتصاد بالقيمتين الأسمية والحقيقية. ففي حين أن الاهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نقصت في عام ١٩٨٦ عما كانت في عام ١٩٧٥ فإن العكس هو الصحيح في حالة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة. اذ ارتفعت مساهمة القطاعات السلعية الى ٥ر٣٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٦ مقابل ٢ر٢٦ في المائة عام ١٩٧٥.

وأبرز القطاعات التي تناقصت أهميتها النسبية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٦ قطاع التجارة الذي نقصت أهميته النسبية من ٤ر٢١ في المائة الى ٤ر١٥ في المائة وقطاع الإدارة العامة والخدمات الحكومية من ٩ر٢٠ في المائة الى ٧ر١٥ في المائة (الجدول ١-٨).

٥- <u>الإدخار والاستثمار</u>

زاد الانفاق على الاستهلاك النهائي من ٣٠٥ ملايين دينار عام ١٩٧٥ الى ١٧٤٢ مليون دينار عام ١٩٨٧، أي بمعدل زيادة سنوية قدره ٧ر١٢ في المائة. وهو نفس المعدل السنوي لزيادة الانفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي وكذلك الإنفاق الخاص.

وفي حين أن الانفاق الحكومي ظل يتزايد من غير تراجع (بالأسعار الجارية) طول الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ فان الانفاق الخاص شهد بعض التقلب، حيث وصل الى ١٤٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ ثم انخفض عام ١٩٨٦ الى ١٢٣٨ مليون دينار ثم عاد وارتفع الى ١٢٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٧.

كما أن هناك فترتين متميزتين من حيث معدل الزيادة السنوية للانفاق على الاستهلاك. فخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ بلغ معدل الزيادة السنوية في الانفاق الحكومي والخاص ٧ر٢٠ في المائة و ٣ر٢٣ في المائة على التوالي. أما خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ فقد انخفض هذا المعدل الى ٤ر٢ في المائة بالنسبة للانفاق الحكومي و ٢ر٢ في المائة للانفاق الخاص.

وقد تراوحت نسبة الانفاق الحكومي على الاستهلاك بين حد أدنى ٢٦ في المائة من مجموع الانفاق الاستهلاكي وبين ٣٦ في المائة كحد أعلى. وقد برزت هذه النسبة الأخيرة، المرتفعة، خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ نظرا لتناقص الانفاق الخاص على الاستهلاك.

وفي عام ١٩٧٥ زاد الانفاق على الاستهلاك النهائي بحوالي ٢٩ في المائة عن الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق، إلا أن نسبة الانفاق على الاستهلاك/الناتج المحلي الاجمالي انخفضت الى ١٠٩ في المائة عام ١٩٨٠ ثم عادت وارتفعت الى ١١٩ في المائة عام ١٩٨٣ ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى ١٠٣ في المائة عام ١٩٨٧ (الجدول ١-٩).

وقد أدت زيادة الانفاق على الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي الاجمالي الى بروز ظاهرة الادخار السلبي المحلي لكن التحويلات الخارجية الى الأردن أوجدت ادخارات قومية موجبة كان جزء كبير منها متاحا للاستثمار.

(أ) <u>الإدخار المحلي الاجمالي</u>

تزايد حجم الادخار المحلي السالب بالأسعار الجارية من (-٩٣) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (-٢٧٣) مليون دينار عام ١٩٨٣، ثم بدأ بعدها في التناقص الى أن وصل الى (-٨٦) مليون دينار عام ١٩٨٧، أي الى نفس مستواه تقريبا عام ١٩٨٠. أي ان الادخار السالب كان يتزايد بمعدل ٣ر١٤ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣، إلا انه في الفترة التالية، أي ١٩٨٣-١٩٨٧، كان يتناقص بمعدل ٧٥ في المائة سنويا وذلك نتيجة لتباطوء الانفاق على الاستهلاك النهائي في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية يتزايد. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فان الإدخار المحلي السلبي تميز بالتقلب من عام لآخر، ووصل اعلى حد له عام ١٩٨٦ حيث بلغ (-٢٨١) مليون دينار وانخفض الى (-١٨٩) مليون دينار عام ١٩٨٧.

(ب) الإدخار القومي الاجمالي

ساعدت التحويلات الخارجية وأهمها تحويلات العاملين المغتربين والتحويلات الرسمية وعائد الاستثمار على تحقيق ادخارات قومية اجمالية موجبة. وقد زادت هذه الادخارات بالأسعار الجارية من ١١١ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥١٥ مليون دينار عام ١٩٨٠، ووصلت أعلى حد لها عام ١٩٨١ حيث بلغت ٥٧٤ مليون دينار. وبدأت بعدها في الانخفاض بشكل عام وبالتقلب من عام لآخر الى أن وصلت الى ٣٩٢ مليون دينار عام ١٩٨٧. وقد نشأ الانخفاض عن تناقص حجم التحويلات الخارجية الى الاقتصاد الاردني.

أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد تميزت الادخارات القومية بالتناقص ابتداء من عام ١٩٨١ وكذلك بالتقلب من عام لآخر الى أن وصلت الى ٢٢٩ مليون دينار عام ١٩٨٧.

وبمقارنة عامي ١٩٨٧ و ١٩٧٥ يتضح ان معدل نمو الادخارات القومية بلغ ١١ في المائة بالأسعار الجارية و ٣ر٢ في المائة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (الجدول ١-١٠).

(ج) الاستثمار

زاد الانفاق على تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بالأسعار الجارية من ٨٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥٩٧ مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم بدأ بالانخفاض بعد ذلك الى أن وصل الى ٤٤٦ مليون دينار عام ١٩٨٧. أي أن معدل نمو الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ بلغ ٤ر١٤ في المائة سنويا. لكن الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ هي فترة النمو المرتفع، حيث بلغ معدل النمو السنوي للاستثمار بالأسعار الجارية ٣ر٣١ في المائة في حين كان النمو سالبا خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ وبمعدل ٧ر٥ في المائة سنويا.

اما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد زاد الانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت من ١٤٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم بدأ في الانخفاض بعد ذلك الى أن وصل الى ٣٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٧. أي أن معدل النمو السنوي للاستثمار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ بلغ ٦ر٧ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

وبلغ معدل النمو السنوي للاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢، ار٢١ في المائة، وهذا المعدل يقل عن نمو الاستثمار بالأسعار الجارية لنفس الفترة. وكما هو الحال بالنسبة للاستثمار بالأسعار الجارية فقد كان النمو سالبا أيضا بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧، حيث بلغ معدل التناقص ٨ر٨ في المائة سنويا، وهو معدل يزيد عن تناقص الاستثمار بالأسعار الجارية.

وقد بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي وبالأسعار الجارية، حوالي ٢٨ في المائة عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٤٨ر٥ في المائة عام ١٩٨٢ ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض الى أن وصلت الى ٢٦ر٤ في المائة عام ١٩٨٧ أي أقل من النسبة المقابلة لعام ١٩٧٥ (الجدول ١-١١).

وخلال فترة الثمانينات نمت الأصول المكونة لرأس المال الثابت الاجمالي بمعدلات واتجاهات مختلفة. ففيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ زاد الاستثمار في الأبنية السكنية من ١٤٧ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٧١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ثم بدأ في التراجع الى ان وصل الى ١٤٠ مليون دينار عام ١٩٨٧ وهو مستوى أقل من مستوى عام ١٩٨١، أي أن نشاط الأبنية السكنية نما بمعدل سلبي قدره (-٨ر٠ في المائة) بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧.

ومن الأصول التي نمت بمعدلات سلبية خلال نفس الفترة الانشاءات الأخرى (٧ر٦ في المائة سنويا) ومعدلات النقل (١٨ر٣ في المائة سنويا). أما الأصول التي نمت بمعدلات موجبة فهي الأبنية السكنية (٢٠ في المائة سنويا) والالات والمعدات الأخرى (١ر٩ في المائة سنويا). ولو ان قيمة الاستثمار في هذين المجالين تميزت بالتقلب من عام لآخر. ونشأ عن معدلات النمو المختلفة للأصول، تغير في أهميتها النسبية، فبين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ حدثت التغيرات التالية:

الأصول	النسبة المئوية ١٩٨١	النسبة المئوية ١٩٨٧
الأبنية السكنية	٢٦ر٠	٣١ر٤
الأبنية غير السكنية	٣ر٩	١٤ر٥
إنشاءات أخرى	٢١ر٠	١٧ر٥
مجموع قطاع الانشاءات	٥٠ر٩	٦٣ر٤
معدات النقل	٣١ر٧	١١ر٩
الالات والمعدات الأخرى	١٧ر٤	٢٤ر٧
مجموع التكوين الرأسمالي الثابت	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

أي أن الأصول التي زادت اهميتها النسبية هي الأبنية السكنية والأبنية غير السكنية والالات والمعدات الأخرى في حين أن الأصول التي نقصت أهميتها النسبية هي الانشاءات الأخرى ومعدات النقل.

ومن الملاحظ أنه كان هناك ازدياد في الأهمية النسبية للانشاءات بصورة عامة، حيث ارتفعت من ٥١ في المائة الى ٦٣ في المائة من مجموع تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية. (الجدول ١-١٢).

أما بالنسبة لتوزيع تكوين رأس المال الثابت بين القطاعين العام والخاص فهو موضح في الجدول (١-١٣). وقد زاد الانفاق الحكومي على الاستثمار من ٤٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٢٦٩ مليون دينار عام ١٩٨٣، ثم بدأ في الانخفاض الى أن وصل الى ٢١٧ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٦ر٧ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٦.

أما انفاق القطاع الخاص فقد زاد من ٤٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٣٥٨ مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم بدأ في الانخفاض الى أن وصل الى ٢٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي بمعدل ١٣ر٩ في المائة سنويا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٦.

وقد تراوحت الأهمية النسبية للانفاق الحكومي على الاستثمار بين ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمار عام ١٩٨٢ كحد أدنى، وهو العام الذي شهد ذروة النمو للاقتصاد الأردني، الى حوالي ٦٥ في المائة عام ١٩٨٥. ومن الملاحظ ان الحكومة زادت من انفاقها الاستثماري للتعويض عن تباطوء القطاع الخاص في مجال الاستثمار خاصة بعد عام ١٩٨٢.

٦- الأسعار والتضخم

(أ) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

وصل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الى ١٧٣ر٣ عام ١٩٨٠ باعتبار عام ١٩٧٥ سنة الأساس أي برقم ١٠٠. أي ان معدل الزيادة السنوية بلغ ١١ر٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠. وفي أوائل الثمانينات تم تغيير سنة الأساس الى عام ١٩٨٠ بدلا من عام ١٩٧٥. وتبع ذلك تغيير في الأهمية النسبية لمجموعات السلع الداخلة في احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. فقد نقصت الاهمية النسبية للمواد الغذائية من ٤٨ في المائة الى ٤٢ في المائة وزادت مجموعة السكن والنفقات المنزلية من ٢٢ في المائة الى ٣٥ في المائة كما هو مبين في الجدول (١-١٤).

ويبين الجدول (١-١٥) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المستخدم في الوقت الحاضر والذي يعتمد عام ١٩٨٠ كسنة أساس. ومنه يتضح ان الرقم القياسي العام كان يتزايد بمعدل متناقص بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٥ حيث ثبت الرقم على ١٣٠ عام ١٩٨٦ ثم تناقص بدرجة طفيفة عام ١٩٨٧. وبلغ معدل الزيادة السنوية الرقم القياسي خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ حوالي ٥ر٨ في المائة. أما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ فان معدل الزيادة بلغ ٣ر٨ في المائة. ويشير ذلك الى ان ارتفاع الأسعار كان معقولا في فترة الثمانينات وقد واكب هذا النمط من حركة الأسعار ظاهرة التباطوء في نمو الاقتصاد وزيادة نسبة البطالة. ولكن من المتوقع أن يكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد ارتفع بصورة حادة عام ١٩٨٨ اثر انخفاض قيمة الدينار الأردني بصورة فجائية وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار جميع السلع خاصة السلع المستوردة خاصة في الربع الأخير من العام المذكور.

وهناك تفاوت واضح بين معدلات الزيادة السنوية للأرقام القياسية لمجموعات السلع الاستهلاكية. ففي خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ بلغ معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي للمواد الغذائية ٣ر٧ في المائة وهو أدنى من معدل المواد في حين أن المعدل المقابل للملابس والأحذية مساو لمعدل جميع المواد. أما المعدل بالنسبة لمجموعات السلع الأخرى فهو أعلى من المعدل العام، حيث بلغ ٩ر٩ في المائة سنويا للمشروبات والتبغ و ١ر٧ في المائة للسكن والنفقات المنزلية و ٤ر١٠ في المائة للسلع والخدمات الأخرى.

ومن الملاحظ انه كان هناك اتجاه متزايد باستمرار للرقمين القياسيين لمجموعتي المشروبات والتبغ والسلع والخدمات الأخرى في حين أن الأرقام القياسية لباقي المجموعات كانت تتفاوت من عام لآخر بالانخفاض والزيادة (الجدول ١-١٥).

(ب) أسعار الجملة

يقوم البنك المركزي باعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة في مدينة عمان باعتبارها السوق الرئيسية للجملة في المملكة. ويدخل في حساب هذا الرقم عدد من السلع الرئيسية زراعية وغذائية وملابس وأدوية ومواد بناء ومحروقات ووسائل نقل.

وفي النصف الثاني من السبعينات كانت سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار الجملة هي ١٩٧٥. وفي عام ١٩٨٠ بلغ الرقم القياسي ١٦ و ١٥٦ أي أن معدل الزيادة السنوية بلغ ٩ر٣ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠.

وفيما بعد تم تعديل سنة الأساس الى ١٩٧٩. وقد زاد الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بمعدل ٦ر٤ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ الا أن المعدل كان منخفضا جدا بعد عام ١٩٨١. أما بالنسبة لمجموعة الملابس والأنسجة فقد ارتفع الرقم القياسي الى أعلى حد له عام ١٩٨١ ثم بدأ في الانخفاض بعد ذلك حيث وصل الى أدنى حد عام ١٩٨٦ وارتفع قليلا عام ١٩٨٧ ليصل الى ٦ر١١٢ ولكنه بقي أقل بكثير من الرقم القياسي العام، مما يعني انخفاض السعر النسبي لمجموعة سلع الألبسة بالنسبة للسلع الاخرى. ومن السلع التي انخفضت أسعارها النسبية بالمقارنة بباقي السلع/الأدوية/ التي وصل الرقم القياسي لأسعارها ٣ر١٣٢ عام ١٩٨٧ ومواد البناء ٦ر١٢٢. اما السلع التي طرأت زيادة في أسعارها النسبية فمنها الأحذية والجلود ٣ر١٤٥ والمحروقات ٨ر١٤٠ ووسائل النقل ٧ر١٦٣ كما يتضح من الجدول (١-١٦).

(ج) أسعار الأسهم

منذ إنشاء سوق عمان المالية ومباشرتها العمل عام ١٩٧٨، كانت هناك فترتان مميزتان لحركة أسعار الأسهم، الأولى فترة الارتفاع ١٩٧٨-١٩٨٢ والثانية فترة الانخفاض ١٩٨٢-١٩٨٧. فخلال الفترة الأولى ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم (باعتبار ١٩٨٥ سنة الأساس) من ٧ر٨٧ عام ١٩٧٨ الى

١٦٣ر٦ عام ١٩٨٢ أي بمعدل زيادة سنوية بلغ ٢٠ في المائة. أما خلال الفترة الثانية فقد انخفض الرقم القياسي من ١٦٣ر٦ عام ١٩٨٢ الى ١٠٠ر٤ عام ١٩٨٧ أي بمعدل انخفاض سنوي قدره ٩ر٣ في المائة وينطبق الأمر بدرجات متفاوته على حركة أسهم مختلف الشركات كما يتضح من الجدول ١-١٧ والجدول أدناه.

معدل تغير اسعار الأسهم في سوق عمان المالية

قطاع الشركات	النسبة المئوية ١٩٨٢-١٩٧٨	النسبة المئوية ١٩٨٧-١٩٨٢
الرقم القياسي العام	٢٠ر٠	-٩ر٣
البنوك والشركات المالية	٢٧ر٣	-٨ر٦
شركات التامين	٢٩ر٧	-١٥ر٦
شركات الصناعة والتعدين	١٣ر٤	-٨ر٣
شركات الطاقة الكهربائية	١٢ر٥	-٦ر٦
شركات الخدمات	١٩ر٤	-٢٢ر٧

المصدر: محسوبة من الجدول ١-١٧.

وخلال الفترة الثانية حصل تغير في الأهمية النسبية لحجم تداول أسهم القطاعات المختلفة. فقد تناقص حجم تداول أسهم البنوك والشركات المالية من ٧٢ر٧ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٢٨ر٣ في المائة عام ١٩٨٧ وأسهم الخدمات من ٥ر٥ في المائة الى ٢ر٣ في المائة خلال نفس الفترة. وفي المقابل فان حجم التداول في أسهم الشركات الصناعية ارتفع من ١٧ر٥ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٦٤ر٢ في المائة عام ١٩٨٧ وشركات التامين من ٤ر٣ في المائة الى ٥ر٢ في المائة خلال نفس الفترة.

الاهمية النسبية لحجم تداول الأسهم
(كنسبة مئوية)

القطاع	١٩٨٣	١٩٨٧
البنوك	٧٢ر٧	٢٨ر٣
الصناعة	١٧ر٥	٦٤ر٢
الخدمات	٥ر٥	٢ر٣
التامين	٤ر٣	٥ر٢

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ١٩٨٧.

(د) أسعار صرف الدينار الأردني

اتصف سعر صرف الدينار بالاستقرار النسبي بشكل عام مع بعض التغير من عام لآخر تبعا للعوامل المؤثرة على الطلب على النقد الأجنبي والعرض منه. وظلت التقلبات في سعر الصرف حتى عام ١٩٨٨ ضمن هوامش محدودة وذلك نتيجة لسياسة البنك المركزي لربط الدينار الأردني بوحدة حقوق السحب الخاصة وضمن هامش تذبذب يحدد وفقا لسلة التبادل التجاري.

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ تراوح سعر الدولار الأمريكي بين ٣٢٩ فلسا عام ١٩٧٥ و٣٩٣ فلسا عام ١٩٨٥. ومع أن اسعار صرف العملات الرئيسية كالجنيه الاسترليني والمارك الألماني والفرنك السويسري والفرنسي والليرة الإيطالية، اتصفت بالتغير ارتفاعا وانخفاضا من عام لآخر إلا ان اتجاه صرف الين الياباني تميز باتجاه متزايد كما يتبين من الجدول ١-١٨.

وقد أدت التطورات الاقتصادية الى زيادة الضغط على سعر صرف الدينار الأردني فتراجع سعره بالنسبة للعملات الأجنبية اعتبارا من الربع الثاني لعام ١٩٨٨. وتم تعويم سعر صرف الدينار اعتبارا من منتصف شهر تشرين الثاني من نفس العام. ويبلغ سعر الدولار الامريكي حاليا، حسب سعر البنك المركزي، ٥٤٠ فلسا بعد أن كان ٣٣٨ فلسا في بداية عام ١٩٨٨.

(هـ) أسعار الواردات

من سمات الاقتصاد الأردني أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد لسد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية. مما يجعل التغيرات في أسعار الورادات تؤثر بدرجة كبيرة على الميزان التجاري.

وتشير بيانات التجارة الخارجية الى أن الرقم القياسي العام لسعر الوحدة من الواردات قد زاد بمعدل سنوي قدره ٩ر٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ باعتبار عام الأساس هو عام ١٩٨٠. أما خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ فقد انخفض الرقم القياسي لسعر الوحدة من المستوردات بمعدل ٨ر٢ في المائة سنويا مما ساهم في تخفيف العجز في الميزان التجاري. وبمقارنة الرقم القياسي لسعر الوحدة من المستوردات بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٧٥ تبين، بصورة اجمالية، أنه كان هناك ارتفاع بمعدل سنوي منخفض لمجموع الواردات ٧ر٢ في المائة. وكان أعلى معدل للزيادة السنوية هو لمجموعة الواردات من المشروبات والتبغ ٤ر٢ في المائة ثم الوقود المعدني ومواد التشحيم ٣ر٣ في المائة سنويا في حين تناقص معدل الرقم القياسي لأسعار الزيوت والشحوم ٤ر٩ في المائة والمصنوعات المختلفة ١ر٢ في المائة سنويا (الجدول ١-١٩).

ويبين الجدول التالي معدلات التغير في الرقم القياسي لسعر الوحدة من مجموعات الواردات للفترات ١٩٧٥-١٩٨٦، ١٩٧٥-١٩٨٢ و ١٩٨٢-١٩٨٦.

معدل التغير في الرقم القياسي لسعر الوحدة من الواردات
(كنسبة مئوية)

المجموعة	١٩٧٥-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٦
مجموع الواردات	٢ر٧	٩ر٦	-٨ر٢
المواد الغذائية	٠ر٠	٣ر٤	-٥ر٨
المشروبات والتبغ	٤ر٢	٦ر٤	٠ر٣
المواد الخام	٠ر٣	١ر٥	-١ر٩
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٣ر٣	١٧ر٩	-١٥ر٦
زيوت وشحوم	-٤ر٩	-٣ر٥	-٥ر٧
المواد الكيماوية	٠ر٠	٦ر٣	-١ر٦
مواد مصنعة	١ر٨	٢ر٩	-٠ر٩
الآت ومعدات النقل	١ر٠	٥ر٧	-٨ر٠
مصنوعات مختلفة	-٢ر١	١ر١	-٦ر٥

(و) أسعار الصادرات

تشير الأرقام القياسية لسعر الوحدة من الصادرات للفترة ١٩٧٥-١٩٨٦ الى زيادة الرقم القياسي العام بحيث وصل الى أعلى حد له عام ١٩٨٢حيث بلغ ١٢٥ر٤ (باعتبار ١٩٨٠ سنة الأساس) ثم انخفاضه بعد ذلك الى ١٠٣ عام ١٩٨٦ أي أن الرقم القياسي العام لسعر الوحدة من الصادرات قد ارتفع بمعدل سنوي قدره ٠ر٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦. وقد تراوح معدل تغير الرقم القياسي لمجموعات الصادرات بين ٦ر٧ في المائة لصادرات المواد الغذائية و (-١ر١ في المائة) للمواد الكيماوية (الجدول ١-٢٠).

(ز) شروط التبادل التجاري

كان الأردن يتمتع بشروط تبادل تجاري سعري في صالحه في فترة السبعينات حتى عام ١٩٧٨. فقد بلغ مؤشر شروط التبادل حوالي ١٤٨ عام ١٩٧٥. وفي الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ كان المؤشر في غير صالح الأردن نتيجة لارتفاع سعر النفط. وابتداء من عام ١٩٨٢ ساعد التحسن في ارتفاع مؤشر شروط التبادل التجاري السعري على تحسين ميزان المدفوعات (الجدول ١-٢١).

(ح) مخفض الناتج المحلي الاجمالي Deflator

يعتبر مخفض الناتج المحلي مؤشرا اجماليا للتضخم. وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ بلغ معدل الزيادة السنوية لمخفض الناتج المحلي الاجمالي لسعر التكلفة، وبسعر السوق، ٥ر١ في المائة و ٥ر٨ في المائة على التوالي في حين بلغ المعدل المقابل لمخفض الانفاق خلال نفس الفترة ٤ر١ في المائة باعتبار عام ١٩٨٠ عام الأساس = ١٠٠.

والواقع انه يمكن تمييز فترتين بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٧ من حيث معدل الزيادة السنوية للمخفض.

- الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ وتتميز بارتفاع معدل التضخم حيث بلغ ٧ر٨ في المائة سنويا للناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة و٥ر٩ في المائة لسعر السوق.

- الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ التي تتميز بانخفاض معدل التضخم حيث بلغ المعدل ٦ر١ في المائة و ٨ر٠ في المائة سنويا لكل من الناتج المحلي بسعر التكلفة وبسعر السوق على التوالي.

وقد تراوح معدل التغير السنوي لمخفضات القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ بين تناقص مطلق للصناعات الاستخراجية بلغ ٥ر٧ في المائة سنويا وبين حد أعلى بلغ ٧ر٨ في المائة سنويا لقطاع الكهرباء والماء (الجدول ١-٢١).

٧- العمالة والأجور

(أ) العمالة

يتميز سوق العمل الأردني بالانفتاح النسبي. ففي الأردن عمالة وافدة معظمها عربية كما أن جزءا كبيرا من العمالة الأردنية مغتربة تعمل في الدول العربية الخليجية بصورة أساسية بالإضافة الى عدد من الدول الأخرى.

- العمالة الاجمالية

زاد عدد العاملين في الأردن من ٣٣٠ الف عامل عام ١٩٧٣ الى ٦٤٥ الف عامل عام ١٩٨٥ ثم انخفض الى ٦٣٢ الف عامل عام ١٩٨٧ (الجدول ١-٢٤). وبلغ معدل نمو العاملين خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ حوالي ٦ر٣ في المائة سنويا، ويعزى هذا المعدل المرتفع الى ازدياد العمالة الوافدة والى ارتفاع المساهمة في سوق العمل. أما خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ فبلغ معدل الزيادة السنوية لعدد العاملين ٢ر١ في المائة فقط وذلك نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد الوطني وانخفاض عدد العمال الوافدين، (الجدول ١-٢٢).

أما خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ فقد بلغ معدل النمو السنوي للعمالة ٤ر٨ في المائة. وخلال نفس الفترة نمت العمالة في القطاعات الاقتصادية بمعدلات مختلفة كان أعلاها في قطاع الكهرباء وادناها في قطاع الزراعة كما يتضح من الجدول التالي:

القطاع	معدل نمو العمالة ١٩٧٣-١٩٨٧ (كنسبة مئوية)
الزراعة	٢ر٨
التعدين والصناعة التحويلية	٥ر٥
الكهرباء والماء	١٢ر٩
الانشاءات	٦ر٢
التجارة	٤ر٨
النقل والمواصلات	٧ر٩
الخدمات المالية	٩ر٠
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	٣ر٩
مجموع العمالة	٤ر٨

وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ حدث تغير في الأهمية النسبية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهناك قطاعات ارتفعت فيها الأهمية النسبية للعاملين الى مجموع العمالة وهناك قطاعات انخفضت فيها الأهمية النسبية للعاملين. ومن القطاعات التي ارتفعت فيها الأهمية النسبية للعاملين قطاعات التعدين والصناعات التحويلية (من ٩ في المائة الى ١٠ في المائة) والكهرباء والمياه (من ٦ر٠ في المائة الى ٥ر١ في المائة) والانشاءات (من ١٢ في المائة الى ٥ر١٤ في المائة) والنقل والمواصلات (من ٦ر٥ في المائة الى ٥ر٨ في المائة) والخدمات المالية (من ٨ر١ في المائة الى ١ر٣ في المائة).

أما القطاعات التي انخفضت فيها الأهمية النسبية للعاملين فهي الزراعة (من ٤ر١٦ في المائة الى ٧ر١٢ في المائة) والخدمات الاجتماعية والادارة العامة والدفاع (من ٤٥ في المائة الى ٤٠ في المائة)، الجدول ١-٢٣.

- العمالة الوافدة

بدأ تزايد أعداد العمالة الوافدة في النصف الثاني من السبعينات ووصل الى ٤١ ألف عامل عام ١٩٧٩ ثم زاد العدد الى ١٥٤ ألف عامل عام ١٩٨٤ ثم بدأ في الإنخفاض الى أن وصل الى (١٢٣) الف عامل عام ١٩٨٧.

وبذلك، بلغ معدل نمو العمالة الوافدة للفترة ١٩٧٩-١٩٨٧ (١٤ر٧ في المائة) سنويا مع ملاحظة أن معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ كان ٢ر٣٠ في المائة في حين كان معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٧ سالبا وبمعدل ١ر٧ في المائة سنويا، وذلك نتيجة بطء نمو الاقتصاد الأردني وكذلك، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها وزارة العمل بالنسبة للعمال الوافدين، (الجدول ١-٢٤).

ومع مرور الزمن أصبحت العمالة الوافدة تشكل نسبة متزايدة من العمالة الاجمالية في الأردن فقد ارتفعت هذه النسبة من ٩ في المائة عام ١٩٧٩ الى ٢٢ في المائة عام ١٩٨٣، أي خلال الطفرة الاقتصادية في الاقتصاد الأردني لكن هذه النسبة تراجعت الى ١٩ في المائة عام ١٩٨٧، (الجدول ١-٢٥).

وخلال عام ١٩٨٧ تركزت العمالة الوافدة في قطاعين رئيسيين هما الزراعة (٢٤ في المائة من مجموع العمالة الوافدة) والانشاءات (٣١ في المائة).

وبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧ تغيرت الأهمية النسبية للعمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية. ففي الزراعة على سبيل المثال زادت الأهمية النسبية من ٥ر٩ في المائة عام ١٩٧٩ الى ٣ر٣٤ في المائة عام ١٩٨٧، أما في قطاع الانشاءات فقد انخفضت من ٤٢ في المائة الى ٣١ في المائة وفي الخدمات الاجتماعية والادارة العامة انخفضت من ٢ر٢٩ في المائة الى ٨ر٩ في المائة خلال نفس الفترة، (الجدول ١-٢٦).

- <u>العمالة الأردنية المهاجرة</u>

بلغ عدد الأردنيين العاملين خارج الأردن حوالي ١٩٨ ألف عامل عام ١٩٧٥ وارتفع الى ٣٣٩ ألف عامل عام ١٩٨٥ أي بمعدل زيادة سنوية قدره ٥ر٥ في المائة سنويا وهو معدل أعلى من زيادة العمالة الاجمالية في الأردن. وعام ١٩٨٥ كان حوالي ٧٩ في المائة من العاملين الأردنيين المغتربين يعملون في قطاعات الانشاءات والتجارة والخدمات الاجتماعية والادارة العامة (الجدول ١-٢٧). ويتركز معظم الأردنيين العاملين في الخارج في دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) <u>الأجـــور</u>

زادت قيمة الأجور بالأسعار الجارية من ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٧٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي بمعدل زيادة قدرها ١٨ في المائة سنويا. أما قيمة الأجور بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد زادت من ٢٠٨ مليون دينار الى ٥٦٨ مليون دينار خلال نفس الفترة أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٩ر٦ في المائة، أي حوالي نصف الزيادة بالأسعار الجارية (الجدول ١-٢٨ والجدول ١-٢٩).

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣ بلغ معدل الزيادة السنوية للأجور بالأسعار الجارية ٤ر٢٢ في المائة، في حين بلغ معدل الزيادة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (٥ر١١ في المائة) أي حوالي نصف الزيادة بالأسعار الجارية.

أما خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ فقد بلغ معدل الزيادة السنوية للأجور ٦ر٩ في المائة بالأسعار الجارية. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد بلغ ٤ر٥ في المائة، وهو معدل مرتفع نظرا للزيادة الطفيفة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

وكان هناك اختلاف واضح في معدلات الزيادة السنوية للأجور بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو الثابتة ففي حين كان معدل الزيادة السنوية لمجموع الأجور بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦ حوالي ١٨ في المائة، فإن المعدل المقابل للأجور في قطاع المال والتامين والخدمات العقارية بلغ حوالي ٢٨ في المائة وهو أعلى معدل، في حين كان المعدل لقطاع الادارة العامة والخدمات الحكومية والدفاع ١٤ في المائة، وهو أدنى معدل. أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ المعدل العام للزيادة السنوية للأجور ٦ر٩ في المائة، في حين كان المعدل المقابل ٧ر١٨ في المائة لقطاع المال والتامين و٦ في المائة للإدارة العامة والخدمات الحكومية والدفاع، (الجدول ١-٣٠).

وفي ضوء الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الأردني عام ١٩٨٨، واعتماد الأردن على استيراد العديد من السلع، وارتفاع الأسعار بشكل عام مع بقاء مستويات الأجور الأسمية على حالها دون زيادة مقابلة، فان المنتظر هو انخفاض قيمة الأجور الحقيقة انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٨.

٨- هيكل التجارة الخارجية

(أ) الواردات

زادت قيمة الواردات من ٢٣٤ مليون دينار، بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥، الى ١٠٧٤ مليون دينار عام ١٩٨٥، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك الى ٨٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ و ٩١٥ مليون دينار عام ١٩٨٧. أي أن معدل الزيادة السنوية في قيمة الواردات بلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٢، حيث وصلت الى ١١٤٢ مليون دينار ثم بدأت في التناقص بعد ذلك (الجدول ١-٣١). ولذلك فانه يمكن تحديد فترتين بالنسبة لمعدلات نمو الواردات، الأولى فترة التزايد وهي الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ حيث بلغ معدل النمو السنوي لنمو قيمة الواردات ٤ر٢٥ في المائة، والثانية وهي فترة تباطؤ الاقتصاد الوطني حيث تناقصت قيمة الواردات بمعدل ٤ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧.

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ كان معدل نمو الواردات من الأصول الرأسمالية هو الأقل بين مجموعات السلع المستوردة كما هو مبين في الجدول التالي:

الـــواردات	معدل نمو الواردات ١٩٧٥-١٩٨٧ (كنسبة مئوية)
منتجات الاستهلاك النهائي	٥ر١١
المنتجات الوسيطة	٠ر١٦
الأصول الرأسمالية	٥ر٨
الأخـــرى	٨ر١٥

أما من حيث الأهمية النسبية لمجموعات السلع المستوردة فقد طرأ عليها تغير واضح بين عامـــي ١٩٧٥ و ١٩٨٧. ففي حين حافظت السلع الاستهلاكية على حوالي ٣٨ في المائة من مجموع قيمة المستوردات فان قيمة المنتجات الوسيطة انخفضت من ٣٧ في المائة الى ٢٤ في المائة. وفي المقابل ارتفعت قيمـــة الأصول الرأسمالية من ٢٤ في المائة الى ٣٥ في المائة كما هو مبين في الجدول التالي:

الـــواردات	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٧
منتجات الاستهلاك النهائي	٧ر٣٨	١ر٣٣	٤ر٣٦
المنتجات الوسيطة	٤ر٢٤	٢ر٣٤	٢ر٣٧
الأصول الرأسمالية	٤ر٣٥	٢ر٢٨	٢ر٢٤
الأخـــرى	٥ر١	٥ر٤	٢ر٢
المجمـــوع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

(ب) الصـــادرات

زادت قيمة الصادرات الوطنية من ٤٠ مليون دينار بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥ الـــى ٢٤٩ مليون دينار عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٤ر١٦ في المائة خلال الفترة (الجدول ١-٣٢). ورغـــم التقلبات السنوية في قيمة الصادرات الوطنية من عام لآخر فإن الاتجاه العام كان في تزايد. وكان أعلـــى معدل نمو للصادرات هو المعدل الذي شهدته مجموعة السلع الاستهلاكية، حيث بلغ ٢٠ في المائة خـــلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ ثم المنتجات الوسيطة فالأصول الرأسمالية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الصـادرات	معدل النمو السنوي ١٩٧٥-١٩٨٧ (كنسبة مئوية)
منتجات الاستهلاك النهائي	٢٠ر٠
المنتجات الوسيطة	١٢ر٣
الأصول الرأسمالية	٩ر٨

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ حدث تغير في هيكل الصادرات. فقد ارتفع نصيب الصادرات من السلع الاستهلاكية من ٤٠ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٥٧ في المائة عام ١٩٨٧. أما نصيب المنتجات الوسيطة فقد انخفض من ٥٤ في المائة الى ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة كما هو مبين في الجدول التالي:

الصـادرات	الأهمية النسبية (كنسبة مئوية) ١٩٧٥	١٩٨٧
منتجات الاستهلاك النهائي	٣٩ر٩	٥٧ر٢
المنتجات الوسيطة	٥٣ر٩	٣٥ر١
الأصول الرأسمالية	٦ر٢	٧ر٧
المجمـوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

أما بالنسبة للسلع المعاد تصديرها فقد ارتفعت قيمتها من ٨ر٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٦٦ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٧ اي بمعدل نمو سنوي قدره ١٨ر٤ في المائة خلال الفترة. وعام ١٩٨٧ شكلت السلع الرأسمالية أكثر من ثلاثة أخماس السلع المعاد تصديرها والمنتجات الوسيطة حوالي الربع والاستهلاكية ١٠ في المائة من قيمة السلع المعاد تصديرها كما هو مبين في الجدول التالي:

السلع المعاد تصديرها - مليون دينار بالأسعار الجارية

	١٩٧٥		١٩٨٣		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
منتجات الاستهلاك النهائي			١٤ر٥	٢٨ر٧	٦ر٦	٩ر٩
المنتجات الوسيطة			٠ر٩	١ر٨	١٧ر١	٢٥ر٥
الأصول الرأسمالية			٣٤ر٩	٦٩ر١	٤١ر٨	٦٢ر٥
الاخـــرى			٠ر٢	٠ر٤	١ر٤	٢ر١
المجمـــوع	٨ر٨	١٠٠ر٠	٥٠ر٥	١٠٠ر٠	٦٦ر٩	١٠٠ر٠

(ج) الميزان التجاري

زاد العجز في الميزان التجاري من ١٨٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٨٧٨ مليون دينار عـــام ١٩٨٢ وانخفض الى حوالي ٦٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٧. أي أن العجز في الميزان التجاري كان يتزايد بمعـدل سنوي قدره ٢٤ر٩ في المائة سنويا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢. كما انه تناقص بمعدل ٧ر٣ في المائة سنويـــا خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧.

الميزان التجاري السلعي
(بملايين الدنانير بالأسعار الجارية)

	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٧
الـــواردات	٢٣٤ر٠	١ ١٤٢ر٥	٩١٥ر٥
الصـــادرات	٤٠ر١	١٨٥ر٦	٢٤٨ر٨
المعاد تصديره	٨ر٨	٧٨ر٩	٦٦ر٩
الميزان التجاري السلعي	١٨٥ر١	٨٧٨ر٠	٥٩٩ر٨

(د) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

- الواردات

زادت قيمة واردات الأردن من الدول العربية من ٤٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٢٣٤ مليون دينار عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٤ر٤ في المائة بالأسعار الجارية. وارتفعت الأهمية النسبية لهذه من ١٩ر٨ في المائة الى ٢٥ر٥ في المائة خلال نفس الفترة.

وتعتبر دول أوروبا الغربية المصدر الرئيسي للسلع الى الأردن حيث ارتفعت قيمة الواردات منها من ٩٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٣٢٢ مليون دينار عام ١٩٨٧ أي بمعدل سنوي قدره ١٠ر٨ في المائة ومع ذلك فقد انخفضت الأهمية النسبية لواردات الأردن من أوروبا الغربية من ٤٠ في المائة الى ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة.

وقد بقيت حصة الواردات من الولايات المتحدة وكندا ثابتة تقريبا في حدود ١٠ في المائة من قيمة مجموع الواردات ولو أنها نمت بمعدل ١١ر٩ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

وتراوحت قيمة الواردات من أوروبا الاشتراكية بين ١٩ مليون دينار و ٧١ مليون دينار خلال نفس الفترة وتراوحت اهميتها النسبية بين ٦ر١ في المائة و ٨ في المائة. اما معدل نمو الواردات فقد بلغ ١١ر٦ في المائة سنويا.

أما الواردات من الدول الأخرى، وتشمل الهند واليابان وتركيا وتايوان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا والباكستان، فقد زادت قيمتها من ٥١ مليون دينار الى ١٩٦ مليون دينار خلال نفس الفترة أي بمعدل نمو ١١ر٩ في المائة سنويا. وقد تراوحت الأهمية النسبية للواردات من هذه الدول بين ٢٠ر٤ في المائة و ٢٤ر٩ في المائة، (الجدول ١-٣٣).

التوزيع الجغرافي للواردات (بملايين الدنانير بالأسعار الجارية)

المنطقة	القيمة		الأهمية النسبية (كنسبة مئوية)		معدل النمو (كنسبة مئوية)	
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧
الدول العربية	٤٦ر٣	٢٣٣ر٨	١٩ر٨	٢٥ر٥		١٤ر٤
أوروبا الغربية	٩٣ر٦	٣٢١ر٥	٤٠ر٠	٣٥ر١		١٠ر٨
الولايات المتحدة وكندا	٢٤ر٢	٩٣ر٤	١٠ر٤	١٠ر٢		١١ر٩
أوروبا الاشتراكية	١٨ر٨	٧٠ر٥	٨ر٠	٧ر٧		١١ر٦
باقي دول العالم	٥١ر١	١٩٦ر٤	٢١ر٨	٢١ر٥		١١ر٩
المجموع	٢٤٣ر٠	٩١٥ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠		١١ر٧

- الصادرات

زادت قيمة صادرات الأردن الى الدول العربية من ١٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٣٠ مليون دينار عام ١٩٨٧ أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٨ر٥ في المائة. وزادت الأهمية النسبية لصادرات الأردن للدول العربية من ٤٢ في المائة الى ٥٢ في المائة خلال نفس الفترة. أما صادرات الأردن لدول أوروبا الغربية فقد زادت من مليون دينار الى ١٧ مليون دينار خلال نفس الفترة أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٩ر٧ في المائة. أما صادرات الأردن للولايات المتحدة وكندا فهي لا تشكل سوى جزء بسيط جدا ولم تتعد قيمتها عام ١٩٨٧ اكثر من ٩٠٠ ألف دينار، (٤ر٠ في المائة من قيمة صادرات الأردن).

وبالنسبة لدول أوروبا الاشتراكية فقد زادت قيمة الصادرات اليها من ٦ ملايين دينار عام ١٩٧٥ الى ٣١ مليون دينار عام ١٩٨٧ أي بمعدل نمو قدره ١ر١٤ في المائة سنويا. وبرغم ذلك فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الأردن لدول أوروبا الاشتراكية من ١٦ في المائة الى ٦ر١٢ في المائة للعامين المذكورين.

أما صادرات الأردن الى باقي دول العالم فقد زادت من ١٥ مليون دينار الى ٦٩ مليون دينار بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨٧ أي بمعدل نمو قدره ٧ر١٣ في المائة سنويا (الجدول ١-٣٤).

التوزيع الجغرافي للصادرات (بملايين الدنانير بالأسعار الجارية)

المنطقة	القيمة		الأهمية النسبية (كنسبة مئوية)		معدل النمو السنوي (كنسبة مئوية)
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥-١٩٨٧
الدول العربية	٩ر١٦	١٢٩ر٩	١ر٤٢	٢ر٥٢	١٨ر٥
أوروبا الغربية	٢ر٠	١٧ر٣	٥ر٠	٩ر٦	١٩ر٧
الولايات المتحدة وكندا	-	٩ر٠	٠ر٠	٤ر٠	-
أوروبا الاشتراكية	٦ر٤	٣١ر٣	٦ر١٦	٦ر١٢	١ر١٤
باقي دول العالم	٨ر١٤	٦٩ر٤	٩ر٣٦	٩ر٢٧	٧ر١٣
المجموع	٨ر٤٠	٢٤٨ر٨	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٣ر١٦

- العجز التجاري مع بقية العالم

يتضح من علاقة الأردن التجارية ببقية العالم أن ثمة عجزا متزايدا في الميزان التجاري السلعي (الصادرات - الواردات). وتتمثل اكبر قيمة للعجز في التعامل مع دول أوروبا الغربية حيث تشكل حوالي ٤٧ في المائة من قيمة اجمالي العجز التجاري السلعي، أما الأهمية النسبية للعجز في التعامل مع باقي دول العالم فهي في حدود ١٩ في المائة تليها الدول العربية ١٥ في المائة فالولايات المتحدة ١٣ في المائة ثم أوروبا الاشتراكية ٦ في المائة (الجدول ١-٣٥).

الفصل الثانـــــي
بنية القطاع الصناعـــي ونمـــوه

١- دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

تلعب الصناعة، بشقيها الاستخراجي والتحويلي، دورا هاما في الاقتصاد الأردني في مجـــالات متعددة منها المساهمة في القيمة المضافة وتوفير فرص العمل والصادرات بالاضافة الى توسيع القاعـــدة التكنولوجية للاقتصاد واستغلال الموارد المحلية المتاحة.

(أ) القيمة المضافـة

زادت القيمة المضافة للصناعة بالأسعار الجارية من ٥٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الـــى ٢٤٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢ر١٤ في المائة خلال الفترة. أما بالأسعار الثابتة لعـام ١٩٧٥، فقد زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة من ٥٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٩٧ مليون دينار عـــام ١٩٨٦ أي بمعدل نمو حقيقي قدره ١ر١٢ في المائة سنويا خلال الفترة.

وبرغم الاستثمارات الكبيرة في قطاع الصناعة، فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالـي ظلت محدودة. وقد بلغت هذه المساهمة ٩ر١٧ في المائة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥، ثـم زادت زيادة طفيفة الى ٧ر١٨ في المائة عام ١٩٨٠، ثم انخفضت بعد ذلك الى ٢ر١٧ في المائة عـــام ١٩٨٦. الا ان الوضع مختلف فيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أي بأسعار عـــام ١٩٧٥. فقد ارتفعت هذه المساهمة من ٩ر١٧ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٢ر٢١ في المائة عام ١٩٨٠ و ٢٥ فـــي المائة عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى ٣ر٢٤ في المائة عام ١٩٨٦ (الجدول ١-٤، والجدول ١-٦).

(ب) العمالـــــة

زاد عدد العاملين في قطاع الصناعة - الاستخراجية والتحويلية - من ٣٠ الف عامل عـــام ١٩٧٣ الى ٦ر٣٧ ألف عامل عام ١٩٧٩. وبلغ أقصى حد له عام ١٩٨٥، حيث وصل الى ٢ر٦٤ الف عامل ثـــم انخفض الى ٣ر٦٣ ألف عامل عام ١٩٨٧. أي أن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة بلغ ٥ر٥ في المائـــة. وهذا المعدل يقل عن معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة مما يشير الى زيادة معدل انتاجية العامـل في هذا القطاع.

وارتفع عدد العمال الوافدين في قطاع الصناعة من ٧ر٢ ألف عامل عام ١٩٧٩ الى ١٠ آلاف عامـــل عام ١٩٨٧. اما الأهمية النسبية للعمالة الوافدة فقد ارتفعت من ٩ في المائة عام ١٩٧٩ الى ٧ر١٦ فـــي المائة عام ١٩٨٣، ثم انخفضت الى ٣ر١٥ في المائة من مجموع العمالة الصناعية عام ١٩٨٧.

(ج) الصادرات الصناعية

تساهم الصادرات الصناعية والتعدينية بما يزيد على أربعة أخماس قيمة الصادرات الوطنية. وبمقارنة الصادرات الصناعية بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ يلاحظ ارتفاع قيمتها من ١٤٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٢١٥ مليون دينار عام ١٩٨٧، مع تقلب قيمة هذه الصادرات من عام لآخر، وكذلك تقلب اسهامها في اجمالي الصادرات الوطنية كما يتضح من الجدول التالي:

السنة	الصادرات الوطنية (بملايين الدنانير)	الصادرات الصناعية والتعدين (بملايين الدنانير)	مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات (كنسبة مئوية)
١٩٨٢	١٨٥ر٦	١٤٥ر٩	٧٨ر٦
١٩٨٣	١٦٠ر١	١٢٢ر٨	٧٦ر٧
١٩٨٤	٢٦١ر١	٢١٨ر٤	٨٣ر٧
١٩٨٥	٢٥٥ر٣	٢١١ر٦	٨٢ر٩
١٩٨٦	٢٢٥ر٦	١٨٢ر٣	٨٠ر٨
١٩٨٧	٢٤٨ر٨	٢١٤ر٨	٨٦ر٣

٢- دور الصناعة الاستخراجية

تتمثل الصناعة الاستخراجية والتعدينية في الأردن في تعدين الفوسفات، وهو نشاط بدأ منذ حوالي ٣٥ عاما، واستخراج البوتاس من البحر الميت الذي بدأ على نطاق واسع ابتداء من عام ١٩٨٣. كما بدأ استخراج البترول بكميات محدودة وصلت الى ١٨٨٢ طن عام ١٩٨٥. وبالاضافة الى ذلك يجري استخراج ملح الطعام من منطقة الأزرق منذ مدة طويلة، ويجري حاليا استخراجه كأحد منتجات شركة البوتاس. ومن الصناعات الاستخراجية المقالع والكسارات التي تنتج الحجارة والمواد اللازمة للبناء.

وقد زاد عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الاستخراجية من ٨٠ مؤسسة عام ١٩٧٦ الى ١٧٥ مؤسسة عام ١٩٨٧. وفي نفس الفترة زاد عدد المؤسسات التي تستخدم اقل من ٥ عمال، من ٩ مؤسسات الى ٣٠ مؤسسة، بينما زاد عدد المؤسسات التي تستخدم ٥ عمال فأكثر، من ٧١ مؤسسة الى ١٤٥ مؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور عدد المؤسسات العاملة في الصناعات الاستخراجية

السنة	المؤسسات التي تستخدم اقل من ٥ عمال	المؤسسات التي تستخدم ٥ عمال فأكثر	المجموع
١٩٧٦	١٩	٧١	٨٠
١٩٧٩	١٥	١٠٧	١٢٢
١٩٨٤	٢٨	١٣٣	١٦١
١٩٨٦	٣٠	١٤٥	١٧٥

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية.

وتشكل المؤسسات العاملة في قطع الحجارة والكسارات الغالبية العظمى من المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية كما يتبين من الجدول التالي:

توزيع المؤسسات العاملة في الصناعات الاستخراجية
١٩٨٦

	اقل من ٥ عمال	٥ عمال فاكثر	المجموع
قطع الحجارة والكسارات	٣٠	١٤٢	١٧٢
الفوسفات والبوتاس	-	٢	٢
استخراج الملح	-	١	١
المجموع	٣٠	١٤٥	١٧٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٦.

(أ) الانتاج

ارتفع الانتاج من الفوسفات من ١ر٤ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٦ر٨ مليون طن عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٥ر١٤ في المائة وتقوم شركة مناجم الفوسفات الأردنية بانتاج الفوسفات الخام (حتى عام ١٩٨٧) من موقعين في وسط الأردن هما منجم الوادي الأبيض ومنجم الحسا وذلك بعد توقف العمل في منجم الرصيفة عام ١٩٨٥.

أما بالنسبة لانتاج البوتاس، فقد ارتفع من انتاج تجريبي قدره ١٥ ألف طن عام ١٩٨٢، الى ١ر٢ مليون طن عام ١٩٨٧، أي بكامل الطاقة التصميمية تقريبا. وتقوم شركة البوتاس العربية باستخراج البوتاس من البحر الميت.

أما ملح الطعام فتقوم باستخراجه جمعية الأزرق التعاونية في منطقة الأزرق، وشركة البوتاس العربية، من البحر الميت. وقد انتجت شركة البوتاس عام ١٩٨٦ حوالي ٩ر١٢ ألف طن من ملح الطعام بقيمة ١٥١ الف دينار للسوق المحلية. إلا أنه تم توقيع اتفاقية مع شركة ايطالية لتصدير من ٥٠ الى ١٠٠ الف طن من ملح الطعام الى ايطاليا كل سنة (الجدول ٢-١).

(ب) قيمة الانتاج والناتج

زادت قيمة الانتاج القائم بالأسعار الجارية من ٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١١٥ مليون دينار عام ١٩٨٦. وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة الخامات الوسيطة من ٦ ملايين دينار الى ٥٢ مليون دينار، وبذلك فان القيمة المضافة (او الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية) ارتفعت من ١٦ الى ٦٣ مليون دينار بالأسعار الجارية، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١ر١٣ في المائة.

اما القيمة المضافة بأسعار عام ١٩٨٠، فقد زادت من ١٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١١٠ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو يبلغ ٨ر٢٠ في المائة سنويا (الجدول ٢-٢). وهذا المعدل المرتفع للنمو الحقيقي للقيمة المضافة ناتج عن تناقص مخفض الصناعة الاستخراجية بشكل عام، حيث انخفض من ١٠٠ عام ١٩٨٠ الى حوالي ٥٨ عام ١٩٨٦ ويأتي نتيجة لتقلب الأسعار العالمية للبوتاس والفوسفات. فعلى سبيل المثال، ارتفعت اسعار البوتاس عام ١٩٧٩ ثم انخفضت في بداية الثمانينات ثم عادت للارتفاع عام ١٩٨٤ ثم بدأت بالإنخفاض منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥.

اما مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة بقطاع الصناعة بالأسعار الجارية، فقد نقصت من ٢٦ في المائة عام ١٩٧٦ الى ١٩ في المائة عام ١٩٨٦، في حين أنها تضاعفت بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، أي زادت من ٤ر١٥ في المائة عام ١٩٧٦ الى ٤ر٣٠ في المائة عام ١٩٨٦، (الجدول ٢-٣).

(ج) العمالة

زاد عدد العاملين في قطاع الصناعة الاستخراجية من (٣٢٦١) عاملا عام ١٩٧٦ الى ٥٨٥٠ عاملا عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦ في المائة، في حين أن نمو العمالة الصناعية خلال نفس الفترة كان ٧ر٧ في المائة. وقد تضاءلت الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة الاستخراجية الى مجموع العمالة الصناعية من ١ر١١ في المائة عام ١٩٧٦ الى ٥ر٩ في المائة عام ١٩٨٦، (الجدول ٢-٤).

وفي عام ١٩٨٦، كان معظم العاملين في الصناعات الاستخراجية من الذكور اذ لم يتعدى عدد العاملات الإناث ٧٧ عاملة. كما ان عدد العاملين بدون أجر كان ١٨٥ عاملا كانو كلهم يعملون في قطع الحجارة والكسارات.

وقد تطور عدد العاملين في شركة الفوسفات من ٢٨٤٩ عاملا عام ١٩٧٧ الى أقصى حد له عام ١٩٨١ حيث بلغ ٤٠٤٦ عاملا، ثم بدأ في الانخفاض الى ان وصل الى ٣٢٣٤ عاملا عام ١٩٨٧. أما العاملون في شركة البوتاس العربية فقد بلغ عددهم ١٣٣٠ عاملا عام ١٩٨٦.

(د) الصادرات

زادت قيمة الصادرات من الفوسفات من ٢٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٦١ مليون دينار عام ١٩٨٧ أي بمعدل نمو ٩ر٩ في المائة سنويا بالأسعار الجارية.

اما الصادرات من البوتاس فقد ارتفعت قيمتها من ١٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ الى ٢٨ مليون دينار عام ١٩٨٧ وذلك نتيجة الزيادة في الانتاج والتصدير، (الجدول ٢-٥).

ويحتل الأردن المرتبة الثالثة في العالم في تصدير الفوسفات بعد المغرب والولايات المتحدة. وقد ارتفعت الأهمية النسبية لصادراته من ٢ر٥ في المائة عام ١٩٧٥ الى ١٣ر٤ في المائة من اجمالي صادرات العالم من الفوسفات عام ١٩٨٧.

وبلغت صادراته عام ١٩٨٧ (٥ر٥ مليون طن) موزعة بين المناطق المستوردة كما في الجدول التالي:

توزيع الصادرات الأردنية من الفوسفات حسب المناطق

المنطقة	الكمية (ألف طن)	النسبة المئوية
أوروبا الشرقية	٢ ٠١٨	٣٦ر٤
أوروبا الغربية	٢٧٦	٥ر٠
الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا	١ ١٠٠	١٩ر٨
دول آسيا الأخرى	٢ ٠٦٩	٣٧ر٣
اوقيانوسيا	٣٣	٠ر٦
أخرى	٤٨	٠ر٩
المجموع	٥ ٥٤٤	١٠٠ر٠

أما نسبة صادرات الأردن من الفوسفات الى الانتاج المحلي منه فقد بلغت ٨٠ في المائة عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت الى ٩٢ في المائة عام ١٩٨٠ ثم بدأت في الانخفاض مع التغير من عام لآخر حتى وصلت الى ٨١ في المائة عام ١٩٨٧، وذلك نتيجة لتزايد استخدام خامات الفوسفات في الصناعات المحلية المترابطة معه (الجدول ٢-٦).

(هـ) انتاجية العمل

بلغت انتاجية العامل الواحد حوالي ٥ ٠٩٠ دينار عام ١٩٧٥ بالأسعار الجارية ثم انخفضت هذه الانتاجية الى ٤ ٧٠٥ دنانير عام ١٩٧٩ ثم تضاعفت عام ١٩٨٤ ووصلت الى ١٠ ٨٠٣ دنانير عام ١٩٨٦.

أما بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد ارتفعت انتاجية العمل من حوالي ٠٠٠ ٥ دينار للعامل الواحد عام ١٩٧٥ الى حوالي ١٩ الف دينار عام ١٩٨٦. أي ان معدل نمو الانتاجية بالأسعار الثابتة خلال الفترة بلغ ١٢ر٩ في المائة سنويا وهو أعلى من معدل النمو بالأسعار الجارية الذي بلغ ٧ر١ في المائة فقط خلال نفس الفترة، (الجدول ٢-٧).

(و) الكثافة الرأسمالية الحدية

زادت قيمة الموجودات الثابتة لقطاع الصناعات الاستخراجية من ١٣ مليون دينار عام ١٩٧٦ الى ٢٩ مليون دينار عام ١٩٧٩، ثم الى ١٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ بالأسعار الجارية. أما بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة فقد زادت من ٢٠ الى ٣٢ الى ١٦٨ مليون دينار على التوالي (الجدول ٢-٨). أي أن التغير في قيمة الموجودات الثابتة بأسعار عام ١٩٨٠ كان على النحو التالي:

الفترة	قيمة التغير (بملايين الدنانير)
١٩٧٦-١٩٧٩	+ ١١ر٧
١٩٧٩-١٩٨٤	+ ١٣٦ر٠

ومن بيانات العمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية المبينة في الجدول ٢-٤ يتضح أن الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع هي على النحو التالي:

السنة	الكثافة الرأسمالية (بأسعار ١٩٨٠ للدينار)
١٩٧٦	٦ ١٦٤
١٩٧٩	٧ ٢٦٤
١٩٨٤	٢٨ ٦٨٤

أي ان الكثافة الرأسمالية تضاعفت أكثر من أربع مرات بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤، وذلك نتيجة للاستثمارات الكبيرة في صناعة البوتاس. اما الكثافة الرأسمالية الحدية في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ فقد تضاعفت اكثر من ١١ مرة عما كانت في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩، حيث بلغت حوالي ١١٨ الف دينار للعامل الواحد كما هو مبين في الجدول التالي:

الفتـــــرة	الكثافـة الرأسماليـة الحديـة
١٩٧٩-١٩٧٦	١٠ ٤٧٤
١٩٨٤-١٩٧٥	١١٧ ٦٤٧

(ز) الانتاجية الحدية لرأس المال

يتضح من الجدول ٢-٧ أن التغير في القيمة المضافة بأسعار ١٩٨٠ الثابتة كان علـــى النحو التالي:

الفتـــــرة	التغير في القيمة المضافة (بملايين الدنانير)
١٩٧٩-١٩٧٦	٥ر٤
١٩٨٤-١٩٧٩	٨ر٤٤

ومن ذلك يمكن حساب الكثافة الحدية لرأس المال على النحو التالي:

الفتـــــرة	الكثافة الحدية لرأس المال
١٩٧٩-١٩٧٦	٢ر١٧
١٩٨٤-١٩٧٩	٣ر٠٤

أي ان الكثافة الحدية لرأس المال ارتفعت في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ عنها في الفتـــرة ١٩٧٦-١٩٧٩ بحوالي ٤٠ في المائة.

٣- دور الصناعة التحويلية

(أ) عدد المؤسسات

زاد مجموع عدد المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية من ٨٤٥ ٤ مؤسسة عام ١٩٧٦ الى ٩٤٥٥ مؤسسة عام ١٩٨٦ أي بمعدل نمو قدره ٦ر٩ في المائة سنويا. والطابع العام للمؤسسات هو حجمها الصغير أي استخدامها لعدد من العمال يقل عن خمسة، حيث بلغت نسبتها ٨٨ في المائة من مجموع عدد المؤسسات عام ١٩٧٦. ولكن برز اتجاه نحو زيادة حجم المؤسسات بعد عام ١٩٧٦ حيث أن نسبة المؤسسات الصغيرة انخفضت الى ٨٢ في المائة من مجموع عدد المؤسسات عام ١٩٨٦ (الجدول ٢-٩).

ومن الملاحظات العامة بالنسبة لاعداد المؤسسات العاملة في فروع الصناعات التحويلية أن بعضها قد انخفض عام ١٩٨٦ عما كان في عام ١٩٧٦ في حين أن بعضها الآخر زاد زيادة كبيرة.

فعلى سبيل المثال، نقص العدد الاجمالي للمؤسسات العاملة في مجال الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من ١٧٧ ١ الى ٩٧٦ مؤسسة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦. إلا ان النقص نشأ من تناقص عدد المؤسسات الصغيرة لكن المؤسسات الكبيرة (٥ عمال فأكثر) تضاعف عددها أكثر من ٣ مرات خلال نفس الفترة.

(ب) قيمة الانتاج

زادت قيمة الانتاج بالأسعار الجارية من ٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٨٧٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي بمعدل زيادة قدره ٤ر٢٤ في المائة سنويا مع ملاحظة أن معدل الزيادة السنوية كان ٢ر٣٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ و ٥ر٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ (الجدول ٢-١٠).

أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد زادت قيمة الانتاج من ١٢٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٧٤١ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي بمعدل نمو قدره ٤ر١٧ في المائة سنوياء مع ملاحظة أن معدل النمو السنوي كان ٩ر٢٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ و ٣ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ (الجدول ٢-١١).

(ج) القيمة المضافة

زادت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية من ٢٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٢٢٨ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو ٣ر٢٢ في المائة. وكان معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ حوالي ٣٣ في المائة وخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ حوالي ٧ر٥ في المائة (الجدول ٢-١٠).

اما القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد زادت من ٤٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى حوالي ٢٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٥، لكنها انخفضت الى ١٩٢ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦. وكان معدل النمو السنوي ٩ر٢٠ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ و ٥ر٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ (الجدول ٢-١١).

(د) هيكل الصناعة التحويلية

- قيمة الانتاج حسب فروع الصناعة

تشير نتائج المسوح والدراسات الصناعية في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٤ و ١٩٨٦ أن قيمة الانتاج بالأسعار الجارية ارتفع من ١٠٥ ملايين دينار عام ١٩٧٦ الى ٨٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٥ر٢٢ في المائة. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فبلغ معدل النمو ٨ر١٤ في المائة سنويا.

وبين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ حدث تغير في الأهمية النسبية لفروع الصناعة التحويلية. فقد نقصت مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من ٨ر٢٩ في المائة من اجمالي قيمة انتاج الصناعات التحويلية الى ٨ر١٨ في المائة. ومن الصناعات التي نقصت اهميتها النسبية في عام ١٩٨٦ عن عام ١٩٧٦ صناعة المنسوجات حيث نقصت من ٨ر١٣ في المائة الى ٥ر٣ في المائة؛ وصناعة الخشب، من ٩ر٢ في المائة الى ٤ر٢ في المائة؛ والمنتجات المعدنية الأساسية من ١ر١٢ في المائة، الى ٥ في المائة. أما الصناعات التي زادت اهميتها النسبية فكانت الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية، من ١٦ في المائة الى ٧ر٣٧ في المائة؛ والمنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات، من ٣ر٣ في المائة الى ١ر٥ في المائة؛ والمنتجات المتنوعة، من ٣ر٥ في المائة الى ٧ر١٠ في المائة (الجدول ٢-١٢ والجدول ٢-١٣).

- القيمة المضافة

زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية من ٤٧ مليون دينار عام ١٩٧٦ الى ٢٦٩ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو ١٩ في المائة سنويا. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، فكان معدل النمو ٦ر١١ في المائة سنويا خلال نفس الفترة.

وعام ١٩٨٦ كانت القيمة المضافة للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ تشكل حوالي ربع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بعد ان كانت تمثل الخمس فقط عام ١٩٧٦. ويأتي في المرتبة الثانية المنتجات المنجمية غير المعدنية التي تشكل قيمتها المضافة ٢١ في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ويليها المنتجات المتنوعة ٨ر١٦ في المائة والصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية ٥ر١٦ في المائة (الجدول ٢-١٤، والجدول ٢-١٥)

---

(١) هناك اختلاف واضح في أرقام قيمة الانتاج والقيمة المضافة بين الحسابات القومية والتعداد والدراسة الصناعية، وكلاهما صادر عن دائرة الاحصاءات العامة.

(هـ) العمالـــة

زاد عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية من ٢٦ الف عامل عام ١٩٧٦ الى ٨ر٥٥ الـف عامل عام ١٩٨٦، أي بمعدل نمو قدره ٩ر٧ في المائة سنويا. وكان أعلى معدل للنمو في عدد العاملين فـي فرع المنتجات المتنوعة حيث بلغ ٤ر١٩ في المائة خلال الفترة، يلي ذلك فرع صناعة الورق والطباعـة والنشر ٢ر١٢ في المائة ثم المنتجات غير المعدنية ٨ر٩ في المائة فالمنتجات المعدنية المصنعـة ٣ر٩ في المائة.

وهناك فرعان تناقص فيهما عدد العاملين بالصورة المطلقة وبالتالي فان معدل النمو السنوي فيهما كان سلبيا، وهما المنتجات المعدنية الأساسية -٩ر٣ في المائة وصناعة المنسوجات والملابس -٢ر٠ فـي المائة (الجدول ٢-١٦).

(و) التكوين الرأسمالي الثابت

زاد التكوين الرأسمالي الثابت من ٧١ مليون دينار عام ١٩٧٦ بالأسعار الجارية الـى ٩٢٣ مليون دينار عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٧ر٣٧ في المائة. اما بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، فقـد بلغ معدل النمو المقابل ٩ر٢٨ في المائة. وقد حقق فرع صناعة الخشب والموبيليا والاثاث أعلى معدل نمـو حقيقي للتكوين الرأسمالي الثابت بلغ ٣ر٤٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤، يليه فرع المنتجـات المنجمية غير المعدنية ٧ر٤١ في المائة ثم المنتجات المعدنية، وصناعة الالات ٣ر٣٢ في المائة. أما الفـرع الذي حقق أدنى معدل نمو للتكوين الرأسمالي فكان فرع صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلـود (٥ر١٠ في المائة)، يليه فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٦ر١٤ في المائة ثم المنتجات المعدنيـة الأساسية ٦ر٢١ في المائة.

اما بالنسبة لتوزيع التكوين الرأسمالي الثابت حسب فروع الصناعات التحويلية فإن حوالي ٦٠ فـي المائة منه مصدرها فرعان، هما الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية، والمنتجات المنجمية غيـر المعدنية، أما الفرع الثالث ذو الأهمية النسبية المرتفعة فهو فرع المنتجات المتنوعة الذي كان التكويـن الرأسمالي فيه حوالي ٣٠ في المائة من مجموع التكوين الرأسمالي للصناعات التحويلية عام ١٩٨٦ بالأسعـار الثابتة لعام ١٩٨٠ (الجدول ٢-١٧ والجدول ٢-١٨).

(ز) الكثافة الرأسمالية الحديـة

تشير بيانات التكوين الرأسمالي والعمالة لقطاع الصناعات التحويلية الى أن جميع فروعهـا، دون استثناء، قد زادت من كثافته الرأسمالية على مستوى القطاع وعلى مستوى الفروع. فقـد زادت الكثافة الرأسمالية للقطاع من ٥٣١١ دينارا للعامل عام ١٩٧٦ الى ١٦٢٧٣ دينارا للعامل عـام ١٩٨٤، أي بمعدل زيادة سنوية للكثافة بلغ ١٥ في المائة.

وبلغت الكثافة الرأسمالية أعلى معدل لها في فرع الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية، حيث وصلت الى ٤٣ر٦ الف دينار للعامل عام ١٩٨٤، يليها فرع المنتجات المنجمية غير المعدنية، ٢٩ر٢ الف دينار للعامل، ثم المنتجات المعدنية الأساسية، ٢٢ر٢ الف دينار للعامل. اما اقل الفروع من حيث الكثافة الرأسمالية فكان فرع صناعة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية، حيث بلغت ٣ آلاف دينار للعامل (الجدول ٢-١٩).

اما بالنسبة للكثافة الرأسمالية الحدية، أي التغير في رأس المال الى التغير في العمالة فقد بلغت ٢٥ر٨ الف دينار للعامل الواحد خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ و ٢٩ر٥ الف دينار للعامل خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤، أي ان الاتجاه هو نحو زيادة تكثيف رأس المال في الصناعة التحويلية بشكل عام. وكما سبقت الاشارة فان التكثيف الرأسمالي الحدي بلغ أعلى مستوى له في فرع الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية، حيث بلغت الكثافة الرأسمالية الحدية للفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ حوالي ٨٠ الف دينار للعامل الواحد، ثم فرع المنتجات المنجمية غير المعدنية، ٦٤ الف دينار للعامل، ثم المنتجات المعدنية الأساسية، ٣٧ الف دينار للعامل. اما أدنى كثافة رأسمالية حدية فكانت في فرع المنسوجات والملابس والجلود والأحذية، حيث بلغت ٣ر٦ الف دينار للعامل الواحد (الجدول ٢-٢٠).

(ج) الانتاجية الحدية لرأس المال

زادت الانتاجية الحدية لرأس المال لقطاع الصناعة التحويلية من ١ر٣ للفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ الى ٤ر٦ للفترة ١٩٧٩-١٩٨٤. أي أنها زادت بأكثر من الضعف في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى. وكان للنمو البطيء في القيمة المضافة خلال الثمانينات أثر كبير في ارتفاع هذه النسبة حتى أن بعض القطاعات التي حققت عجزا وتناقصا في القيمة المضافة مثل صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات المعدنية الأساسية كان لها انتاجية سالبة. اما الفروع الأخرى للصناعة التحويلية فقد زادت انتاجيتها الحدية بدرجات متفاوتة. فقد زادت بالنسبة للمنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات بأكثر من ثمانية أضعاف (الجدول ٢-٢١).

(ط) انتاجية العمل

زادت انتاجية العامل الواحد في قطاع الصناعة التحويلية ككل من ١٨١١ دينارا عام ١٩٧٦ الى ٤٨٢٦ دينارا عام ١٩٨٦ بالأسعار الجارية، أي ان معدل النمو السنوي للانتاجية كان ١٠ر٣ في المائة، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو الانتاجية حوالي الثلث، أي ٣ر٤ في المائة سنويا.

وقد حققت الصناعات الغذائية أعلى معدل نمو للانتاجية خلال نفس الفترة بلغ ٩ر٨ في المائة بالأسعار الثابتة، ويلي ذلك فرع المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات ٤ر٩ في المائة.

أما صناعة الخشب والموبيليا والأثاث فقد نقصت الانتاجية بمعدل ٦ر٧ في المائة بالأسعار الثابتة.

وأما بالقيمة المطلقة، فان أعلى انتاجية للعامل كانت في الصناعات المعدنية الأساسية تليها الصناعات الغذائية (الجدول ٢-٢٢).

(ي) تمويل الصناعة التحويلية

هنا أربعة مصادر لتمويل الصناعة في الأردن هي البنوك التجارية والشركات المالية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والمؤسسات الأخرى مثل صندوق توفير البريد وصندوق التقاعد ومؤسسة الضمان الاجتماعي. وبالإضافة الى ذلك هناك شركات التأمين ومؤسسات التمويل والصناديق العربية والأجنبية.

وخلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧، زادت قيمة التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من ٢٤٤ مليون دينار عام ١٩٧٧ الى ١٥١٣ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٠ في المائة.

وخلال نفس الفترة زادت قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين من ٢ر٠ مليون دينار الى ٤٥ر٤ مليون دينار، أي بمعدل زيادة سنوية مرتفعة قدرها حوالي ٧٠ في المائة، وذلك نتيجة التوسع السريع في الصناعة الاستخراجية. اما التسهيلات المقابلة للصناعة التحويلية فقد زادت من حوالي ٢٧ مليون دينار الى ١٧٥ مليون دينار، أي بمعدل نمو قدره ٨ر٢٠ في المائة سنويا. وبلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بشكل عام حوالي ١١ في المائة من مجموع التسهيلات عام ١٩٧٧، ثم ارتفعت الى حوالي ١٦ في المائة عام ١٩٨٦، وتراجعت الى ٦ر١٤ في المائة عام ١٩٨٧ (الجدول ٢-٢٣).

- البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أكبر مصدر لتمويل الصناعة، حيث يوجد ١٧ بنكا تجاريا أكبرها البنك العربي، يليه بنك الاسكان. وقد زاد اجمالي التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص بحوالي ستة أضعاف في عام ١٩٨٧ عنها في عام ١٩٧٧. إلا أن نسبة هذه التسهيلات من المجموع انخفضت من ٦ر٧٢ في المائة عام ١٩٧٧ الى ٣ر٦٨ في المائة عام ١٩٨٧ (الجدول ٢-٢٤). وتقدم البنوك التجارية التمويل لقطاع الصناعة على شكل حسابات جارية مدينة وسلف قصيرة الأجل، أي انها تقدم التمويل أساسا للمعاملات اليومية الجارية ولرأس المال العامل. كما انها بدأت في تمويل الموجودات الثابتة بالمساهمة في القروض المجمعة حيث بلغ رصيد مساهمتها حوالي ٩٩ مليون دينار عام ١٩٨٧، أي ٨ في المائة من مجموع تسهيلاتها الائتمانية القائمة.

- الشركات الماليـــة

وهي شركات خاصة بتقديم القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، لكنها لا تقدم خدمة الحساب الجاري المدين. ولا يحق لها قبول الودائع تحت الطلب وانما تتألف مصادرها من الودائع لأجل والتوفيـــر. وللشركات المالية دور واضح في سوق عمان المالي كما أنها تساهم في القروض المجمعة، حيث بلغت هـــذه المساهمة ٧ر٣ مليون دينار عام ١٩٨٧.

- بنك الإنماء الصناعي

تم إنشاء بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥، وهو مؤسسة الإقراض المتخصصة في الصناعـــة والسياحة في الأردن. والمهام الرئيسية للبنك هي تقديم القروض للمشاريع الصناعية التحويليـــة والاستخراجية ومشاريع السياحة. والحد الأعلى للقرض الذي يمنحه البنك الصناعي لأي مشروع هو ٥٠ في المائة من التكاليف الكلية الشاملة للأرض ورأس المال العامل. إلا ان هذه النسبة ترتفع الى ٦٥ في المائة في المناطق الأقل نموا. وتتراوح مدة القرض بين ٥ و ٨ سنوات مع فترة سماح تتراوح بين ٦ أشهـــر و ٣٥ شهرا. اما الفائدة على القرض فتتراوح بين ٦ في المائة للمشاريع في المناطق النائية والأقل نمـــوا و ٧ر٥ الى ٨ في المائة للشركات والمشاريع الاخرى. كما يقدم البنك قروضا لتمويل التصدير بفائدة ٧ر٧٥ فـــي المائة.

ومن مهام البنك تشجيع المشاريع الصغيرة واليدوية التي يقل حجم الاستثمار فيها، بما فيـــه رأس المال العامل، عن ٢٠ ألف دينار، وتستخدم عددا من العاملين أقل من خمسة، وذلك بتقديم قروض لهـــا بشروط أكثر تيسيرا من المشاريع المتوسطة والكبيرة. وقد بلغ عدد القروض الممنوحة للمشاريـــع الصغيرة ٢٣٦٠ قرضا في نهاية عام ١٩٨٧ وبقيمة بلغت ٦ر٤٥ مليون دينار.

وفي سبيل تطوير الكوادر الفنية، قام البنك عام ١٩٧٩ بإنشاء معهد الادارة الأردني لتدريب فئـات الادارة الوسطى في القطاع الخاص في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والإدارة و الانتاج والتسويـــق وتطبيقات الحاسب. وقد قام المعهد بعقد ٢٤٦ دورة تدريبية بلغ عدد المشاركين فيها ٤٠٣٣ شخصا.

وفي عام ١٩٨٨ بدأ البنك في تقديم خدمات استشارية للصناعة من خلال قسم تطوير التصنيـــع والتسويق في معهد الادارة الأردني من اجل رفع الكفاءة الانتاجية والنوعية والادارية والتسويقية للقطاع الصناعي.

وقد ارتفعت أرصدة قروض بنك الانماء الصناعي من حوالي ١١ مليونا الى ٤٠ مليون دينار بيـــن عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧، الا ان حصة البنك من مجموع التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص انخفضـــت من ٩ر٣ في المائة الى ٣ر٢ في المائة خلال نفس الفترة (الجدول ٢-٢٤).

وقد زادت قيمة القروض المسحوبة من البنك من ٧ر٣ مليون دينار عام ١٩٧٧ الى ١ر١١ مليـــون دينار عام ١٩٨٢، وبدأت بعد ذلك في الانخفاض، خاصة خلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، ثم ارتفعت بعد ذلـــك

ووصلت ٧ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٧. أما قيمة القروض المسددة فقد زادت من ١ر٢ مليون دينار عام ١٩٧٧ الى ٧ر٢ مليون دينار عام ١٩٨٤، واستقرت فوق ٧ ملايين دينار سنويا بعد ذلك. ومن الملاحظ انه ابتداء من عام ١٩٨٤ كان مجموع القروض المسددة للبنك يزيد عن قيمة القروض الممنوحة من البنك أي انه لم يكن هناك تدفق نقدي صافٍ من بنك الانماء الصناعي الى قطاع الصناعة، (الجدول ٢-٢٥).

وبالإضافة الى المؤسسات التي تم التطرق اليها كمصادر للتمويل، هناك صندوق التقاعد الذي تأسس عام ١٩٧٦ لتأمين الرواتب التقاعدية للموظفين المدنيين والعسكريين. الا ان الصندوق أصبح مؤسسة استثمارية عامة، ومن أنشطته المساهمة في اسناد القروض وفي أسهم الشركات حيث بلغت هذه المساهمة حوالي ٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٦ وهناك ايضا مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تم تأسيسها عام ١٩٧٨ لتوفير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص والذين لا تشملهم أنظمة التقاعد المدني والعسكري في القطاع العام.

وفي ١٩٨٦ بلغت القروض التي منحتها مؤسسة الضمان ٤٩ مليون دينار، كما بلغت استثماراتها في الأسهم والسندات حوالي ٥٨ مليون دينار.

اما صندوق توفير البريد فقد بلغ عدد فروعه عام ١٩٨٦ ما يزيد عن ٢٨٠ فرعا وبلغ عدد المودعين فيها ١٧٤ الف مودع وقيمة ودائعهم ٧ر٤٣ مليون دينار. ويساهم الصندوق في أسهم الشركات، حيث بلغت هذه المساهمة ٦ر٨ مليون دينار وكذلك القروض المجمعة بحوالي ٧٣٠ الف دينار.

٤- التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية التحويلية

ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الصناعية من ٦ر٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٦٥ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٣، ثم انخفضت الى ٣٧ مليون دينار عام ١٩٨٣، ثم عادت للارتفاع الى حوالي ٦٩ مليون دينار عام ١٩٨٤، اي ان معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ بلغ حوالي ٢٩ في المائة سنويا. وتراوح معدل النمو بين ٢٣ر٥ في المائة للصناعات الهندسية والانشائية و ٣٢ر٣ في المائة للصناعات الكيماوية (الجدول ٢-٢٦).

وتشكل قيمة صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حوالي ١٠ في المائة من قيمة انتاجها المحلي عام ١٩٨٤، أو ضعف ما كانت عليه النسبة عام ١٩٧٥. أما الصناعات الكيماوية فقد انخفضت نسبة قيمة صادراتها الى قيمة انتاجها المحلي، الى النصف، حيث انخفضت من ٣٥ر٩ في المائة عام ١٩٧٥ الى ١٧ر٩ في المائة عام ١٩٨٤. اما نسبة صادرات الصناعات الهندسية والانشاءات فقد كانت تتذبذب من عام لآخر مع ميل الى الانخفاض. أما الفرع الأخير وهو الصناعات غير المعدنية فقد ارتفعت النسبة المقابلة فيها من ١٨ في المائة عام ١٩٧٥ الى حوالي ٣٧ في المائة عام ١٩٨٢ ثم انخفضت بدرجة كبيرة الى حوالي ١٢ في المائة عام ١٩٨٣، لكنها عادت للارتفاع عام ١٩٨٤ لتصل الى ٢٧ في المائة.

أي ان الصناعات التحويلية تنتج للسوق المحلي بصورة اساسية، اذ تقل قيمة الصادرات منها الى قيمة الانتاج المحلي عن ٢٠ في المائة وقد قلت في عام ١٩٨٣ عن ١٠ في المائة (الجدول ٢-٢٧).

أما واردات المنتجات الصناعية فقد زادت قيمتها من ١٥٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٤. وتشكل واردات الصناعات الهندسية اكثر من ٦٠ في المائة من قيمة اجمالي الواردات.

وقد زادت قيمة الواردات من المواد الغذائية من ٢٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو قدره ٥ر١٠ في المائة سنويا. اما الصناعات الكيماوية فزادت وارداتها من ١٥ مليونا الى ٨٩ مليون دينار بمعدل نمو سنوي ٣ر٢٢ في المائة وزادت واردات الصناعات الهندسية والانشائية من ٩٨ مليونا الى ٣٠١ مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي ٢ر١٢ في المائة، مع ملاحظة ان الواردات بلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨١ ثم بدأت بعد ذلك في الإنخفاض. اما الصناعات غير الغذائية فزادت وارداتها بمعدل ٤ر١٥ في المائة سنويا خلال نفس الفترة (الجدول ٢-٢٨).

وحتى عام ١٩٨٤، كانت حماية الصناعة تتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة المستخدمة في الصناعة في مقابل رسوم جمركية عالية على السلع النهائية المستوردة المنافسة للانتاج المحلي. ولم يكن هناك تحديد للكميات المستوردة من السلع ما عدا حصر استيراد السلع الأساسية، خاصة الزراعية، في وزراة التموين، وفي بعض الحالات كان يشترط على المشاريع المستخدمة للأنابيب استخدام ٥٠ في المائة من حاجتها من الانتاج المحلي. وبدأت الحماية عام ١٩٨٤ تأخذ شكلا متزايدا متمثلا في منع استيراد عدد من السلع ورفع الرسوم الجمركية على البعض الآخر. وقد جاءت هذه ضمن اجراءات وسياسات بالنسبة للصناعات التي يحق لها التمتع بالحماية منها ان تكون صناعات اقتصادية ناجحة يوجد عليها طلب مناسب، وأن تكون طاقتها الانتاجية كافية لتلبية حاجة السوق المحلية وأن تلتزم بالمواصفات والمقاييس الدولية والأردنية بالنسبة لانتاجها، وأن تكون أسعارها قادرة على المنافسة. ومنها تشجيع المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية على شراء حاجاتها من الصناعات المحلية والا تعتمد على الاستيراد الا اذا كان المطلوب غير متوفر في السوق المحلية. ومنها أيضا ان تكون الحماية لصالح المستهلك من حيث السعر والجودة والمطابقة للمواصفات والمقاييس العالية.

ومن جانب آخر، كان تشجيع الصادرات يمثل عنصرا رئيسيا في سياسة التجارة الخارجية للأردن. وتمثلت سياسات تشجيع التصدير في إعفاء الصناعات التصديرية الكبيرة، مثل البوتاس والفوسفات والاسمنت والصناعات الدوائية، من رسوم الاستيراد، بالإضافة الى الاعفاءات التي تضمنها قانون تشجيع الاستثمار. كذلك بدأت الحكومة اعتبارا من عام ١٩٨٥ في منح اعفاءات على الدخل الناشئ من التصدير بحيث تتناسب نسبة الإعفاء مع نسبة الانتاج المصدر الى انتاج المؤسسة المصدرة كما يلي:

نسبة الاعفاء	نسبة الانتاج المصدر الى الانتاج الكلي
١٠ في المائة	٢٠ في المائة
٢٠ في المائة	٢٠ في المائة - ٤٠ في المائة
٣٠ في المائة	أكثر من ٤٠ في المائة

٥- التطورات الأخيرة في قطاع الصناعة

بلغ عدد المشروعات المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار ٢٥٤ مشروعا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. وبلغ عدد المشروعات الصناعية منها حوالي ٦٠ في المائة أما الباقي فكانت مشروعات خدمية كالمستشفيات والمؤسسات التعليمية وكذلك مشروعات زراعية وسياحية. ويبين الجدول التالي عدد المشاريع المستفيدة سنويا.

السنة	عدد المشاريع المستفيدة
١٩٨٠	٣٥
١٩٨١	٢٦
١٩٨٢	٤٨
١٩٨٣	٣٢
١٩٨٤	٢٧
١٩٨٥	٢٨
١٩٨٦	٢٨
١٩٨٧	٣٠
المجموع	٢٥٤

المصدر: الجمعية العلمية الملكية: الآثار الاقتصادية لحوافز تشجيع الاستثمار في الأردن، ١٩٨٨.

أما بالنسبة لمشاريع الصناعة التحويلية بالذات فقد بلغ عدد المشاريع المرخصة منها ٦٨١ مشروعا، منها الصغيرة والاقتصادية المصدقة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥. وبلغ مجموع رأس مال هذه المشاريع ١٣٩ مليون دينار أي بمعدل ٢٠٤ آلاف دينار للمشروع الواحد. وقد شكل رأسمال مشاريع الصناعات المعدنية ٤٣ في المائة من مجموع رأس مال المشاريع الصناعية خلال الفترة ٨١-١٩٨٥، بينما كانت حصة مشاريع الصناعات الغذائية ١٦ر٤ في المائة والكيماوية ١٤ر٤ في المائة كما هو مبين في الجدول التالي. ومن أكبر المصانع مصنع انتاج العصائر المركزة وكذلك مصنع مرتديلا الدجاج، وذلك بأخذ عدد العاملين ورأس المال كمقياس لكبر حجم المشروع.

المشاريع الصناعية المرخصة ورأسمالها
(بملايين الدنانير)

الصناعـــات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع	النسبة المئوية
عدد المشاريع الكلية	١٧٥	١٥٦	١٠٢	١٣٢	١١٦	٦٨١	
الصناعات الغذائية	٦ر١٣	٤ر٤٠	٦ر٠٩	٣ر٧٣	٢ر٥٤	٢٢ر٨٩	١٦ر٤
المنسوجـــات	٠ر٦٦	١ر٢٠	٠ر٠١	٠ر٠٥	٠ر٧٠	٢ر٦٢	١ر٩
مواد البنـــاء	٢ر٧٢	٣ر٩٤	١ر٢٦	١ر١٢	٠ر٧٥	٩ر٧٩	٧ر٠
الصناعات الكيماوية	٥ر٩٣	٣ر٥٣	٧ر٢٠	١ر٧٧	١ر٦٠	٢٠ر٠٣	١٤ر٤
الصناعات البلاستيكية	٥ر٩٣	٣ر٥٣	١ر٢٤	١ر٥٤	٢ر٣٤	١٤ر٥٨	١٠ر٥
الصناعات المعدنية	٨ر٢٧	٧ر٥٣	٢٣ر٧٧	١٧ر٩٧	٢ر٤٢	٥٩ر٩٦	٤٣ر١
الصناعات الخشبية	٠ر٦٥	١ر٤٢	٠ر٣٥	٠ر٠٦	١ر٤٣	٣ر٩١	٢ر٨
الصناعات الجلدية	٠ر٦٥	١ر٤٢	١ر١٠	٠ر٢٥	٠ر٠٤	٢ر٤٦	١ر٨
الورق والطباعة	٠ر٦٥	١ر٤٢	٠ر١٢	٠ر٥٨	٠ر٢٣	٣ر٠٠	٢ر١
مجموع رأس المال	٣١ر٥٩	٢٨ر٣٩	٤٠ر١٤	٢٧ر٠٧	١٢ر٠٥	١٣٩ر٢٤	١٠٠ر٠

المصدر: البنك الدولي.

ولم تتوفر لدينا بيانات مفصلة بالمشاريع الكبرى التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضيـــة ولا المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا أو تلك التي في طور الدراسة والإعداد. لكن من الممكن، من خـــلال دراسة ميدانية أجريت للصناعات الغذائية، اعطاء فكرة عن المشاريع تحت التنفيذ.

المشاريع تحت التنفيذ في قطاع الصناعات الغذائية

المشروع	تاريخ التنفيذ الابتداء	تاريخ التنفيذ الانتهاء	الاستثمار (١٠٠٠ دينار)	الانتاج السنوي طن	قيمة الصادرات (١٠٠٠ دينار)	الواردات طن	عدد العمال الجدد
منتجات ألبان	١٩٨٥	١٩٨٧	٥٠٠	١ ٦٠٠	-	١٨٣	٧
انتاج لحوم محفوظة	١٩٨٦	١٩٨٧	١ ٩٦٠	٢ ٤١٠	٧٨٣	-	١٢٠
مخابز ومعجنات	١٩٨٥	١٩٨٧	٦٠٠	٦٨٠	-	-	٣٢
مأكولات جاهزة	١٩٨٦	١٩٨٧	٥٠	٥٠٠	١٥٠	٣٠٠	١٦
فواكه وخضر، مجمدة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٠٠	١ ١٣٠	-	-	٤٦
مسكرات	١٩٨٦	١٩٨٧	٣٢٥	٧٧٠	٣٥	٧٧٠	٥٧
مشروبات غازية	١٩٨٦	١٩٨٧	٢٠٠	٩ ٠٠٠	-	٩٠٠	٢٠
مركزات عصير	١٩٨٦	١٩٨٧	١ ٥٠٠	٤٦ ٠٠٠	١ ٥٠٠	-	١٢٣

المصدر: دراسة الصناعات الغذائية، وزارة الصناعة، غير منشورة.

ومن المشاريع الأخرى قيد الدراسة مصانع منتجات الألبان برأسمال ٥ر١ مليون دينار وعدد عمال ٥٠، ومصنع الخضروات والفواكه برأسمال ٢ر١ مليون دينار وعدد عمال ٧٢، ومصنع المنتجات السكرية برأسمال ٤٨٠ ألف دينار وعدد عمال ٣٨، ومصنع أعلاف برأسمال ٣٠ ألف دينار وعدد عمال ١٠، وأخيرا مصنع مشروبات غازية برأسمال ٣ر١ مليون دينار وعدد عمال ١٠٠.

الفصل الثالـــث

استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات

١- خطط التنمية الصناعيـــة

احتل قطاع الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي جزءا هاما من الخطط التنموية التي بدأت فـــي أوائل الستينات ثم توقفت نتيجة لحرب ١٩٦٧، واستؤنفت في أوائل السبعينات بالخطة الثلاثيـــة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ التي تلتها ثلاث خطط تنموية خمسية هي خطط ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ١٩٨١ - ١٩٨٥ و ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

وسيتناول هذا القسم الأهداف المحددة لتنمية القطاع الصناعي والاجراءات التنظيميـــة والسياسات والاستثمارات المقدرة.

(أ) أهداف تنمية القطاع الصناعـــي

حددت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة أهدافا محددة بالأرقام لزيادة الدخل من الصناعـــة على النحو التالي:

الخطة الخمسيـــــة	التغير في الدخـــــل	معدل الزيادة السنوية
الأولـى ١٩٧٦ - ١٩٨٠	مـن ٤٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٤٤ مليون دينار عام ١٩٨٠	٢ر٢٦ في المائة
الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥	من ١٥٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٣٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٥	٨ر١٧ في المائة
الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	أ- الاستخراجيـــة	
	من ٥٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٨٣ مليون دينار عام ١٩٩٠	٨ر٧ في المائة
	ب- التحويليـــة	
	من ١٦٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٢٣٣ مليون دينار عام ١٩٩٠	٩ر٦ في المائة

وقد تضمنت الخطط أهدافا تفصيلية عديدة منها ما يلي:

- تحقيق توزيع جغرافي إفضل لمواقع الصناعات الجديدة.

- تطوير نشاط التعدين والصناعة من خلال ما يلي:

'١' استغلال الخامات الطبيعية وتحويلها الى منتجات صناعية جاهزة.

'٢' تطوير وانشاء الصناعات الغذائية.

'٣' إنشاء صناعات تحويلية جديدة وتوسيع الصناعات القائمة لانتاج سلع استهلاكية ووسيطة بديلة عن المستوردة، أو للتصدير.

- تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الصناعات الوطنية ضمن قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية، وكذلك بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والانشاءات.

- تحقيق تنسيق صناعي أكبر مع الدول العربية يتفق واستراتيجية التنمية الصناعية للدول العربية في المدى البعيد.

- استمرار اجراء الدراسات والتحريات للخامات المحلية.

- اقامة صناعات تصديرية وحفز الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير.

- رفع مستوى القدرة المحلية في مجالات تخطيط المشاريع التعدينية والصناعية وتنفيذها وتشغيلها وادارتها.

- زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع التعدين.

- تشجيع نقل التكنولوجيا المتطورة وتطبيقها.

- تشجيع الصناعات البديلة عن الاستيراد وتقنين الاستيراد.

- التنسيق بين الصناعات القائمة خاصة في المجالات التالية:

'١' التسويق والتدريب والابحاث والصيانة والنقل.

'٢' الترابط والتكامل بين الأنشطة والفروع الصناعية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

- تشجيع اقامة الصناعة المتوسطة والصغيرة والعائلية التي تتناسب مع البيئة المحلية لمناطق المملكة.

(ب) <u>الاجراءات التنظيمية</u>

- انشاء وتطوير مدن صناعية في عمان واربد والسلط والعقبة وتوزيعها توزيعا جغرافيا متوازيا وتجهيزها بالخدمات اللازمة.

- اعداد الدراسات الاستثمارية الدورية التي توصي بالمشاريع الصناعية ذات الأولوية لدراسة تنفيذها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص، بما فيها المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة والعائلية.

- الاستمرار في تحديث المسوح الصناعية.

- تشجيع انشاء جمعيات تعاونية للحرفيين والمهنيين وانشاء صندوق خاص للتدريب المهني والحرفي.

- تنظيم التمويل عن طريق توفير الأموال اللازمة لبنك الانماء الصناعي لمواجهة الطلب على القروض المتوسطة والطويلة الأجل والترويج لاجتذاب رأس المال والاستثمارات العربية وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

- تشجيع الصادرات عن طريق اعتماد نظام استرداد الرسوم وإنشاء صندوق خاص لتأمين الصادرات من المخاطر المحتملة وتقديم التمويل اللازم للصادرات الصناعية.

- تشجيع الصناعة المحلية عن طريق الاستمرار في مراجعة التعرفة الكمركية وإعفاء المواد الأولية والوسيطة وقطع الغيار اللازمة لها.

- اعداد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات، المحلية منها والمستوردة، وإحكام الرقابة على تنفيذها وإنشاء مراكز لمراقبة الجودة في المصانع الكبيرة وتدريب العاملين فيها ووضع كادر خاص للفنيين في المختبرات.

- تنظيم مهنة المحاسبة الصناعية ومحاسبة التكاليف ومراجعة الحسابات لاعتمادها في المؤسسات الصناعية.

- تنظيم نقل التكنولوجيا الصناعية وتنظيم اتفاقياتها وتسجيل عقود التراخيص الصناعية وتطوير قسم تسجيل براءات الاختراع وفحصها وتحديثها.

- تنظيم برامج تدريبية في مجالات الادارة الصناعية، والتنمية الانتاجية، ومحاسبة التكاليف والتسويق للعاملين في المؤسسات الصناعية وكذلك توجيه التعليم المهني لخدمة الصناعات المحلية حسب حاجاتها ودعم التدريب الفني المتخصص للمهندسين والفنيين العاملين في قطاع الصناعة.

- تعديل تعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها، لتواكب التغيرات المستجدة بما فيها التغيرات المتصلة باستخدام التقنيات المناسبة و استهلاك الطاقة والمياه والمحافظة عليهما. وكذلك وضع التشريعات التي تحدد الاجراءات والمواصفات لمنع تلوث البيئة من المصانع وتحديد الوسائل الوقائية لحماية البيئة من أخطار التلوث؛

- تعديل قانون تشجيع الاستثمار بحيث يتضمن اعفاءات وتسهيلات وحوافز أكثر، خاصة بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق الأقل نموا، وكذلك المشاريع التي تستخدم التكنولوجيا المناسبة والمشاريع التي تستهدف التصدير.

- مراجعة القوانين المتعلقة بالمناطق الحرة والمدن الصناعية وتشجيع الاستثمار لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها؛

- تكثيف الجهود لتحديد ثروات المملكة من المعادن والمواد التعدينية وتحديد احتياطياتها والجدوى الأولية لاستثمارها.

(ج) <u>الاستثمارات</u>

قدرت استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠ في القطاع الصناعي بحوالي ٢٢٩ مليون دينار، أي ما يوازي ٣٠ في المائة من مجموع استثمارات الخطة. وقدرت استثمارات القطاع الخاص في الصناعة بمبلغ ٣٥ مليون دينار، أي ما نسبته ١٥ر٣ في المائة من مجموع الاستثمارات في قطاع الصناعة.

اما الخطة الخمسية الثانية فقد قدرت استثمارات القطاع الصناعي بأكثر من ثلاثة أضعاف الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى، حيث وصلت الى ٧٥٩ مليون دينار، الا انها لم تمثل سوى ٢٣ في المائة من مجموع الاستثمارات الكلية للخطة الخمسية الثانية. وقدرت استثمارات القطاع الخاص خلال فترة الخطة بمبلغ ٩٠ مليون دينار أو ما نسبته ٩ر١١ في المائة من مجموع استثمارات القطاع الصناعي.

وفي الخطة الخمسية الثالثة التي كانت أقل طموحا وأكثر واقعية من الخطتين الخمسيتين السابقتين قدرت الاستثمارات في قطاع الصناعة بحوالي ٣٩٣ مليون دينار أي بنسبة ٦ر١٢ في المائة من

مجموع استثمارات الخطة الخمسية. وظهر في الخطة تركيز واضح على دور القطاع الخاص حيث قـــدرت استثماراته بحوالي ٣٤١ مليون دينار أي ما يعادل ٨٦ر٧ في المائة من مجموع الاستثمارات في القطـــاع الصناعي (الجدول ٣ - ١).

ويبين الجدول (٣ - ٢) قائمة بالمشاريع الصناعية في خطط التنمية الخمسية الثلاث وهي المشاريـع الخاصة بالحكومة والمؤسسات العامة بشكل كلي أو جزئي. أما مشاريع القطاع الخاص فلم تحدد لأنها فـــي طبيعتها تأشيرية.

٢- السياسات والحوافز المقدمة للصناعـــة

بدأ الاهتمام بالصناعة في أوائل الخمسينات، وكانت المبادرة من القطاع العام بالدرجة الأولى بنـاء على توصيات من البنك الدولي عام ١٩٥٥ بإنشاء عدد من الصناعات كإستخراج البوتاس والفوسفات وانشاء مصنع السوبرفوسفات ومصنع لدباغة الجلود ومصفاة البترول.

(أ) قوانين تشجيع الاستثمار

يتبلور الاهتمام بالصناعة في اصدار أول قانون لتشجيع الصناعة بإسم قانون تشجيع وتوجيـــه الصناعة رقم (٢٧) لعام ١٩٥٥ الذي منح بعض الاعفاءات التشجيعية على الآلات والأدوات والأجهزة ومـــواد البناء اللازمة للانشاء، من شتى الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد وذلك للمشاريع الصناعيـــة والسياحية. كما تضمن الاعفاء الأرباح الصافية من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات وإعفاءات ضريبية أقـل في سنوات لاحقة. وخلال المدة التي تم فيها تطبيق القانون والتي بلغت اثنى عشر عاما بلغ عدد المشاريع الصناعية المستفيدة منه ٩٧ مشروعا. وفي نفس العام، أي ١٩٥٥، صدر قانون آخر هو قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم ٢٨ لعام ١٩٥٥. وقد وفر هذا القانون بعض الحوافز لرأس المـــال الاجنبـــي للاستثمار في مشاريع صناعية وسياحية، منها الاعفاء من جميع، أو من بعض، الضرائب والرسوم المنصـوص عليها في القانون ٢٧ لعام ١٩٥٥، والسماح بتحويل الفوائد والأرباح السنوية الى خارج المملكة بالعملـــة الاجنبية.

وصدر عام ١٩٦٧ قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم ١ لعام ١٩٦٧ الذي منح تسهيلات إضافية لمـا قدمه القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٥٥، منها إعفاء الموجودات الثابتة التي يستوردها المشروع من الرســوم الكمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الأخرى وكذلك إعفاء الأرباح الصافية للمشروع مـــن ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية وإعطاء المستخدمين غير الأردنيين حق تحويل ٧٠ في المائة مـــن رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة.

وفي عام ١٩٧٢ صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لعام ١٩٧٢، وجاء ذلك أثر فترة من الركـــود الاقتصادي تلت حرب عام ١٩٦٧ وقبيل تنفيذ الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ التي هدفت بالدرجة الأولى الـى إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الأردني. وقد تم تعديل هذا القانون تحت رقم ٦٠، وظل ساري المفعول الـى ان

صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧. وفي ١٩٨٨/١١/١٥ تمت المصادقة على القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧.

ولقد كان من أهداف قانون ١٩٧٢ والقوانين التالية والمعدلة إعطاء المزيد من الحوافز لتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وتوزيع هذه المشاريع توزيعا جغرافيا متوازنا حتى لا يستمر تركز المشاريع في منطقة العاصمة والمناطق القريبة المجاورة. ولهذا الغرض قسمت المملكة الى ثلاث مناطق تنموية حسب درجة التنمية فيها وهي أ، ب، ج، وبحيث تعطى المناطق الأقل نموا حوافز أكثر من غيرها.

وصنفت المشاريع التي شملتها قوانين تشجيع الاستثمار الى مشاريع اقتصادية ومشاريع اقتصادية مصدقة.

- المشاريع الاقتصادية

يصنف المشروع مشروعا اقتصاديا اذا كان ضمن أحد القطاعات التالية وضمن الشروط التي حددها القانون:

١) قطاع الصناعة والتعدين

الحد الأدنى للموجودات الثابتة (بآلاف الدنانير)

منطقة تنمية أ	٢٥
منطقة تنمية ب	١٥
منطقة تنمية ج	٥

٢) قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

الحد الأدنى للموجودات الثابتة (بآلاف الدنانير)

منطقة تنمية أ	٢٠
منطقة تنمية ب	١٠
منطقة تنمية ج	٥

٣) قطاع السياحة والفنادق

ان يكون المشروع من منطقة تنمية (ب) أو (ج) وألا يقل تصنيفه عن نجمتين.

'٤' النقل البحـــــري

ان تكون بواخره أو مراكبه مخصصة لنقل البضائع أو الركاب أو كليهما.

'٥' المستشفيـــات

أن ينال المستشفى الترخيص اللازم من السلطات الصحية المختصة وألا تقل سعتـــه عن ١٥ سريرا.

'٦' التعليـــم

ان يكون المشروع في مجال المهن أو الحرف الطبية أو الهندسية أو الصناعيـــة أو التجارية أو فيها جميعا وألاتقل مدة الدراسة فيها عن سنتين.

- المشاريع الاقتصادية المصدقـــة

يصنف المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا اذا كان ضمن القطاعات التالية وحسب المعايير والأسس التي يحددها القانون:

'١' قطاع الصناعة والتعديـــن

الحد الأدنى للموجودات الثابتة (بآلاف الدنانير)

منطقة تنمية أ	٧٥
منطقة تنمية ب	٣٥
منطقة تنمية ج	٢٠

'٢' قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأسماك

الحد الأدنى للموجودات (بآلاف الدنانير)

منطقة تنمية أ	٢٠
منطقة تنمية ب	١٥
منطقة تنمية ج	١٠

'٣' قطاع الفنادق والسياحـــة

ألا يقل تصنيف الفندق من قبل وزارة السياحة عن ثلاثة نجوم وأن يكون في منطقة تنمية ب أو ج.

'٤' قطاع النقل السياحـــي

ألا تقل قيمة الحافلات المعدة لتقل السياح عن ٣٠٠ ألف دينار.

'٥' قطاع المستشفيـــات

أن توافق السلطات الصحية المختصة على إعتبار المشروع مستشفى وألا تقل سعته عن ٣٠ سريرا اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) أو عن ٢٠ سريرا اذا كان في منطقة تنمية (ج).

- الاعفاءات من الرسوم والضرائب للمشاريع الاقتصادية والاقتصادية المصدقة

تضمنت قوانين تشجيع الاستثمار، وآخرها قانون الاستثمار لعام ١٩٨٧ والقانون المعـــدل المؤقت لعام ١٩٨٨، توفير عدد من الحوافز الضريبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

'١' إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة للمشاريع من رسوم الاستيراد والرســـوم الكمركية بشرط أن يتم الاستيراد خلال ثلاث سنوات، ويجوز تمديدها سنتيـــن أخريين شريطة ان يكون قد تم تنفيذ ما لايقل عن نصف المشروع بالنسبة للمشـروع المصدق.

'٢' إعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم شريطة ألا تزيد عن ١٠ في المائـــة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة وأن يتم استيرادها خلال خمس سنوات مـن تاريخ إعتبار المشروع مصدقا.

'٣' إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع من الرسوم وكذلـــك لغايات التطوير في أي مشروع مصدق، وكذلك الاعفاء من الرسوم الزيادة التـــي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المراد استيرادها للمشروع المصدق اذا كانـــت الزيادة ناجمة عن ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ أو تغيير سعر التحويل علـــى الموجودات الثابتة وقطع غيارها.

'٤' تعفى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب لمدد تتراوح بين ٧ سنوات و١٥ سنة حسب المنطقة التنموية المقام بها، اذ تزداد فترة الاعفاء في المناطق الأقل نموا. وتعفى المشاريع الاقتصادية والاقتصادية المصدقة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية إعفاء تاما من ضريبة الأرباح. كما تضمن القانون إمكانية إعفاء ٢٥ في المائة من الأرباح من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسيع المشروع لفترة سنتين الى أربع سنوات حسب المنطقة التنمية.

'٥' إعفاء الأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات، اللازمة لغايات التجديد والتحديث بعد مرور ١٠ سنوات على إستفادة هذه المشاريع من القانون.

'٦' على اللجنة، وهي لجنة تشجيع الاستثمار المشكلة بموجب القانون، أن تفضل الانتاج المحلي على المستورد عند إقرار إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع الاقتصادي والاقتصادي المصدق اذا كان الانتاج المحلي يفي بمتطلبات المشروع ويستثنى من أحكام هذه المادة استيراد المواد الأولية المماثلة للمواد المحلية اذا كانت مرتبطة بمشروع مع شريك أجنبي بناء على إتفاق يقره مجلس الوزراء.

'٧' وقد تضمن القانون إعفاءات إضافية أهمها:

أ- السماح للعاملين غير الإردنيين في الوظائف الفنية والادارية للمشاريع الاقتصادية الأردنية بتحويل ٧٠ في المائة من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة وبالطرقة التي يقرها البنك المركزي الأردني. ويجوز تحويل كامل تعويضات إنهاء الخدمة الى الخارج بنفس الطريقة. ولاتسري هذه الأحكام اذا كان الاخصائي من غير الأردنيين شريكا في شركة عادية أو مساهما في شركة مساهمة خصوصية تملك المشروع.

ب- تعفى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية الفوائد التالية:

- فوائد الودائع والتسهيلات الائتمانية المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية غير مقيمة للبنوك المرخصة ومؤسسات الأقراض المتخصصة.

- فوائد الودائع في البنوك المرخصة ومؤسسات الأقراض المتخصصة وصندوق التوفير البريدي.

- فوائد المدخرات والتوفيرات في صناديق الادخار والتقاعد والضمان الاجتماعي.

المناطق التنموية حسب تقسيمات قانون تشجيع الاستثمار

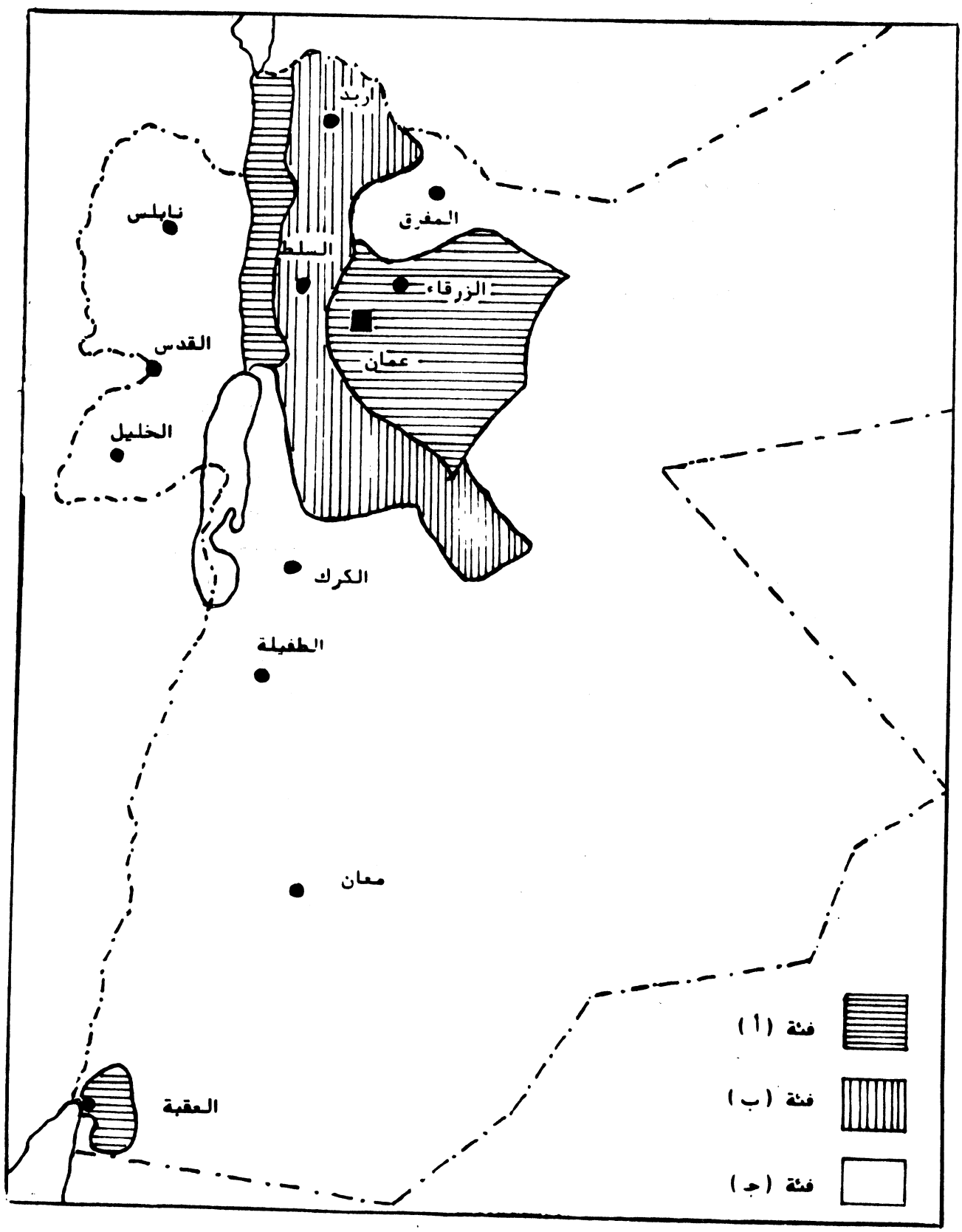

- فوائد سندات الدين وجوائزها التي يصدرها البنك المركزي الأردني لصالح الخزينة أو المؤسسات العامة أو مؤسسات الأقراض المتخصصة.

- فوائد سندات الاقراض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها.

- فوائد وأرباح القروض الخارجية التي تقترضها الحكومة أو المؤسسات العامة بكفالة الحكومة أو مؤسسات الأقراض المتخصصة.

- بدل الايجار المقدر لأبنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء كانوا أردنيين أو رعايا دول عربية.

(ج) تقديم حوافزللمشاريع الصناعية والتعدينية التي تساهم في إنشاء أبنية سكنية للمستخدمين والعمال في المشروع أو إنشاء الأبنية الثقافية أو الصحية أو إعفاء النفقات السنوية المترتبة على ادارة وصيانة تلك الأبنية، وذلك بإعفاء ١٠ في المائة من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل المتحقق لهذه المشاريع. وكذلك تقديم حوافز لمشاريع الصناعة والتعدين، بإعفاء ما لايزيد عن ٢٥ ألف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل اذا أنفق في تدريب المستخدمين والعمال ضمن برنامج تقره مؤسسة التدريب المهني وتحت إشرافها، أو في إجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير الانتاج وتحسينه بالاتفاق مع المؤسسات العامة والجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية.

(د) تقديم حوافز للمشاريع في منطقتي (ب) و (ج) التنمويتين بتأجير مساحات من أراضي الدولة لهذه المشاريع وفق شروط تشجيعية.

'٨' وتضمن القانون فصلا من الأحكام العامة من أبرز ما ورد فيه ما يلي:

- معاملة رأس المال العربي أو الأجنبي، المستثمر في أي مشروع ينطبق عليه قانون تشجيع الاستثمار، معاملة مساوية لرأس المال المحلي. وتضمن الحكومة لرؤوس الأموال العربية والأجنبية التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات وعدم إلغائها أو خفضها أو المساس بها.

- تسري على رأس المال العربي المستثمر احكام القانون، شتى الضمانات الممنوحة لرؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية.

- حدد القانون الطريقة التي يتم بها تحويل رأس المال غير الأردني المستثمر في الأردن الى خارج الأردن وكذلك الأرباح والمكاسب وحصص أرباح الأسهم أو المعاد استثمارها.

"٩" إنشاء صندوق خاص يسمى صندوق تشجيع الاستثمار.

(ب) البنية التحتية للقطاع الصناعي

قامت الحكومة بإنشاء قاعدة واسعة من البنية التحتية في إتجاه تنظيم الصناعة وتشجيعها. وشمل ذلك إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة والمراكز التجارية.

١- مؤسسة المدن الصناعية

انشئت مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠ وكان ذلك بهدف تأسيس المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وتزويدها بجميع المرافق اللازمة للصناعة من طرق وكهرباء وماء وهاتف وتلكس ومحطات لصيانة السيارات ومساكن للعاملين ومراكز للعرض والخدمات الترفيهية والصحية والمصرفية وخدمات التدريب المهني. وفي حين ان المدينة الصناعية في عمان - سحاب بلغت مرحلة متقدمة فان التنفيذ لايزال جاريا في أربد والعقبة.

وتشجيعا للصناعات على الاستقرار في المدن الصناعية فقد وفرت لها المدن الصناعية حوافز اضافية فوق ما يتيحه لها قانون تشجيع الاستثمار كإعفاء المشاريع الجديدة المقامة على المدينة أو التي تنتقل اليها من موقع آخر من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ بدئها الانتاج في المدينة الصناعية ومنها اعفاؤها من ضريبة الأبنية والأراضي.

٢- مؤسسة المناطق الحرة

انشئت مؤسسة المناطق الحرة عام ١٩٧٦ تحت مظلة وزارة المالية وهي مؤسسة مستقلة أبرز مهامها إنشاء المناطق الحرة لتشجيع التجارة الدولية وتجارة الترانزيت والصناعات الموجهة نحو الدول. وقامت المؤسسة بإنشاء ثلاث مناطق في الزرقاء والعقبة والحدود السورية الأردنية.

وقد أنجزت المرحلة الأولى من المنطقة الحرة بالزرقاء عام ١٩٨٣، بحيث خصص ثلث المساحة للتخزين التجاري، والثلث الثاني كمركز لبيع السيارات والباقي للاستعمال الصناعي.

أما المنطقة الحرة على الحدود السورية فهي مخصصة للاستعمال الصناعي وهي بمساحة ٤٠٠٠ دونم. أما المنطقة الحرة بالعقبة فهي على موقعين في الميناء وفي شمال المدينة. ولأسباب بيئية فقد خصصت المنطقة الحرة بالعقبة للأغراض التجارية فقط أما الجزء المخصص للصناعة فسوف يكون على مساحة ٢٠٠٠ دونم الى الشرق من المدينة.

وتقدم المناطق الحرة للمشاريع التي تقام عليها عددا من التسهيلات والحوافز منها الاعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٢ سنة وكذلك من كافة الرسوم والضرائب على المنشآت. كما ان البضائع الواردة للمناطق الحرة والمصدرة منها معفاة من جميع الرسوم والضرائب ومن رسوم تحويل العملة، ماعدا ما يدخل منها السوق المحلية. ومنها كذلك إعفاء العاملين والخبراء الأجانب من ضريبة الدخل على الرواتب والعلاوات وتحويل تلك الرواتب الى الخارج.

٣- مؤسسة المراكز التجارية

يعتمد تشجيع الصادرات بالدرجة الأولى على الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى. وتتولى وزارة الصناعة والتجارة عملية اعداد الاتفاقيات المتبادلة بين الأردن والدولة التي يعقد معها الاتفاقية وتحديد البنود الداخلة ضمنها، كمية وقيمة، بما في ذلك شروط التبادل. أما الاشراف على تنفيذ الاتفاقية فيتم من خلال المراكز التجارية التابعة لمؤسسة المراكز التجارية التي أسستها وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٧٢. وعند تأسيسها ساهمت وزارة التجارة والصناعة وإتحاد الغرف التجارية وغرفة الصناعة برأسمال المؤسسة بالتساوي. والمؤسسة ذاتية التمويل، حيث يأتي دخلها من رسوم تصدير تبلغ نسبتها ٣ر٥ في المائة تفرض على السلع المصدرة بموجب الاتفاقيات الثنائية.

ومن المهام الرئيسة التي قامت المؤسسة بتنفيذها ما يلي:

(أ) تنفيذ الاتفاقيات التجارية والتي تركزت مع الدول العربية بشكل خاص كالعراق وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، هذا بالاضافة الى دول أخرى مثل رومانيا و بلغاريا و يوغوسلافيا و الهند و اندونيسيا، التي تشكل أسواقا للبوتاس والفوسفات بالدرجة الأولى مع إمكانية تصدير الصناعات الدوائية والأغذية المحفوظة اليها.

(ب) إنشاء المراكز التجارية، حيث تم إنشاء مركزين في كل من بغداد والقاهرة ويجري التخطيط لإنشاء مراكز في دمشق وصنعاء وإعادة افتتاح مركز الخرطوم.

(ج) إقامة المعارض التجارية، وهو نشاط ابتدأ عام ١٩٨٥، حيث أقيمت معارض في اليمن الشمالي و البحرين و تونس و سوريا و مصر ودول الخليج.

الفصل الرابـــع

الموارد المتاحة للتنمية الصناعيـــة

١- المواد الأوليـــة

تتوفر المواد الأولية للصناعة الاستخراجية، خاصة البوتاس والفوسفات، وكذلك لصناعة الأسمنـــت بكميات ومخزون إحتياطي كبير. وهناك ثروات معدنية مازالت في طور الاستكشاف والتطوير مثل موارد النفط والغاز والزيت الصخري وغير ذلك مما تمت الاشارة اليه في الفصل الأول.

وتعتبر الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من أقدم الصناعات التحويلية في الأردن ويعتمـــد عدد منها على القطاع الزراعي لتوفير المواد الأولية بصورة كلية أو جزئية. ويجب الملاحظة هنـــا ان القطاع الزراعي نفسه يستخدم مدخلات مستوردة مثل البذور والعلاجات والآلات والمعدات. وتتفـــاوت الصناعات الغذائية في درجة اعتمادها على المواد الأولية المحلية فالصناعات المنتجة للسلع السكريـــة تعتمد بصورة كلية تقريبا على المواد الأولية المستوردة، في حين ان صناعة الزيوت والدهون تعتمـــد بصورة كلية على المواد الأولية المحلية. وبصورة عامة، فإن نصف المواد الأولية المستخدمة فـــي الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ يأتي من مصادر محلية والنصف الآخر مستورد، الجدول (٤ - ١).

ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها الصناعات الغذائية ارتفاع سعر المواد الأولية كالسكر مثـــلا ورب الطماطم الذي يبلغ سعره المحلي ثلاثة أضعاف السعر العالمي. وكذلك فان بعض الصناعات تعاني مـــن إنخفاض نوعية المواد الأولية كالطحين وهذا الأمر ناشىء عن ظروف التخزين في ميناء العقبة والنقـــل وكذلك من إنخفاض نوعية مواد التعبئة.

أما بالنسبة للمواد الأولية للصناعات الكيماوية والدوائية والمطاطية فإنها تعتمد بدرجة كبيـــرة على المواد الأولية المستوردة وتشكل تكلفة المواد الأولية في هذه الصناعات حوالي ٧٣ في المائة مـــن قيمة الانتاج القائم بينما تبلغ تلك النسبة لقطاع الصناعات التحويلية حوالي ٥٤ في المائة فقط.

وبالنسبة للصناعات الهندسية ومواد البناء فإن نسبة الواردات من المواد الأولية المستخدمـــة فيها هي ٦٧ في المائة مما يعني أن ثلث المواد الأولية يأتي من مصادر محلية، وهناك تفاوت في النسبـــة بين فروع هذه الصناعات. فمثلا ٧٣ في المائة من المواد الإولية المستخدمة في الصناعات المنجمية غيـــر المعدنية يأتي من مصادر محلية في حين ان الصناعات المعدنية الأساسية تستورد ٩١ في المائة من المـواد الأولية اللازمة لها.

أما النسبة المقابلة للصناعات غير الكهربائية فهي ٥٠ في المائة والصناعات الكهربائية أكثـــر بقليل من ٥٠ في المائة. ومن المشاكل التي تعانيها هذه الصناعات ارتفاع تكلفة المواد الأولية بسبـــب ارتفاع تكلفة الشحن. أما صناعة مواد البناء فتعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المحلية مما يؤثـــر إيجابيا على ارتفاع قيمتها المضافة.

وتشكل المواد الأولية المستوردة للصناعات غير الغذائية (الملابس والمنسوجات والمنتجات الجلدية والأحذية والصناعات الخشبية والورق والطباعة والنشر) بين ٦٩ في المائة و٩٢ في المائة من مجموع المواد الأولية المستخدمة في هذه الصناعات. أما صناعة الأحذية فإنها تعتمد على إنتاج شركة الدباغة من الجلود بصورة أساسية ولو أنه يتم استيراد الجلود كذلك. ويعتمد عدد من الصناعات غير الغذائية على انتاج الصناعات الكيماوية كمدخلات انتاج لها مثل صناعة الورق والدباغة.

رأس المال

في الفصول السابقة تم التطرق الى مصادر تمويل القطاع الصناعي كما تم التطرق الى الاستثمارات والتكوين الرأسمالي الثابت في هذا القطاع. أن معظم الصناعات التحويلية يملكها ويديرها القطاع الخاص لاسيما وأن ٨٠ في المائة عبارة عن مؤسسات صغيرة تستخدم أقل من خمسة عمال. وقد بينت احدى الدراسات التي أجريت على مائة صناعة متوسطة ان ٨ مؤسسات تملكها الحكومة ملكية كاملة وأن ٣٤ مؤسسة تساهم الحكومة في رأسمالها، أما المؤسسات الباقية، وهي ٥٨ مؤسسة، فيساهم في رأسمالها كل أو بعض المؤسسات التالية: بنك الإنماء الصناعي، صندوق التقاعد، بنك الاسكان، مؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق توفير البريد. أي أن الاستنتاج بالنسبة للصناعات المتوسطة أن عددا محدودا منها فقط مملوك كليا من القطاع الخاص. وكان تدخل الحكومة واضحا في عدد من الشركات الصناعية بتحمل الخسائر وتمكينها من الاستمرار في الانتاج مثل شركة الغزل والنسيج وشركة الزجاج والألومنيوم.

وبينت أحدى الدراسات أن رأس مال الشركات الصناعية التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار كان معظمه ٩١ في المائة رأسمال أردني في حين كان رأس المال العربي ٤ في المائة والأجنبي ٥ في المائة مما يشير الى محدودية إجتذاب رأس المال غير الأردني.

القوى العاملة

قدر مجموع عدد العاملين الأردنيين عام ١٩٨٧ بحوالي ٨٣٢ ألف عامل منهم ٣٣٠ ألف عامل خارج الأردن. في حين أن عدد الأردنيين العاملين في الأردن بلغ ٥٠٢ ألف عامل. ويتركز العاملون الأردنيون المغتربون في الدول العربية المجاورة وبالذات السعودية والكويت. (الجدول ٤ - ٢ والجدول ٤ - ٣).

ويتميز سوق العمل في الأردن بالانفتاح، حيث انها تصدر العمالة الأردنية الى خارج الأردن وفي نفس الوقت يستخدم عمالة وافدة خاصة عمالة عربية. وبلغ عدد العمال الوافدين في الأردن ٤١ عامل عام ١٩٧٩ وارتفع هذا العدد الى ١٤٣ ألف عامل عام ١٩٨٥، ولكن التباطؤ الاقتصادي أدى الى تناقص عدد العمال الوافدين الى ٨٠ ألف عامل عام ١٩٨٧، حسب تقديرات وزارة العمل.

وفي نفس الوقت الذي توجد فيه عمالة وافدة فإن نسبة البطالة ارتفعت من ٣ر٩ في المائة عام ١٩٨١ الى ٨ر٣ في المائة من مجموع القوى العاملة عام ١٩٨٧، بحيث بلغ عدد الباحثين عن عمل حوالي ٤٦ ألف في نفس العام (الجدول ٤ - ٤).

ونتيجة للنظام التعليمي في الأردن فقد حدث تحسن كبير في المستوى العلمي للعاملين. فبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ مثلاً، انخفضت نسبة العاملين الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة من ٧٥ في المائة الى ٥٧ في المائة وزادت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة من ١١ في المائة الى ٢٤ في المائة وحملة البكالوريوس من ٦ في المائة الى ٨ر٧ في المائة كما زادت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى من ٩ر في المائة الى ١ر في المائة (الجدول ٤ - ٥).

أما بالنسبة للتحصيل العلمي للعاطلين عن العمل من الأردنيين فإن ٧٠ في المائة يحملون مؤهلات اعدادية أو ثانوية أو دبلوما متوسطا. وقد بلغت نسبة الحاصلين على الدرجة العلمية الأولى ١٣ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل، ولكن الملاحظ أن تخصصاتهم ليست هي التخصصات التي يتوفر عليها طلب في الاقتصاد الأردني (الجدول ٤ - ٦) كما ان ٧٠ في المائة من العاطلين عن العمل هم من الفئة العمرية ٢٠ - ٣٠ سنة (الجدول ٤ - ٧).

ويشكل النظام التعليمي في الأردن الرافد الذي يزود الاقتصاد بالقوى العاملة المؤهلة. وفي السنة الدراسية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بلغ عدد المدارس لجميع المراحل التعليمية ٣٦٦ ٣ مدرسة، كما بلغ عدد الطلاب ٩١٩ر٦ الف طالب تشكل نسبة الطالبات فيهم حوالي ٤٨ في المائة، وبلغ عدد المعلمين ٣٩ر٦ الف معلم تشكل المعلمات فيهم حوالي ٦٠ في المائة. وفي نفس العام الدراسي بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني حوالي ٣١ر٨ الف طالب أي ما يشكل ٣٢ر٢ في المائة من مجموع عدد الطلاب في المرحلة الثانوية. وفي مرحلة التعليم العالي بلغ عدد طلاب كليات المجتمع ٣٢ر١ الف طالب موزعين على الاختصاصات التالية: المهن التربوية، المهن التجارية، المهن الاجتماعية، المهن الهندسية، المهن الطبية المساعدة، المهن الزراعية، المهن الفندقية، مهن الطيران التجاري والحربي والتمريض. أما عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الأردنية الأربع فقد بلغ في نفس العام ٢٨ر٤ الف طالب منهم ١١ر١ الف طالبة. أما توزيع الطلبة حسب مراحل التعليم العليا فقد كانت بالنسب التالية: بكالوريوس ٩٠ر٣ في المائة، دبلوم عال ٢ر٨ في المائة، ماجستير ٦ر٨ في المائة ودكتوراه ٠ر١ في المائة. وبلغ عدد الخريجين في نفس العام ٤ ٧٩٤ خريجا منهم ٢ ١١٩ من الاناث.

أما عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي خارج الأردن فقد بلغ ١٦ر٨ الف طالب حسب البيانات الرسمية لوزارة التعليم العالي، إلا أن بعض البيانات تشير الى أن العدد أكبر من ذلك بكثير.

وبهذا فإن نسبة عدد الطلبة في داخل الأردن الى مجموع السكان بلغت ٣٥ر١ في المائة في السنة ١٩٨٧/١٩٨٦ حيث يمثل الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية ٢ر٢ في المائة من مجموع عدد السكان.

ان القوى العاملة الأردنية عالية التأهيل ومع ذلك فهناك ثغرات عديدة في النظام التعليمي تتمثل في اختصاصات لا يتوفر عليها طلب مناسب وكذلك في عدم توفر الخبرات العملية الفنية اللازمة مما يتطلب تكثيف التدريب في المجالات التي يلتحق الخريجون بها للعمل.

ولما كان النمو الاقتصادي للقطاعات المختلفة ومنها الصناعة يرتكز على العوامل المعروفة: العمل، رأس المال، الادارة والتكنولوجيا فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بهدف بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية ورعايتها وتطويرها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم تشكيل المجلس برئاسة سمو الأمير الحسن ولي العهد وعضوية عدد من الجهات المعنية بالتنمية وأنيطت به المهام التالية:

- إقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا في المملكة وتحديد أولوياتها ووضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

- وضع الاستراتيجية المناسبة لتنمية الإمكانات العلمية والتكنولوجية وتهيئة المناخ العلمي والمناسب لذلك.

- رعاية مؤسسات ووحدات البحث العلمي والتكنولوجي وتأمين التمويل اللازم لدعم البحوث العلمية والتكنولوجية والخدمات والنشاطات العلمية والتكنولوجية في المملكة.

- التعاون العلمي والتكنولوجي وعقد الاتفاقيات مع الجهات المحلية والعربية والاقليمية والدولية والتنسيق معها.

وتعتبر الجمعية العلمية الملكية أحد مراكز البحث العلمي والتكنولوجي التي يدعمها المجلس.

الفصل الخامس

محددات التنمية الصناعية والآفاق المستقبلية

المحددات والمعوقات

رغم جميع الجهود التي بذلتها الحكومة لتشجيع الصناعة من خلال تنفيذ المشاريع الصناعية أو المساهمة في رأسمال بعضها، والاجراءات والسياسات التشجيعية للدعم والحماية، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار من بنية تحتية كالمدن الصناعية وتوفير الطرق والاتصالات والكهرباء وغيرها وكذلك توفير التمويل وعقد الاتفاقيات الثنائية التجارية لفتح الأسواق أمام الصادرات من السلع الصناعية، رغم ذلك كله فإن قطاع الصناعة مازال يواجه عددا من المحددات والمعوقات. وبعض هذه المعوقات ينطبق على معظم الفروع الصناعية مثل ارتفاع تكلفة الانتاج وضيق السوق مما لا يمكن معه تحقيق اقتصاديات الحجم وإنخفاض الانتاج عن الطاقة الانتاجية وفوق ذلك كله مناخ التباطؤ الاقتصادي الذي مر ويمر به الأردن ودول المنطقة. كما أن بعض المعوقات خاص بفرع محدد من فروع الصناعة يمكن طرحها على النحو التالي:

الصناعات الغذائية

من المشاكل والمعوقات التي تواجهها الصناعات الغذائية ارتفاع أسعار المدخلات والمواد الأولية سواء منها المحلية أو المستوردة. فعلى سبيل المثال يعادل سعر رب الطماطم المحلي حوالي ثلاثة إضعاف سعره في السوق العالمية. وبتتبع هذه الظاهرة قليلا الى الوراء يتضح مثلا أن بعض المدخلات المستعملة في انتاج الطماطم مثل مواد الوقاية والآلات، هي مستوردة ومرتفعة السعر وكذلك العبوات المصنوعة من مواد مستوردة . هذا بالاضافة الى وسائط النقل والبترول المستورد مما يعني ان تكلفة انتاج الطماطم مرتفعة. ويساهم في ارتفاع التكلفة انخفاض انتاجية الدونم الواحد من الطماطم. كما أن تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع رب الطماطم مرتفعة هي الأخرى، والنتيجة هي ارتفاع تكلفة انتاج رب الطماطم وضعف قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية. هذا كله رغم إعتماد مصنع رب الطماطم على الانتاج من الطماطم في وادي الأردن حيث تدعم الحكومة أسعار مياه الري بحث لا تزيد التكلفة عن ١٥ في المائة من مجموع تكاليف تشغيل شبكة مياه الري وصيانتها.

ومن ناحية أخرى فإن أحد المعوقات هو نوعية المدخلات وجودتها. فعلى سبيل المثال أن الطماطم المستعملة في انتاج رب الطماطم أقل ملاءمة من الأصناف التي تستخدم في دول أخرى من حيث مكوناتها ونسبة التصافي منها. ومثال آخر هو دقيق القمح المستخدم في بعض الصناعات الغذائية الذي تتأثر نوعيته سلبيا بطول فترة التخزين في ميناء العقبة أثناء عملية استيراده من الخارج. ولا تتوفر للصناعات الغذائية إمكانيات مناسبة للبحث والتطوير وضبط الجودة وإنما تقوم دائرة المواصفات والمقاييس والجمعية العلمية الملكية وأمانة العاصمة بعمليات ضبط الجودة لأغراض تداول السلع الغذائية في السوق.

الصناعات الكيمياوية والطبية والمطاطية

تواجه هذه الصناعات عددا من المعوقات أهمها ارتفاع تكلفة المواد الأولية التي تستورد الجزء الأكبر منها وضعف الادارة المتمثل في ندرة العناصر الادارية المؤهلة والعمال الفنيين المهرة.

الصناعات الهندسية ومواد البناء

من أهم المعوقات التي تواجه هذه الصناعات إنخفاض الطاقة الانتاجية الفعلية عن الطاقة الانتاجية الإسمية. فمن بين ١٤ صناعة تم مسحها تبين أن ٣ مؤسسات تعمل بطاقتها الانتاجية الكاملة ومؤسستين تعملان بأكثر من ٥٠ في المائة من طاقتهما الإسمية وخمس بأقل من ٥٠ في المائة من طاقتها الإسمية وثلاث مؤسسات أغلقت إبوابها ومؤسسة واحدة في طور الإنشاء. ومعنى ذلك أن الطاقة الانتاجية الفعلية لحوالي ٦٠ في المائة من المؤسسات الصناعية تعمل بأقل من ٥٠ في المائة من طاقتها الانتاجية الإسمية. ويعني إنخفاض الطاقة الانتاجية الفعلية عدم الاستفادة من الوفورات في الكلفة مما يضعف قدرة الصناعة على المنافسة.

ومن المعوقات الأخرى التي تشترك فيها مع بقية الصناعات التحويلية ارتفاع تكلفة المواد الأولية والمواد المستوردة. وهناك تفاوت بين الصناعات في هذا المجال، فالصناعات المنجمية غير المعدنية تعتمد موادها الأولية على الانتاج المحلي بنسبة ٧٣ في المائة في حين أن الصناعات المعدنية الأساسية تعتمد بدرجة ٩١ في المائة على الاستيراد، وتأتي الصناعات الأخرى كالآلات غير الكهربائية والصناعات الكهربائية الصغيرة فيما بين هذين الحدين. ومن العوامل الهامة في ارتفاع تكلفة المواد الأولية، ارتفاع تكلفة نقلها، حيث تتراوح تكلفة نقل الطن الواحد منها بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً من أوروبا الى العقبة وبين ٥ و ١٠ دولارات رسوم ميناء و١٥ و٢٠ دولاراً أجور نقل من العقبة الى عمان. ومن هنا فإن الصناعات الهندسية تجد من الصعوبة بمكان المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويمكن الاشارة الى عوامل أخرى تؤثر على درجة منافسة الصناعة مثل ارتفاع مستوى الأجور بالمقارنة مع الدول غير النفطية المجاورة، وارتفاع تكلفة الأرض والانشاءات وقلة الاداريين المؤهلين والعمال الفنيين. ومن العوامل أيضا ضعف القدرات التسويقية وجوانب الجودة والمواصفات.

الصناعات الاستهلاكية غير الغذائية

من المعوقات الرئيسية لهذه الصناعات إنخفاض الطاقة الانتاجية الفعلية بسبب عوامل متعددة منها مثلا نقص الجلود بالنسبة لشركة الدباغة، وتزايد عدد الصناعات التي تنتج سلعا مثيلة، وإنحسار إسواق التصدير والأسواق المحلية والمنافسة الخارجية. ويرجع السبب في بعض الصناعات كالملابس الجاهزة الى إرتفاع الطاقة الانتاجية وبكثير عما يمكن إستيعابه في السوق المحلية والخارجية من إنتاجها.

ومن المعوقات كذلك إعتماد كثير من الصناعات على إستيراد المواد الأولية اللازمة لها، حيث تتراوح نسبة المواد الأولية المستوردة بين ٦٩ في المائة و٩٢ في المائة من مجموع المواد الأولية المستخدمة في الانتاج. لكن هناك صناعات تستخدم الانتاج المحلي مثل الدباغة التي تلجأ الى إستيراد كمية محدودة من الجلود كذلك. ونظرا لصغر حجم المؤسسات عموما فإنها تستورد المواد الأولية بكميات قليلة مما يرفع تكلفتها.

ومن المشاكل كذلك ارتفاع الأجور، حيث تمثل الأجور ١١ في المائة من قيمة الانتاج في صناعة المنسوجات، و ٢٥ في المائة في صناعة الطباعة والنشر. ومنها أيضا إنخفاض هامش الربح في عدد من هذه الصناعات مما يحد من إمكانيات التوسع والاستثمار.

الصناعات الاستخراجية

واجهت الصناعات الاستخراجية عددا من المشاكل والمعوقات الفنية والاقتصادية. ففي صناعة البوتاس، واجه المشروع بعض المشاكل في الجوانب الفنية والتشغيل فضلا عن ارتفاع التكلفة بأكثر مما توقعته دراسات الجدوى. كذلك اضطرت الشركة الى الاعتماد على العمالة الأجنبية في مرحلة التشغيل نظرا لعدم توفر الكوادر الأردنية المدربة، إلا انها بدأت في إحلال الكوادر الأردنية محل الأجنبية بعد القيام بعمليات التدريب المناسبة. ومن المشاكل التي واجهتها الشركة إنخفاض أسعار البوتاس والأسمدة في السوق العالمية نظرا لزيادة العرض بدرجة أكبر من الطلب مما عرض الشركة للخسائر التالية:

١٣ر٨ مليون دينار في ١٩٨٣
٩ر٧ مليون دينار في ١٩٨٤
٦ر٥ مليون دينار في ١٩٨٥
٤ر٩٧٥ مليون دينار في ١٩٨٦

ومن المشاكل التي تواجهها صناعة الفوسفات إنخفاض أسعار السماد الفوسفاتي وبيعه في الأسواق العالمية بأقل من تكلفة المدخلات الأولية الرئيسية وهي الفوسفات والكبريت والأمونيا. وبالاضافة الى ذلك فيه تواجه مشكلة ارتفاع أجور النقل التي تشكل من ١٠ الى ١٥ في المائة من سعر بيع الفوسفات الخام.

ومن المعوقات التي تواجهها الصناعة بصورة عامة ما يلي:

١- إرتفاع تكلفة الوقود وهو من الواردات الداخلة في كل الصناعات وتحدد الحكومة سعره. وبدأت الحكومة مؤخرا تخفيض سعر الطاقة لبعض الصناعات التصديرية.

٢- إرتفاع تكلفة النقل البحري والجوي.

٣- صغر حجم المؤسسات الصناعية، مما يعيقها عن تحقيق إقتصاديات الحجم والقدرة على المنافسة سواء بالنسبة للسلع المثيلة المستوردة أو في أسواق التصدير.

٤- رغم تأكيد الخطط التنموية على توزيع الأنشطة الاقتصادية ومنها الصناعة توزيعا جغرافيا متوازنا بين مناطق المملكة، فإن المشاريع الصناعية تتركز بصورة أساسية في محافظتي العاصمة والزرقاء رغم الامتيازات الاضافية التي تنالها الصناعات خارج هاتين المحافظتين. وهذا يستثنى بالطبع توزيع الصناعات الاستخراجية في محافظة الكرك ومعان والطفيلة. ويعكس هذا الوضع ضعف فاعلية قانون تشجيع الاستثمار والسسياسات التي يتبعها بنك الإنماء الصناعي في توزيع الصناعات على الأقاليم.

٥- ضعف الترابط المطلوب مع بقية القطاعات الاقتصادية مما يكرس الاعتماد على الاستيراد.

٦- صغر حجم السوق المحلية وإعتماد التصدير على عدد محدود من الأسواق العربية بالنسبة للصناعات التحويلية.

٧- عدم توفر الكوادر الفنية المؤهلة في مجالات الادارة والتسويق والانتاج.

٨- عدم وجود سياسات واضحة ومؤسسات معنية بمهام البحث والتطوير الصناعي.

الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعة

أظهر التباطؤ الاقتصادي شتى الثغرات الموجودة في القطاع الصناعي، ومع ذلك فقد وضحت الامكانات المستقبلية لهذا القطاع وضوحا كبيرا.

فبالنسبة للصناعات الاستخراجية، هناك احتياطي كبير من فوسفات الشيدية مما يدعم مركز الأردن كمنتج ومصدر رئيسي للفوسفات الخام. كذلك ينطبق الأمر على البوتاس، حيث ان هناك أملاحا أخرى يمكن إستخراجها وتطويرها زيادة على ما هو قائم حاليا وكلا المْوردين يشكلان مواد أولية لصناعة الأسمدة القائمة حاليا. أما النفط والغاز والزيت الصخري فمازالت في طور الاستكشاف والتطوير والانتاج المحدود، ويتوقف مستقبل هذه الموارد على جهود التنقيب والتكنولوجيا.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد أظهر العديد من الصناعات كفاءة عالية المستوى سواء في الانتاج إو التسويق أو التصدير مثل الصناعات الدوائية على سبيل المثال مما يشير الى إمكانية تركيز الأردن على صناعات ناجحة لتلبية الطلب المحلي ولأغراض التصدير. وقد يكون إنحسار أسواق التصدير للسلع الزراعية خاصة الخضروات والحمضيات عاملا في تغيير هيكل القطاع الزراعي إما بالتركيز على السلع البديلة للواردات - ولو أنها منخفضة المردود - مثل القمح والأعلاف وحيوانات اللحم. كما إنه يمكن أن يساهم في قيام صناعات زراعية تعتمد على الانتاج المحلي مثل تصنيع الخضروات والفواكه. ومن المؤمل أن تؤدي إقامة مجلس التعاون العربي الى تحقيق درجات أعلى من التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الصناعي.

ومن العوامل التي يمكن أن تساهم في تنمية القطاع الصناعي إنشاء المؤسسات التي تعمل على نقل وتطوير التكنولوجيا مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

وأخيرا فإن مستقبل القطاع الصناعي مرتبط الى درجة كبيرة بالتطورات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني وعلى الاقتصادات الاقليمية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الأردني.

الجدول ١-١ التوزيع السكاني والكثافة السكانية حسب المحافظات
عام ١٩٨٧

المحافظة	عدد السكان (الف نسمة)	النسبة المئوية من عدد السكان	المساحة كم٢	النسبة المئوية من المساحة	الكثافة السكانية نسمة/كم٢
عمان	١٢٠٣ر٠	٤١ر٤	١٣٢٨٧	١٤ر٠	٩٠ر٥
الزرقاء	٤١٩ر٠	١٤ر٥	٤٥٩٥	٤ر٧	٩١ر٢
اربد	٧٠٤ر١	٢٤ر٣	٢٧٠٠	٢ر٨	٢٦٠ر٨
المفرق	١٠٢ر٠	٣ر٥	٢٦٦٦٣	٢٧ر٨	٣ر٨
البلقاء	٢٠٠ر٦	٦ر٩	١٠٦٩	١ر١	١٨٧ر٧
الكرك	١٢٤ر٢	٤ر٣	٢٧٠١	٢ر٨	٤٦ر٠
الطفيله	٤٢ر٨	١ر٥	١٩٠٠	٢ر٠	٢٢ر٥
معان	١٠١ر٠	٣ر٥	٤٣٠٠٠	٤٤ر٨	٢ر٣
المجموع	٢٨٩٦ر٨	١٠٠ر٠	٩١٩١٥	١٠٠ر٠	٣٠ر٢

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية.

الجدول ١-٢ توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية حسب المحافظات، ١٩٨٧

المحافظة	حضر	النسبة المئوية	ريف	النسبة المئوية
عمان	١ر١٠٢٣	٨٥ر٠	١٧٩ر٩	١٥ر٠
الزرقاء	٣٧٨ر٩	٩٠ر٤	٤٠ر٢	٩ر٦
اربد	٣٨١ر٤	٥٤ر٢	٣٢٢ر٧	٤٥ر٨
المفرق	٢٩ر٠	٢٨ر٤	٧٣ر٠	٧١ر٦
البلقاء	١١١ر١	٥٥ر٤	٨٩ر٥	٤٤ر٦
الكرك	٢٤ر٦	١٩ر٨	٩٩ر٦	٨٠ر٢
الطفيله	١٦ر٧	٣٩ر٠	٢٦ر١	٦١ر٠
معان	٥٤ر٠	٥٣ر٤	٤٧ر٠	٤٦ر٥
المجموع	٢٠١٨ر٨	٦٩ر٧	٨٧٨ر٠	٣٠ر٣

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية.

الجدول ١-٣ اعداد الثروة الحيوانيـــة
(ألف رأس)

السنـــة	ضـــأن	ماعز بلـدي	ماعز شامي	بقر هولندي	بقر هجيـن
١٩٧٧	٨٠٤	٣٤٧	١١ر٠	٦ر٥	١٩ر٠
١٩٨٠	٨٥٢	٤٤٥	٨ر٠	٧ر٠	٢١ر٠
١٩٨١	١٠٧٣	٥١٥	١٤ر٣	٨ر٠	٢٠ر٠
١٩٨٢	٩٩٠	٥٦٧	٢٣ر٠	٩ر٥	١٨ر٠
١٩٨٣	٩٨٠	٤٢٠	٢٢ر٠	١١ر٠	١٩ر٠
١٩٨٤	٩٦٠	٤٠٠	١٩ر٠	١٤ر٠	٢٠ر٠
١٩٨٥	١١٢١	٤٩٠	٢٥ر٠	١٥ر٠	١٩ر٥
١٩٨٦	٩٣٠	٤٢٠	١٩ر٢	١٥ر٦	١٥ر٥
١٩٨٧	١٢١٩	٤٤١	١٩ر١	١٧ر٥	١١ر٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية الزراعية ١٩٨٧.

الجدول ١-٤ الناتج المحلي الاجمالـــي

الوحدة : مليون دينار
بالأسعار الجاريـــــة

القطـــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعة	٢٦ر٠	٨ر٣	٦٩ر٤	٧ر٨	١١٠ر٠	٨ر٩	٩٨ر٦	٧ر٠	١١٨ر٧	٨ر٥	١١١ر١	٧ر٩
٢- الصناعات الاستخراجية	١٦ر٣	٥ر٢	٣٩ر٩	٤ر٠	٣٧ر٩	١ر٣	٥٠ر٨	٣ر٩	٦٢ر٦	٤ر٠	٦٤ر٤	٤ر٦
٣- الصناعات التحويلية	٣٩ر٧	١٢ر٧	١٢٧ر٢	١٤ر٢	١٧٦ر٦	١٤ر٢	٢٠٠ر٠	١٥ر٢	١٩٠ر٣	١٣ر٧	١٧٧ر٧	١٢ر٧
٤- الكهرباء والمياه	٣ر١	١ر٠	١٧ر١	١ر٩	٢٨ر٣	٢ر٣	٣٣ر٠	٢ر٠	٣٥ر٢	٢ر٠	٤٢ر٠	٣ر٠
٥- البناء والتشييد	١٩ر٢	٦ر١	٩٧ر٠	١٠ر٩	١٢٦ر٨	١٠ر٢	١٢٧ر٠	٩ر٧	١١٤ر١	٨ر٢	١١٣ر٠	٨ر١
٦- التجـــارة	٦٦ر٩	٢١ر٤	١٦٦ر٠	١٨ر٧	٢٢٨ر٠	١٨ر٤	٢٤١ر٣	١٨ر٣	٢٦٢ر٧	١٨ر٩	٢٣٢ر٠	١٦ر٦
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٢٤ر٩	٨ر٠	٧٩ر٧	٨ر٩	١٣٨ر٤	١١ر٢	١٤٣ر٠	١٠ر٩	١٤٦ر٧	١٠ر٦	١٥٧ر٢	١١ر٢
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات	٤٢ر١	١٣ر٠	١٠٥ر٩	١١ر٩	١٣٥ر٦	١٠ر٩	١٤٤ر٠	١١ر٠	١٥٤ر٧	١١ر١	١٦٧ر٣	١١ر٩
٩- الخدمات												
- التعليم الخاص	٦ر١	٢ر٠	٨ر٤	٠ر٩	١٩ر٧	١ر٦	٢٦ر١	٢ر٠	٢٦ر٨	١ر٩	٢٨ر٠	٢ر٠
- الخدمات الصحية			٢ر٧	٠ر٣	٣ر١	٠ر٢	٥ر٣	٠ر٤	٩ر٠	٠ر٧	٩ر٢	٠ر٧
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى (*)	٦٥ر٢	٢٠ر٩	١٧٠ر٢	١٩ر١	٢٣٢ر٠	١٨ر٧	٢٣٨ر٤	١٨ر١	٢٦٤ر٠	١٩ر٠	٢٩٥ر٩	٢١ر١
- خدمات أخرى	٥ر٧	١ر٨	١٩ر٢	٢ر١	٢٨ر١	٢ر٣	٣١ر٠	٢ر٤	٣٩ر٥	٢ر٨	٤٢ر٠	٣ر٠
- الخدمات المصرفية المحتسبة	٢ر٩	٠ر٩	١٠ر٥	١ر٢	٢٢ر٢	١ر٨	٢٥ر٠	١ر٩	٣٣ر٧	٢ر٤	٣٨ر٨	٢ر٨
المجموع لسعر التكلفة	٣١٢ر٣	١٠٠ر٠	٨٩٣ر٢	١٠٠ر٠	١٢٤٢ر٣	١٠٠ر٠	١٣١٥ر٠	١٠٠ر٠	١٣٩٠ر٦	١٠٠ر٠	١٤٠١ر١	١٠٠ر٠

(*) المواصلات مشمولة في بند الخدمات الحكومية.

الجدول ١-٥ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

القطـــاع	١٩٧٥-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٨٦
الزراعـــة	١٩ر٨	٠ر٣	١٤ر١
الصناعات الاستخراجية	١١ر١	١٩ر٣	١٣ر٣
الصناعات التحويلية	٢٠ر٥	٠ر٢	١٤ر٦
الكهرباء والميـــاه	٣١ر٨	١٤ر١	٢٦ر٧
البناء والتشـــييد	٢٦ر٦	(٣ر٨)	١٧ر٥
التجـــارة	١٦ر٦	٠ر٦	١٢ر٠
النقل والمواصلات	٢٣ر٩	٤ر٣	١٨ر٢
قطاع المال والتأمين	١٥ر٧	٧ر٣	١٣ر٤
خدمات التعليم والصحة	١٧ر٩	١٧ر٨	١٧ر٩
الادارة العامـــة	١٧ر٢	٨ر٤	١٤ر٧
خدمات أخـــرى	٢٢ر١	١٤ر٣	١٩ر٩
الناتج المحلي الاجمالي	١٨ر٨	٤ر١	١٤ر٦

المصدر: محسوب من الجدول (١-٤).

الجدول ١-٦ الناتج المحلي الاجمالـــي

الوحدة : مليون دينار
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥

القطـــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعة	٢٦ر٠	٨ر٣	٦٨ر٠	١١ر٣	٥٩ر١	٨ر٥	٦٤ر٩	٨ر٥	٧١ر٤	٩ر٢	٨٢ر٧	١٠ر٢
٢- الصناعات الاستخراجية	١٦ر٣	٥ر٢	٤٧ر٣	٧ر٩	٥٧ر٥	٨ر٣	٧٧ر٩	١٠ر٣	٨٦ر٢	١١ر١	٩٢ر٧	١١ر٥
٣- الصناعات التحويلية	٣٩ر٧	١٢ر٧	٧٩ر٨	١٣ر٣	٩٥ر٠	١٣ر٧	١١٠ر٩	١٤ر٦	١٠٩ر١	١٤ر٠	١٠٤ر١	١٢ر٨
٤- الكهرباء والمياه	٣ر١	١ر٠	٨ر٢	١ر٤	١٢ر٦	١ر٨	١٤ر٥	١ر٩	١٥ر٠	١ر٩	١٨ر٣	٢ر٣
٥- البناء والتشييد	١٩ر٢	٦ر١	٥٤ر٢	٩ر٠	٨٣ر٥	١٢ر٠	٨١ر٧	١٠ر٨	٧٢ر٤	٩ر٣	٧٠ر٢	٨ر٧
٦- التجـــارة	٦٦ر٩	٢١ر٤	١٠٩ر٧	١٨ر٢	١٢٥ر٨	١٨ر١	١٣١ر٠	١٧ر٢	١٤٠ر٢	١٨ر٠	١٢٥ر١	١٥ر٤
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٢٤ر٩	٨ر٠	٤٤ر٩	٧ر٥	٦٢ر٦	٩ر٠	٦٨ر٨	٩ر١	٧٠ر٠	٩ر٠	٨١ر١	١٠ر٠
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات	٤٢ر١	١٣ر٥	٧٤ر٩	١٢ر٥	٧٥ر٤	١٠ر٩	٨٢ر٠	١٠ر٨	٨٦ر٢	١١ر١	١٠٠ر٠	١٢ر٣
٩- الخدمات												
- التعليم الخاص	٦ر١	٢ر٠	٤ر٠	٧ر٠	٧ر١	١ر٠	٨ر٥	١ر١	٨ر٠	١ر٠	٧ر٩	١ر٠
- الخدمات الصحية			١ر٥	٢ر٠	١ر٥	٢ر٠	٢ر٥	٣ر٠	٤ر٣	٦ر٠	٤ر٣	٥ر٠
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٦٥ر٢	٢٠ر٩	١٠٥ر٠	١٧ر٥	١١٢ر٧	١٦ر٢	١١٥ر٨	١٥ر٢	١١٥ر٧	١٤ر٩	١٢٧ر٢	١٥ر٧
- خدمات أخرى	٥ر٧	١ر٨	١٠ر٩	١ر٨	١٥ر٢	٢ر٢	١٦ر٦	٢ر٢	٢٠ر٣	٢ر٦	٢١ر٧	٢ر٧
- الخدمات المصرفية المحتسبة	٢ر٩	٠ر٩	٧ر٣	١ر٢	١٣ر٠	١ر٩	١٥ر٤	٢ر٠	٢٠ر٦	٢ر٦	٢٥ر١	٣ر١
المجموع لسعر التكلفة	٣١٢ر٣	١٠٠ر٠	٦٠١ر١	١٠٠ر٠	٦٩٥ر٠	١٠٠ر٠	٧٥٩ر٧	١٠٠ر٠	٧٧٨ر٢	١٠٠ر٠	٨١٠ر٢	١٠٠ر٠

الجدول ١-٧ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٧٥

القطـــاع	١٩٧٥-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٨٦
الزراعـــة	١٠ر٨	١١ر٩	١١ر١
الصناعات الاستخراجية	١٧ر١	١٧ر٣	١٧ر١
الصناعات التحويلية	١١ر٥	٣ر١	٩ر٢
الكهرباء والميـــاه	١٩ر٢	١٣ر٢	١٧ر٥
البناء والتشـــييد	٢٠ر٢	(٩ر٤)	١٢ر٥
التجـــارة	٨ر٢	(٠ر٢)	٥ر٩
النقل والمواصلات	١٢ر٢	٩ر٠	١١ر٣
قطاع المال والتأمين	٧ر٦	٩ر٩	٨ر٢
خدمات التعليم والصحة	٤ر٤	١٢ر٤	٦ر٥
الادارة العامـــة	٧ر١	٤ر١	٦ر٣
خدمات أخـــرى	١٣ر٠	١٢ر٦	١٢ر٩
الناتج المحلي الاجمالي	١٠ر٥	٥ر٢	٩ر١

الجدول ١-٨ التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية
(كنسبة مئوية)

القطـــاع	بالاسعار الجاريـــة			بأسعار عام ١٩٧٥		
	١٩٧٥	١٩٨٦	اتجاه التغير	١٩٧٥	١٩٨٦	اتجاه التغير
الزراعـــة	٨ر٣	٧ر٩	-	٨ر٣	١٠ر٢	+
الصناعات الاستخراجية	٥ر٢	٤ر٦	-	٥ر٢	١١ر٥	+
الصناعات التحويلية	١٢ر٧	١٢ر٧	٠	١٢ر٧	١٢ر٨	+
الكهرباء والمـاء	١ر٠	٣ر٠	+	١ر٠	٢ر٣	+
البناء والتشـــييد	٦ر١	٨ر١	+	٦ر١	٨ر٧	+
التجـــارة	٢١ر٤	١٦ر٦	-	٢١ر٤	١٥ر٤	-
النقل والمواصلات	٨ر٠	١١ر٢	+	٨ر٠	١٠ر٠	+
قطاع المال والتامين	١٣ر٥	١١ر٩	-	١٣ر٥	١٢ر٣	-
التعليم والصحـــة	٢ر٠	٢ر٧	+	٢ر٠	١ر٥	-
الادارة العامـــة	٢٠ر٩	٢١ر١	+	٢٠ر٩	١٥ر٧	-
خدمات أخـــرى	١ر٨	٣ر٠	+	١ر٨	٢ر٧	+
الخدمات المصرفية	(٠ر٩)	(٢ر٨)	-	(٠ر٩)	(٣ر١)	-
الناتج المحلي الاجمالي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	

الجدول ١-٩ الانفاق على الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الاجمالي
(مليون دينار بالأسعار الجارية)

السنة	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	مجموع الانفاق الاستهلاكي	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	نسبة الاستهلاك الى الناتج كنسبة مئوية
١٩٧٥	١١٠ر١	٣٠٤ر٦	٤١٤ر٧	٣٢١ر٣	١٢٩ر١
١٩٨٠	٢٤٣ر٨	٨٢٩ر٣	١٠٧٣ر١	٩٨٤ر٣	١٠٩ر٠
١٩٨١	٢٨٥ر٩	١٠٥٣ر٢	١٣٣٩ر١	١١٦٤ر٢	١١٥ر٠
١٩٨٢	٣٢٦ر١	١٢١٩ر٥	١٥٤٥ر٦	١٣٢١ر٢	١١٧ر٠
١٩٨٣	٣٤٨ر٣	١٣٤٨ر١	١٦٩٦ر٤	١٤٢٢ر٧	١١٩ر٢
١٩٨٤	٣٧٦ر٩	١٣٧٣ر٩	١٧٥٠ر٨	١٤٩٨ر٤	١١٦ر٨
١٩٨٥	٤٠٥ر٢	١٤٠١ر٧	١٨٠٦ر٩	١٦٠٥ر٩	١١٢ر٥
١٩٨٦	٤٤٩ر٩	١٢٣٨ر٤	١٦٨٨ر٣	١٦٣٩ر٩	١٠٣ر٠
١٩٨٧	٤٥٩ر٨	١٢٨١ر٧	١٧٤١ر٥	١٦٨٦ر٣	١٠٣ر٣
النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية	١٢ر٧	١٢ر٧	١٢ر٧	١٤ر٨	(١ر٨)

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ١-١٠ الادخارات الاجمالية المحلية والقوميـــة
(مليون دينار)

السـنة	الادخار المحلي الاجمالي		الادخار القومي الاجمالي	
	بالأسعار الجارية	بأسعار ١٩٨٠	بالأسعار الجارية	بأسعار ١٩٨٠
١٩٧٥	-٩٣ر٤	-١٣٦ر١	١١١ر٤	١٥٦ر٤
١٩٨٠	-٨٩ر٠	-٨٩ر٠	٥١٥ر٥	٥١٥ر٥
١٩٨١	-١٧٤ر٩	-١٢٣ر٦	٥٧٤ر٤	٥١٠ر٩
١٩٨٢	-٢٢٤ر٥	-١٨٠ر٦	٥٠٠ر٩	٤٢٨ر٣
١٩٨٣	-٢٧٢ر٧	-٢٦٩ر٨	٥٦٨ر٩	٢٦٣ر٦
١٩٨٤	-٢٥٢ر٢	-٢٢١ر٢	٣٨٠ر٨	٣١٦ر٦
١٩٨٥	-٢٤٧ر٣	-٢٣١ر٨	٣٤٢ر٧	٢٥٨ر٣
١٩٨٦	-١٣٨ر٥	-٢٨١ر١	٣٧٨ر١	٢١٨ر٥
١٩٨٧	-٨٦ر٣	-١٨٩ر٢	٣٩١ر٦	٢٢٨ر٦

المصدر: البنك الدولي، Jordan, Responding to a Changing External Environment, September 1988.

الجدول ١-١١ الاســـــتثمار

(مليون دينار)

السـنة	بالأسعار الجاريـة	النسبة المئوية مـن الناتج المحلي الاجمالي بسعر السـوق	بأسـعار ١٩٨٠
١٩٧٥	٨٨ر٨	٢٧ر٧	١٤٥ر٨
١٩٨٠	٣٩٧ر٨	٤٠ر٥	٣٩٧ر٨
١٩٨١	٥٦٤ر٨	٤٨ر٥	٥٤٢ر٦
١٩٨٢	٥٩٧ر٣	٤٥ر٢	٥٥٦ر٢
١٩٨٣	٥٠٢ر٨	٣٥ر٣	٤٦١ر٢
١٩٨٤	٤٨٥ر٦	٣٢ر٤	٤٣٩ر٤
١٩٨٥	٤٧٣ر١	٢٩ر٥	٤١٨ر٩
١٩٨٦	٤٥٩ر٧	٢٨ر٠	٣٧٧ر٩
١٩٨٧	٤٤٦ر٠	٢٦ر٤	٣٥٠ر٢
النسبة المئوية لمعدل النمـو السـنوي	١٤ر٤		٧ر٦

المصدر: ١- البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية.
٢- البنك الدولي، التقرير المذكور سابقا.

الجدول ١-١٢ تكوين رأس المال الثابت الاجمالي حسب نوع الأصـــول

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنة	الأبنيـة السكنية		الأبنية غير السكنية		انشاءات اخرى		معدات النقـل		آلات ومعدات أخرى		المجمـوع	
	قيمـة	النسبة المئوية	قيمـة	النسبة المئوية	قيمـة	النسبة المئوية	قيمـة	النسبة المئوية	قيمـة	النسبة المئوية	قيمـة	النسبة المئوية
١٩٨١	١٤٧ر١	٢٦ر٠	٢١ر٨	٣ر٩	١١٨ر٦	٢١ر٠	١٧٨ر٨	٣١ر٧	٩٨ر٥	١٧ر٤	٥٦٤ر٨	١٠٠ر٠
١٩٨٢	١٥٧ر٦	٢٦ر٤	٢٣ر٦	٤ر٠	١٤٤ر٤	٢٤ر٢	١٤٢ر٤	٢٣ر٨	١٢٩ر٣	٢١ر٦	٥٩٧ر٣	١٠٠ر٠
١٩٨٣	١٥٨ر٦	٣١ر٥	٢٥ر٢	٥ر٠	١٢١ر٠	٢٤ر١	٦٧ر٨	١٣ر٥	١٣٠ر١	٢٥ر٩	٥٠٢ر٨	١٠٠ر٠
١٩٨٤	١٦٣ر٠	٣٣ر٦	١٧ر٠	٣ر٥	١٢١ر٠	٢٤ر٩	١٠١ر٢	٢٠ر٨	٨٣ر٤	١٧ر٢	٤٨٥ر٦	١٠٠ر٠
١٩٨٥	١٧١ر٣	٣٦ر٢	٧٤ر١	١٥ر٧	٧٥ر٠	١٥ر٩	٥٣ر٠	١١ر٢	٩٩ر٧	٢١ر١	٤٧٣ر١	١٠٠ر٠
١٩٨٦	١٤٣ر٠	٣١ر١	٦٨ر٠	١٤ر٨	٨٩ر٠	١٩ر٤	٥٣ر٠	١١ر٥	١٠٦ر٧	٢٣ر٢	٤٥٩ر٧	١٠٠ر٠
١٩٨٧	١٤٠ر٠	٣١ر٤	٦٥ر٠	١٤ر٥	٧٨ر٠	١٧ر٥	٥٣ر٠	١١ر٩	١١٠ر٠	٢٤ر٧	٤٤٦ر٠	١٠٠ر٠
النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي	(٠ر٨)		٢٠ر٠		(٦ر٧)		(١٨ر٣)		١ر٩		(٣ر٩)	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.

الجدول ١-١٣ توزيع تكوين رأس المال الثابت بين القطاعين الحكومي والخاص

(مليون دينار بالأسعار الجارية)

السنة	حكومي	النسبة المئوية	خاص	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
١٩٧٥	٣٩ر٨	٤٥ر٣	٤٨ر١	٥٤ر٧	٨٧ر٩	١٠٠ر٠
١٩٨٠	١٨٤ر٨	٥٣ر٥	٢١٣ر٠	٤٦ر٥	٣٩٧ر٨	١٠٠ر٠
١٩٨١	٢٥٤ر٣	٤٥ر٠	٣١٠ر٥	٥٥ر٠	٥٦٤ر٨	١٠٠ر٠
١٩٨٢	٢٣٩ر٠	٤٠ر٠	٣٥٨ر٣	٦٠ر٠	٥٩٧ر٣	١٠٠ر٠
١٩٨٣	٢٦٨ر٧	٥٣ر٤	٢٣٤ر٠	٤٦ر٦	٥٠٢ر٨	١٠٠ر٠
١٩٨٤	٢٤٥ر٠	٥٠ر٥	٢٤٠ر٦	٤٩ر٥	٤٨٥ر٦	١٠٠ر٠
١٩٨٥	٢٧٦ر٨	٦٤ر٩	١٥٠ر٠	٣٥ر١	٤٢٦ر٨(١)	١٠٠ر٠
١٩٨٦	٢١٧ر٠	٥١ر٨	٢٠٢ر٠	٤٨ر٢	٤١٩ر٠(١)	١٠٠ر٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية.

(١) هناك اختلاف في أرقام تكوين رأس المال الثابت لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بين النشرة الاحصائية السنوية وبين الحسابات القومية.

الجدول ١-١٤ الأهمية النسبية لمكونات سلة المستهلك
(كنسبة مئوية)

البنـــــد	سنة الأساس ١٩٧٥	١٩٨٠
المواد الغذائيـــة	٤٨ر٢٠	٤٢ر٢٢
المشروبات والتبغ	٤ر٤٠	١ر٠٠
الملابس والأحذيـــة	١٠ر٢٠	٦ر٥٦
السكن والنفقات المنزلية	٢١ر٨٠	٣٥ر٠٤
السلع والخدمات الأخـــرى	١٥ر٤٠	١٦ر١٨
جميع المـــواد	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ١-١٥ الرقم القياسي لتكاليف المعيشة
(١٠٠=١٩٨٠)

السنة	جميع المواد	المواد الغذائية	مشروبات وتبغ	الملابس والأحذية	السكن والنفقات المنزلية	السلع والخدمات الأخرى
١٩٧٧	٧٣ر٧	٨٢ر٢	٨٣ر١	٧٢ر٨	٦٥ر٥	٦٢ر٢
١٩٧٨	٧٨ر٩	٨٥ر٢	٨٦ر٦	٧٦ر٤	٧٢ر٣	٧١ر٥
١٩٧٩	٩٠ر٩	٩٠ر٢	٩٣ر١	٩٤ر٤	٩٢ر٩	٨٣ر٣
١٩٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨١	١٠٧ر٧	١٠٨ر١	١٠٩ر٩	١٢٦ر٣	١٠٢ر٩	١٠٩ر٧
١٩٨٢	١١٥ر٧	١١٣ر٢	١٢٨ر٤	١٣٣ر٣	١١١ر١	١٢٤ر١
١٩٨٣	١٢١ر٥	١١٦ر١	١٦٥ر٦	١٣٨ر٠	١٢٠ر٩	١٣١ر٣
١٩٨٤	١٢٦ر٢	١١٨ر٤	١٧٢ر٠	١٣٨ر٧	١٢٧ر٣	١٤٠ر٢
١٩٨٥	١٣٠ر٠	١٢١ر٠	١٩٦ر٨	١٣٨ر٥	١٣١ر٥	١٤٧ر٨
١٩٨٦	١٣٠ر٠	١٢٢ر٩	١٩٧ر٤	١٢٥ر١	١٢٩ر٣	١٥٣ر٦
١٩٨٧	١٢٩ر٦	١١٩ر٥	٢١٣ر٧	١٢٧ر٧	١٣٠ر٦	١٦٦ر٦
النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية	٥ر٨	٣ر٧	٩ر٩	٥ر٨	٧ر١	١٠ر٤

الجدول ١-١٦ الرقم القياسي لأسعار الجملة في مدينة عمـــان
(١٠٠=١٩٧٩)

السنة	الرقم القياسي العام	الملابس والانسجة	الأدوية	الأحذية والجلود	مواد البناء	المحروقات	وسائل النقل
١٩٧٧	٨٩ر١	٨٩ر٠	٩٧ر٩	١٠٢ر٩	٨٤ر٩	٩٩ر٥	٨٩ر٨
١٩٧٨	٩٣ر٩	٩٣ر٣	٩٩ر٠	٨٩ر٤	٩١ر٥	١ر٠	٩٦ر١
١٩٧٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨٠	١١٤ر٩	١٠٥ر٠	١٠٤ر٠	١١٠ر٨	١٢١ر١	١١٣ر٤	١٠٠ر٠
١٩٨١	١٢٥ر٣	١١٨ر٥	١٠٥ر١	١١٨ر٥	١٢٤ر٧	١١٨ر٧	١٠٥ر٤
١٩٨٢	١٢٩ر٣	١١٣ر٩	١١١ر٥	١٢٥ر٣	١٢٣ر٩	١٢٠ر٩	١١٠ر٧
١٩٨٣	١٣٤ر٥	١١٤ر٤	١١٠ر١	١٣٣ر٢	١٢٦ر٣	١٢٠ر٢	١٢١ر٨
١٩٨٤	١٣٦ر٧	١١٢ر٠	١٠٨ر٤	١٣٩ر٩	١٢٧ر٩	١٢٠ر٩	١٢٦ر٣
١٩٨٥	١٣٨ر٨	١٠٩ر٨	١١٩ر٢	١٤٥ر٤	١٢٧ر٩	١٢١ر٢	١٣١ر٢
١٩٨٦	١٣٨ر٤	١٠٤ر٦	١٢٥ر٣	١٤٥ر٤	١٢٧ر٦	١٣٩ر٥	١٤٩ر٤
١٩٨٧	١٣٩ر٧	١١٢ر٦	١٣٢ر٣	١٤٥ر٣	١٢٢ر٦	١٤٠ر٨	١٦٣ر٧
النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية	٤ر٦	٢ر٤	٣ر٠	٣ر٥	٣ر٧	٣ر٥	٦ر٢

الجدول ١-١٧ الرقم القياسي لأسعار الأسـهم
(١٠٠=١٩٨٥)

السنة	الرقم القياسي العام	البنوك والشركات المالية	شركات التامين	شركات الصناعة والتعدين	شركات الطاقة الكهربائية	شركات الخدمات
١٩٧٨	٧٨ر٧	٥٦ر١	١٠٣ر٥	٩٩ر٢	٨٩ر٨	١٥٧ر٢
١٩٧٩	٩٢ر٨	٦٩ر٢	١٣٩ر٣	١٠٩ر٧	٩٣ر١	١٩٨ر١
١٩٨٠	١١٧ر٥	٩٦ر٩	١٤٢ر١	١٤٤ر٤	١٢٩ر٩	١٩٦ر٤
١٩٨١	١٤٥ر٢	١٢٥ر٨	٢٣١ر٢	١٦٣ر٧	١٣٩ر٤	٢٢٨ر٥
١٩٨٢	١٦٣ر٦	١٤٧ر٣	٢٩٣ر٣	١٦٤ر١	١٤٣ر٧	٣١٩ر٣
١٩٨٣	١٣٢ر٣	١٣٣ر٩	١٨٨ر٣	١٢٤ر٦	١١٠ر٢	٢٢٢ر٨
١٩٨٤	١٠٥ر٣	١٠٢ر٧	١١٥ر٣	١٠٦ر١	١٠١ر٠	١٣٤ر٣
١٩٨٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨٦	٩٤ر٨	٩٣ر٦	١٠٩ر٤	٩٤ر٧	١٠٣ر١	٨٦ر٦
١٩٨٧	١٠٠ر٤	٩٤ر١	١٢٥ر٥	١٠٦ر٢	١٠٢ر٣	٨٧ر٩

الجدول ١-١٨ أسعار صرف أهم العملات الاجنبيـــة

(معدل سنوي للشراء، فلس/وحدة)

السنة	دولار أمريكي	جنيه استرليني	مارك الماني	فرنك سويسري	فرنك فرنسي	ليرة ايطالي (لمئة ليرة)	ين ياباني (لمئة ين)
١٩٧٥	٣٢٩ر٠	٦٦٨ر٠	١٢٦ر٠	١٢٥ر٩	٧٣ر٩	٤٨ر٣	
١٩٨٠	٢٩٦ر٩	١ر٠	١٦٣ر٦	١٧٧ر٢	٧٠ر٤	٣٤ر٧	١٣١ر٩
١٩٨١	٣٢٩ر٤	٦٦٦ر٣	١٤٦ر١	١٦٨ر٣	٦٠ر٩	٢٩ر١	١٤٩ر٦
١٩٨٢	٣٥١ر٥	٦١٤ر٥	١٤٤ر٨	١٧٣ر٤	٥٣ر٧	٢٦ر٠	١٤١ر٣
١٩٨٣	٣٦٢ر١	٥٤٨ر٩	١٤٢ر٠	١٧٢ر٥	٤٧ر٧	٢٣ر٩	١٥٢ر٤
١٩٨٤	٣٨٣ر٥	٥١١ر٤	١٣٥ر٠	١٦٣ر٥	٤٤ر٠	٢١ر٩	١٦١ر٤
١٩٨٥	٣٩٣ر٣	٥٠٧ر٦	١٣٤ر٣	١٦١ر١	٤٤ر٠	٢٠ر٦	١٦٥ر٦
١٩٨٦	٣٤٨ر٥	٥١١ر٥	١٦١ر٠	١٩٤ر٧	٥٠ر٤	٢٣ر٤	٢٠٧ر٩
١٩٨٧	٣٣٧ر٥	٥٥٣ر١	١٨٨ر٠	٢٢٦ر٨	٥٦ر٢	٢٦ر١	٢٣٤ر٠

الجدول ١-١٩ الأرقام القياسية لسعر الوحدة من المستوردات

(١٩٨٠=١٠٠)

السنة	مجموع المستوردات	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني ومواد التشحيم	زيوت وشحوم	المواد الكيماوية	مواد مصنعة	آلات ومعدات النقل	مصنوعات مختلفة
١٩٧٥	٦٥ر٣	١٠٣ر١	٩٠ر٤	٩٠ر٧	٤٤ر٣	١١٣ر٥	٧٦ر٤	٨٢ر٦	٨٦ر١	١٠٨ر١
١٩٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨١	١٢١ر٧	١٢٥ر٨	١٢٢ر١	١٠٥ر٦	١٢٥ر٤	٨٢ر٧	٨١ر٢	١٠٤ر٠	١٣٤ر٠	١١١ر٨
١٩٨٢	١٢٣ر٧	١٣٠ر٢	١٣٩ر٨	١٠١ر٠	١٤٠ر٣	٨٨ر٦	١١٧ر٣	١٠٠ر٨	١٢٦ر٦	١١٧ر١
١٩٨٣	١١٣ر٠	١١٣ر١	١٨٥ر٢	١١٢ر٦	١٢٤ر٠	٥٨ر٦	١٣٠ر٨	١٠٢ر٥	١٠٤ر٢	١٠٥ر٧
١٩٨٤	١١٨ر٧	١١٩ر٩	١٦٤ر٢	١٠٩ر٢	١٢٩ر٧	٩٣ر٦	١٠٧ر٨	١٠٧ر٨	١١٢ر٢	١٠٥ر٥
١٩٨٥	١١٥ر٦	١٠٧ر٩	١٦٦ر٨	١٠٦ر٧	١٣١ر٣	٩٤ر٤	١٠٢ر٤	١٠٦ر٩	١١٣ر٧	١٠٦ر٩
١٩٨٦	٨٧ر٧	١٠٢ر٦	١٤١ر٤	٩٣ر٦	٦٣ر٥	٦٥ر٣	٧٦ر٣	١٠٠ر٣	٩٦ر١	٨٥ر٥
معدل الزيادة السنوية	٢ر٧	٠ر٠	٤ر٢	٠ر٣	٣ر٣	(٤ر٩)	٠ر٠	١ر٨	١ر٠	(٢ر١)
				(١٩٨٥ = ١٠٠)						
١٩٨٠	٨٦ر٥	٩٢ر٧	٦٠ر٠	٩٣ر٧	٧٦ر٢	١٠٥ر٩	٩٧ر٧	٩٣ر٥	٨٨ر٠	٩٣ر٥
١٩٨١	١٠٥ر٣	١١٦ر٦	٧٣ر٢	٩٩ر٠	٩٥ر٥	٨٧ر٦	٧٩ر٣	٩٧ر٣	١١٧ر٩	١٠٤ر٦
١٩٨٢	١٠٧ر٠	١٢٠ر٧	٨٣ر٨	٩٤ر٧	١٠٦ر٩	٩٣ر٩	١١٤ر٦	٩٤ر٣	١١١ر٣	١٠٩ر٥
١٩٨٣	٩٧ر٨	١٠٤ر٨	١١١ر٠	١٠٥ر٥	٩٤ر٤	٦٢ر١	١٢٧ر٧	٩٥ر٩	٩١ر٦	٩٨ر٩
١٩٨٤	١٠٢ر٧	١١١ر١	٩٨ر٤	١٠٢ر٣	٩٨ر٨	٩٩ر٢	١٠٥ر٣	١٠٠ر٨	٩٨ر٧	٩٨ر٧
١٩٨٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨٦	٧٥ر٣	٩١ر٨	٨٤ر٨	٨٦ر٧	٤٨ر٤	٨٩ر٠	٧٤ر٤	٩٣ر٦	٨٤ر٧	٧٩ر٣
١٩٨٧	٧٨ر٢	٨٣ر٠	٨٠ر٥	٨٤ر٥	٦٦ر٠	٦١ر٨	٩١ر٥	٩٦ر٢	٨٧ر٢	٩٣ر٩
معدل الزيادة السنوية	(١ر٤)	(٦ر١)	٣ر٤	(٥ر١)	(٢ر٠)	(٧ر٤)	٠ر٩	٤ر٠	(١ر٠)	١ر٠

الجدول ١-٢٠ الأرقام القياسية لسعر الوحدة من الصادرات
(١٩٨٠=١٠٠)

السنة	مجموع الصادرات	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	زيوت وشحوم	المواد الكيماوية	مواد مصنعة	مصنوعات متنوعة
١٩٧٥	٩٦ر٥	٥٣ر٨	٧٥ر٧	٨٧ر٣	٦٣ر٣	١١٦ر٠	١٠٧ر٥	٩٧ر٤
١٩٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨١	١١٤ر٧	١١٥ر٩	١٠٥ر٩	١١٥ر٤	٩٩ر٠	١٠٢ر١	١١٠ر٠	١٤٨ر٣
١٩٨٢	١٢٥ر٤	١١٦ر٢	١٢١ر١	١٢٤ر٨	١٠٣ر٦	١٢٧ر١	١٣٤ر٢	١٥١ر٥
١٩٨٣	١١٤ر٦	١١٠ر٣	١٢٠ر٢	١٠٩ر٦	١١٩ر٣	١٠٩ر٨	١٣٦ر٠	١٢٤ر١
١٩٨٤	١٢٤ر٦	١١٢ر٨	١٢١ر٧	١١٤ر٩	١٣١ر٠	١٤٠ر٩	١١٤ر٥	١٧٠ر٧
١٩٨٥	١٢١ر١	١١٢ر١	١١٨ر٢	١١٠ر٥	١٢٤ر٥	١١٩ر٣	١٤٦ر٤	١٧٠ر٠
١٩٨٦	١٠٣ر٠	١٠٩ر٩	١٤٨ر١	٨٩ر٦	١١٧ر٩	١٠٢ر٦	١١٥ر٨	١٦٦ر١
النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية	٦ر٠	٦ر٧	٦ر٣	٢ر٠	٥ر٨	(١ر١)	٧ر٠	٥ر٠

(١٩٨٥ = ١٠٠)

١٩٨٠	٨٢ر٦	٨٩ر٢	٨٤ر٦	٩٠ر٥	٨٠ر٣	٨٣ر٣	٦٨ر٣	٥٨ر٨
١٩٨١	٩٤ر٧	١٠٣ر٤	٨٩ر٦	١٠٤ر٤	٧٩ر٥	٨٥ر٦	٧٥ر١	٨٧ر٢
١٩٨٢	١٠٣ر٦	١٠٣ر٧	١٠٢ر٥	١١٢ر٩	٨٣ر٢	١٠٦ر٥	٩١ر٧	٨٩ر١
١٩٨٣	٩٤ر٦	٩٨ر٤	١٠١ر٧	٩٩ر٢	٩٥ر٨	٩٢ر٠	٩٢ر٩	٧٣ر٠
١٩٨٤	١٠٣ر١	١٠٠ر٦	١٠٣ر٠	١٠٤ر٠	١٠٥ر٢	١١٨ر١	٩٨ر٧	١٠٠ر٤
١٩٨٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨٦	٨٦ر١	٩٨ر٣	١١٨ر٧	٨١ر١	٩٤ر٧	٨٦ر٢	٩٤ر٧	٨٢ر٥
١٩٨٧	٧٩ر٩	٩٥ر٤	٨٠ر٥	٧١ر٢	٩٦ر٣	٨٧ر٣	٩٠ر٣	٦٨ر٠
النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية	(٥ر٠)	١ر٠	(٧ر٠)	(٣ر٤)	٢ر٦	٧ر٠	٤ر١	٢ر١

الجدول ١-٢١ شروط التبادل التجاري السلعـــي

السنـــة	الرقم القياسي لسعر الوحدة من الصادرات	الرقم القياسي لسعر الوحدة من المستوردات	شـروط التبـادل التجاري السعـري
١٩٧٥	٩٦ر٥	٦٥ر٣	١٤٧ر٨
١٩٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨١	١١٤ر٧	١٢١ر٧	٩٤ر٢
١٩٨٢	١٢٥ر٤	١٢٣ر٧	١٠١ر٤
١٩٨٣	١١٤ر٦	١١٣ر٠	١٠١ر٤
١٩٨٤	١٢٤ر٦	١١٨ر٧	١٠٥ر٠
١٩٨٥	١٢١ر١	١١٥ر٦	١٠٤ر٨
١٩٨٦	١٠٣ر٠	٨٧ر٧	١١٧ر٤
١٩٨٧	٧٩ر٩(*)	٧٨ر٢(*)	١٠٢ر٢(*)

(*) سنة الأساس هي ١٩٨٥=١٠٠.

الجدول ١-٢٢ مخفض الناتج المحلي الاجمالـــي
(١٩٨٠=١٠٠)

القطاع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	النسبة المئوية لمعدل الزيادة
الزراعة	٩٨ر٠	١٠٠	١١٩ر٨	١٢٨ر٢	١٨٢ر١	١٥٠ر١	١٥٧ر٤	١٨١ر٥	١٨٢ر٧	٥ر٣
الصناعة	٦٦ر٣	١٠٠	٩٩ر٩	١٠٠ر٩	٩٨ر٢	٩٨ر٠	٩٨ر١	٩١ر٨	٩٩ر٩	٥ر٣
الاستخراجية	١١٨ر٥	١٠٠	٩٩ر٦	١٠١ر٤	٧٨ر٣	٧٧ر٤	٧١ر٠	٥٧ر٥	٥٨ر٩	(٧ر٥)
التحويلية	٦٢ر٧	١٠٠	١٠٧ر٧	١٢٢ر٢	١١٦ر٦	١١٣ر١	١١١ر٧	١١٨ر٦	١١٩ر٨	٥ر٥
كهرباء وماء	٤٨ر٠	١٠٠	١٠٤ر٩	١١٤ر٥	١٠٧ر٧	١١٠ر٨	٩٥ر٦	٨١ر٦	١١٧ر٦	٧ر٨
بناء وتشييد	٥٥ر٦	١٠٠	٨٩ر٦	٧٨ر٢	٨٤ر٤	٨٦ر٤	٩٥ر٥	٨٦ر٠	٩٩ر٥	٥ر٠
الخدمات	٦٢ر٣	١٠٠	١١٥ر١	١١٧ر٥	١٢١ر٩	١٢١ر٧	١٢٧ر٧	١٢٨ر٩	١٣٢ر٦	٦ر٥
التجارة	٦٥ر٩	١٠٠	١١١ر٦	١١٥ر١	١١٩ر٤	١٢١ر٥	١٢٢ر٩	١٣١ر٨	١٢٦ر٥	٥ر٦
النقل	٥٦ر٣	١٠٠	١١٣ر٧	١١٨ر٩	١٢٥ر٦	١١٧ر٢	١٢٠ر٣	١١٧ر٥	١٠٨ر٧	٥ر٦
الادارة العامة	٦١ر٧	١٠٠	١٢١ر٢	١١٧ر٨	١١٧ر٨	١١٧ر٨	١٢٥ر٥	١٢٩ر٨	١٤٣ر٢	٧ر٣
الخدمات الأخرى	٧٦ر٧	١٠٠	١٥٣ر٧	١٣٧ر٣	١٤٩ر٣	١٣٦ر٩	١٣٥ر٤	١٣٤ر٧	١٤٦ر٩	٥ر٦
الناتج المحلي الاجمالي (تكلفة)	٦٧ر٣	١٠٠	١١١ر٢	١١٤ر١	١١٨ر٩	١١٥ر٢	١١٧ر٩	١١٨ر٢	١٢٣ر٦	٥ر١
الناتج المحلي الاجمالي(سوق)	٦٦ر٠	١٠٠	١١٣ر٠	١١٧ر٧	١٢٤ر٣	١٢٠ر٨	١٢٤ر٨	١٢٣ر٩	١٢٩ر٢	٥ر٨
تخفيض الانفاق	٧٠ر٦	١٠٠	١١٨ر٥	١١٩ر٤	١١٩ر٥	١١٨ر٢	١١٩ر٩	١٠٥ر٤	١١٥ر٠	٤ر١

المصدر: البنك الدولي، التقرير المذكور سابقا.

الجدول ١-٢٣ العمالة الاجمالية

(١٠٠٠ عامل)

القطاع	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	٥٤ر٢	٥٠ر٦	٥٤ر٥	٦٠ر١	٦٥ر٠	٨٠ر٠	٨٥ر٢	٩٠ر٩	٨٣ر١	٨٠ر٠
التعدين والصناعة التحويلية	٣٠ر١	٣٧ر٦	٤١ر٣	٤٦ر٤	٥١ر٠	٥٦ر٢	٦١ر٩	٦٤ر٢	٦٣ر٢	٦٣ر٣
الكهرباء والماء	١ر٨	٢ر٦	٣ر١	٣ر٨	٤ر٥	٥ر٣	٦ر٣	٧ر٠	٦ر٧	٩ر٨
الانشاءات	٣٩ر٥	٧٠ر١	٧٥ر٥	٨٤ر٧	٩٤ر٧	١٠٨ر١	١٠٦ر١	١٠١ر٥	٩٥ر٢	٩١ر٥
التجارة	٣١ر١	٤٥ر٥	٤٨ر١	٥٢ر٢	٥٥ر٤	٥٨ر٨	٦٢ر٤	٦٢ر٣	٦٠ر٦	٦٠ر١
النقل والمواصلات	١٨ر٦	٢٩ر٥	٣٢ر٦	٣٧ر٠	٤٠ر٩	٤٥ر٤	٥٠ر٣	٥٤ر٧	٥٣ر٦	٥٣ر٩
الخدمات المالية	٥ر٨	٩ر١	١٠ر٣	١٢ر٠	١٣ر٧	١٥ر٧	١٧ر٩	١٩ر٩	١٩ر٤	١٩ر٣
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	١٤٨ر٥	٢٠١ر٣	٢٣٤ر٣	٢٣٢ر٦	٢٤٥ر٩	٢٢٨ر٢	٢٤٨ر٣	٢٤٥ر٠	٢٤٣ر٥	٢٥٤ر٥
المجموع	٣٢٩ر٥	٤٤٦ر٣	٤٩٩ر٦	٥٢٨ر٨	٥٧١ر٢	٥٩٧ر٦	٦٣٨ر٣	٦٤٥ر٤	٦٢٥ر٦	٦٣٢ر٣

الجدول ١-٢٤ الأهمية النسبية للعمالة الاجمالية حسب القطاعات

(كنسبة مئوية)

القطاع	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الزراعة	١٦ر٤	١١ر٣	١٠ر١	١٣ر٤	١٤ر١	١٢ر٧
التعدين والصناعة التحويلية	٩ر١	٨ر٤	٧ر٥	٩ر٤	٩ر٩	١٠ر٠
الكهرباء والماء	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٩	١ر١	١ر٥
الانشاءات	١٢ر٠	١٥ر٧	١٤ر٠	١٨ر١	١٥ر٧	١٤ر٥
التجارة	٩ر٤	١٠ر٢	٩ر١	٩ر٨	٩ر٧	٩ر٥
النقل والمواصلات	٦ر٥	٦ر٦	٥ر٩	٧ر٦	٨ر٥	٨ر٥
الخدمات المالية	١ر٨	٢ر٠	١ر٨	٢ر٦	٣ر١	٣ر١
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	٤٥ر١	٤٥ر١	٤٠ر٣	٣٨ر٢	٣٨ر٠	٤٠ر٢
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول ١-٢٥ العمالة الوافـــدة

(ألف عامل)

القطاع	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	٣ر٩	٦ر١١	٥ر١٩	٦ر٢٧	٥ر٤٥	٤ر٤٨	٦ر٥١	٧ر٤٥	٢ر٤٢
التعدين والصناعة									
التحويلية	٢ر٧	١ر٤	٥ر٥	٢ر٧	٤ر٩	٧ر١١	١ر١١	٥ر١٠	٩ر٧
الكهرباء والماء	٠ر٢	٠ر٣	٥ر٠	٨ر٠	١ر١	١ر٥	١ر٤	١ر٣	١ر٢
الانشاءات	١٧ر٤	٢٢ر٧	٣٠ر١	٣٩ر٩	٥٢ر٧	٥٠ر٤	٤٦ر٣	٤١ر٢	٣٨ر١
التجارة	٤ر٠	٥ر٥	٧ر٢	٩ر٠	١١ر٠	١٣ر٢	١٢ر٠	١١ر٣	١٠ر٥
النقل والمواصلات	٥ر٠	١ر٤	٢ر٤	٣ر٦	٦ر٥	٦ر٨	٧ر٥	٧ر٣	٦ر٨
الخدمات المالية	٤ر٠	٧ر٠	١ر٠	١ر٤	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٥
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	١٢ر٠	٣٣ر٤	٢٧ر٢	٣٠ر٤	١ر٨	١٩ر١	١٠ر٣	١٣ر٠	١٢ر٠
المجموع	٤١ر١	٧٩ر٦	٩٣ر٤	١٢٠ر٠	١٣٠ر٠	١٥٣ر٦	١٤٣ر٠	١٣٣ر٠	١٢٣ر٠

الجدول ١-٢٦ نسبة العمالة الوافدة الى مجموع العمالة في الأردن

القطاع	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧
الزراعة	٢ر٧	٩ر٥٦	٨ر٥٢
التعدين والصناعة التحويلية	٠ر٩	٧ر١٦	٣ر١٥
الكهرباء والماء	١ر١١	٨ر٢٠	٢ر١٢
الانشاءات	١ر٤٤	٨ر٤٨	٦ر٤١
التجارة	٩ر١٢	٧ر١٨	٥ر١٧
النقل والمواصلات	٢ر٧	٣ر١٤	٦ر١٢
الخدمات المالية	٩ر٦	٧ر١٢	٠ر١٣
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	١ر٨	٨ر٠	٧ر٤
نسبة العماله الوافده / العماله الاجمالية	٢ر٩	٧ر٢١	٥ر١٩

الجدول ١-٢٧ الأهمية النسبية للعمالة الوافدة حسب القطاعات

القطاع	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الزراعة	٥ر٩	٦ر١٤	٠ر٣٥	١ر٣٦	٣ر٣٤
التعدين والصناعة التحويلية	٦ر٦	١ر٥	٢ر٧	٨ر٧	٩ر٧
الكهرباء والماء	٠ر٥	٤ر٠	٨ر٠	١ر٠	١ر٠
الانشاءات	٣ر٤٢	٥ر٢٨	٥ر٤٠	٤ر٣٢	١ر٣١
التجارة	٧ر٩	٩ر٦	٥ر٨	٤ر٨	٥ر٨
النقل والمواصلات	٢ر١	٨ر١	٠ر٥	٢ر٥	٥ر٥
الخدمات المالية	١ر٠	٩ر٠	٥ر١	٩ر١	٠ر٢
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	٢ر٢٩	٩ر٤١	٤ر١	٢ر٧	٨ر٩
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

الجدول ١-٢٨ العمالة الأردنية المهاجرة حسب القطاعات

القطـــاع	١٩٧٥	١٩٨٥
الزراعـــة	١ر٠	١ر١
التعدين والصناعة التحويلية	٢٧ر٢	٦ر٢
الكهرباء والماء	١ر٧	٢ر١
الانشاءات	١٢ر٢	٢٢ر٠
التجـارة	٢٠ر٠	٢١ر٤
النقل والمواصلات	٣ر٤	٨ر٠
الخدمات المالية	٣ر٣	٣ر٣
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	٣١ر٣	٣٥ر٩
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
مجموع العماله (بالالف)	١٩٨ر٤	٣٣٩ر٣

الجدول ١-٢٩ الأجـــور

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجاريـــة

القطـــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعة	٤ر٥	٣ر٨	٩ر٦	٢ر٤	٢٥ر١	٤ر٢	٢٧ر٠	٤ر٢	٣١ر٥	٤ر٦
٢- الصناعات الاستخراجية	٢ر٨	٢ر٣	٨ر٩	٢ر٢	١٥ر٦	٢ر٦	١٧ر٧	٢ر٧	١٨ر٠	٢ر٦
٣- الصناعات التحويلية	٩ر٣	٧ر٧	٣٥ر٠	٨ر٥	٥٨ر٧	٩ر٧	٦٥ر٢	١٠ر٠	٦٧ر٠	٩ر٧
٤- الكهرباء والمياه	١ر٥	١ر٢	٧ر٠	١ر٧	١٤ر٠	٢ر٣	١٤ر٦	٢ر٣	١٥ر٧	٢ر٣
٥- البناء والتشييد	٩ر٦	٨ر٠	٦١ر٢	١٤ر٩	٧٤ر٣	١٢ر٣	٧٩ر٥	١٢ر٢	٧٧ر٩	١١ر٣
٦- التجـــارة	٩ر٨	٨ر٢	٤٠ر٧	٩ر٩	٦٠ر٠	٩ر٩	٦٨ر٦	١٠ر٦	٧٢ر٧	١٠ر٦
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٧ر٠	٨ر٥	٤٤ر٢	١٠ر٨	٦٨ر٥	١١ر٣	٧١ر١	١٠ر٩	٧٥ر٣	١٠ر٩
٨- قطاع المال والتأمين والعقـــارات	٢ر٣	١ر٩	١٤ر٥	٣ر٥	٢٥ر٨	٤ر٣	٣٠ر١	٤ر٦	٣٢ر٨	٤ر٨
٩- الخدمات :										
- التعليم										
- الخدمات الصحية والشخصية	٢ر٩	٢ر٤	٦ر٥	١ر٦	١٢ر٤	٢ر١	١٨ر٥	٢ر٩	٢٠ر٣	٣ر٠
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٦٤ر٨	٥٤ر٠	١٦٧ر٦	٤٠ر٩	٢٢٧ر٥	٣٧ر٦	٢٣٣ر٤	٣٥ر٩	٢٥١ر٥	٣٦ر٥
- خدمات أخرى	٦ر٥	٤ر٧	١٤ر٧	٣ر٦	٢٢ر٥	٣ر٧	٢٤ر١	٣ر٧	٢٦ر٢	٣ر٨
المجمـــوع	١٢٠ر١	١٠٠ر٠	٤٠٩ر٩	١٠٠ر٠	٦٠٤ر٤	١٠٠ر٠	٦٤٩ر٨	١٠٠ر٠	٦٨٨ر٩	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣٠ الأجـــور

الوحدة: مليون دينار

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

القطـــــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الزراعة	٧ر٨	٣ر٨	٩ر٦	٢ر٣	٢٠ر٧	٤ر٢	٢١ر٤	٤ر١	٢٤ر٢	٤ر٦	٢٦ر٣	٤ر٦
الصناعات الاستخراجية	٤ر٩	٢ر٤	٨ر٩	٢ر٢	١٢ر٨	٢ر٦	١٤ر٠	٢ر٧	١٣ر٨	٢ر٦	١٤ر١	٢ر٥
الصناعات التحويلية	١٦ر١	٧ر٧	٣٥ر٠	٨ر٥	٤٨ر٠	٩ر٧	٥١ر٧	١٠ر٠	٥١ر٥	٩ر٧	٥٣ر٣	٩ر٤
الكهرباء والمياه	٢ر٦	١ر٢	٧ر٠	١ر٧	١١ر٥	٢ر٣	١١ر٦	٢ر٢	١٢ر١	٢ر٣	١٣ر٥	٢ر٤
البناء والتشييد	١٦ر٦	٨ر٠	٦١ر٢	١٤ر٩	٦١ر٢	١٢ر٣	٦٣ر٠	١٢ر٢	٥٩ر٥	١١ر٢	٦٤ر٢	١١ر٣
التجارة	١٧ر٠	٨ر٢	٤٠ر٧	٩ر٩	٤٩ر٤	٩ر٩	٥٤ر٤	١٠ر٦	٥٥ر٩	١٠ر٥	٥٨ر٧	١٠ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	١ر١٢	٥ر٨	٤٤ر٢	١٠ر٨	٥٦ر٤	١١ر٣	٥٦ر٣	١٠ر٩	٥٧ر٩	١٠ر٩	٦١ر٤	١٠ر٨
قطاع المال والتأمين والعقارات	٤ر٠	١ر٩	١٤ر٥	٣ر٥	٢١ر٢	٤ر٣	٢٣ر٩	٤ر٩	٢٥ر٢	٤ر٨	٢٦ر٣	٤ر٦
الخدمات												
التعليم	٥ر٠	٢ر٤	٦ر٥	١ر٦	١٠ر٢	٢ر١	١٤ر٧	٢ر٩	١٥ر٦	٢ر٩	١٦ر٧	٢ر٩
الخدمات الصحية												
الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى	١١٢ر٣	٥٤ر٠	١٦٧ر٦	٤٠ر٩	١٨٧ر٢	٣٧ر٦	١٨٤ر٩	٣٥ر٩	١٩٣ر٥	٣٦ر٥	٢١٢ر٤	٣٧ر٤
خدمات أخرى	٩ر٧	٤ر٧	١٤ر٧	٣ر٦	١٨ر٥	٣ر٧	١٩ر١	٣ر٧	٢٠ر٢	٣ر٨	٢١ر٠	٣ر٧
المجموع	٢٠٨ر١	١٠٠ر٠	٤٠٩ر٩	١٠٠ر٠	٤٩٧ر٤	١٠٠ر٠	٥١٥ر٧	١٠٠ر٠	٥٢٩ر٩	١٠٠ر٠	٥٦٧ر٩	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣١ معدلات نمو الأجور في القطاعات الاقتصادية

(كنسبة مئوية)

القطاع	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠		
	٧٥-١٩٨٣	٨٣-١٩٨٦	٧٥-١٩٨٣	٧٥-١٩٨٦	٨٣-١٩٨٦	٧٥-١٩٨٦
الزراعة	٢٤ر٠	١٠ر٩	١٣ر٠	٢٠ر٢	٨ر٣	١١ر٧
الصناعات الاستخراجية	٢٣ر٩	٥ر٥	١٢ر٨	١٨ر٦	٣ر٣	١٠ر١
الصناعات التحويلية	٢٥ر٩	٧ر٥	١٤ر٦	٢٠ر٠	٣ر٦	١١ر٥
الكهرباء والماء	٣٢ر٢	٧ر٩	٢٠ر٤	٢٥ر١	٥ر٣	١٦ر٢
البناء والتشييد	٢٩ر١	٤ر٠	١٧ر٧	٢١ر٧	١ر٦	١٣ر١
التجارة	٢٥ر٤	٨ر٠	١٤ر٣	٢٠ر٥	٥ر٩	١١ر٩
النقل والمواصلات	٣٣ر٠	٥ر٢	٢١ر٢	٢٤ر٨	٢ر٩	١٥ر٩
قطاع المال والتأمين	٣٥ر٣	٩ر٩	٢٣ر٢	٢٧ر٨	٧ر٥	١٨ر٧
الخدمات الاجتماعية	١٩ر٩	٢٠ر٥	٩ر٣	٢٠ر١	١٧ر٩	١١ر٦
الادارة العامة	١٧ر٠	٦ر٧	٦ر٦	١٤ر١	٤ر٣	٦ر٠
خدمات أخرى	١٩ر٠	٦ر٧	٨ر٤	١٥ر٥	٤ر٣	٧ر٣
مجموع الأجور	٢٢ر٤	٦ر٩	١١ر٥	١٨ر٠	٤ر٥	٩ر٦

الجدول ١-٣٢ الواردات حسب استخدام المـــواد

الوحدة : مليون دينار
بالأسعار الجاريـــــة

الفئـــــة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
منتجات الاستهلاك النهائي	٩٠ر٥	٣٨ر٧	٢٤٠ر٢	٣٣ر٥	٣٦٥ر١	٣٣ر١	٣٨٣ر٢	٣٥ر٨	٣٦٩ر٣	٣٤ر٤
منتجات وسيطـــة	٥٧ر٢	٢٤ر٤	٢٢٧ر١	٣١ر٧	٣٧٧ر٨	٣٤ر٢	٤١٩ر٢	٣٩ر١	٤٢٠ر٤	٣٩ر١
أصول ثابتة (رأسمالية)	٨٢ر٩	٣٥ر٤	٢٤٦ر٧	٣٤ر٥	٣١٠ر٦	٢٨ر٢	٢٣٩ر٠	٢٢ر٣	٢٦١ر١	٢٤ر٣
أخـــرى	٣ر٤	١ر٥	٢ر٠	٠ر٣	٤٩ر٩	٤ر٥	٢٩ر٩	٢ر٨	٢٣ر٦	٢ر٢
المجموع	٢٣٤ر٠	١٠٠ر٠	٧١٦ر٠	١٠٠ر٠	١١٠٣ر٣	١٠٠ر٠	١٠٧١ر٣	١٠٠ر٠	١٠٧٤ر٤	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣٣ الصادرات حسب استخدام المـواد

الوحدة : مليون دينار

بالأسعار الجاريـــــة

الفئـــة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
منتجات الاستهلاك النهائي	١٦ر٠	٣٩ر٩	٥٤ر٢	٤٥ر١	٩٤ر٢	٥٨ر٨	١٦٧ر٧	٦٤ر٢	١٦٠ر٥	٦٢ر٩	١٣٨ر٦	٦١ر٤	١٤٢ر٣	٥٧ر٢
منتجات وسيطة	٢١ر٦	٥٣ر٩	٥١ر٣	٤٢ر٧	٥٩ر٥	٣٧ر٢	٨٢ر٧	٣١ر٧	٨٠ر٨	٣١ر٦	٧٦ر٥	٣٣ر٩	٨٧ر٣	٣٥ر١
أصول شابتة (رأسمالية)	٢ر٥	٦ر٢	١٤ر٦	١٢ر٢	٦ر٤	٤ر٠	١٠ر٧	٤ر١	١٤ر١	٥ر٥	١٠ر٥	٤ر٧	١٩ر٢	٧ر٧
المجموع	٤٠ر١	١٠٠ر٠	١٢٠ر١	١٠٠ر٠	١٦٠ر١	١٠٠ر٠	٢٦١ر١	١٠٠ر٠	٢٥٥ر٤	١٠٠ر٠	٢٢٥ر٦	١٠٠ر٠	٢٤٨ر٨	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣٤ التوزيع الجغرافي للمستوردات

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجاريـــــة

المنطقـــــة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الدول العربية	٤٦ر٣	١٩ر٨	١٤٩ر٢	٢٠ر٨	٢٥٠ر٦	٢٢ر٧	٢٤٥ر٧	٢٢ر٩	٢٦٣ر٦	٢٤ر٥	١٧٢ر٢	٢٠ر٣	٢٣٣ر٨	٢٥ر٥
أوربا الغربية ذات الاقتصاد الحر	٩٣ر٦	٤٠ر٠	٣٠٩ر٣	٤٣ر٢	٢٨٢ر٨	٣٤ر٧	٤٠٧ر١	٣٨ر٠	٤٠٣ر٥	٣٧ر٦	٣٣١ر٠	٣٨ر٩	٣٢١ر٥	٣٥ر١
الولايات المتحدة وكندا	٢٤ر٢	١٠ر٤	٦١ر٦	٨ر٦	١٣١ر٠	١١ر٩	١١٩ر٣	١١ر١	١٢٨ر٠	١١ر٩	٧٥ر٥	٨ر٩	٩٣ر٤	١٠ر٢
أوربا الاشتراكية	١٨ر٨	٨ر٠	٤٩ر٨	٧ر٠	٧٧ر٨	٧ر١	٦٤ر٨	٦ر١	٧٤ر٤	٦ر٩	٥٩ر٨	٧ر٠	٧٠ر٥	٧ر٧
باقي دول العالم	٥١ر١	٢١ر٨	١٤٦ر١	٢٠ر٤	٢٦١ر٠	٢٣ر٦	٢٣٤ر٤	٢١ر٩	٢٠٤ر٩	١٩ر١	٢١١ر٧	٢٤ر٩	١٩٦ر٤	٢١ر٥
المجموع	٢٣٤ر٠	١٠٠ر٠	٧١٦ر٠	١٠٠ر٠	١١٠٣ر٣	١٠٠ر٠	١٠٧١ر٣	١٠٠ر٠	١٠٧٤ر٤	١٠٠ر٠	٨٥٠ر٢	١٠٠ر٠	٩١٥ر٥	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣٥ التوزيع الجغرافي للصادرات

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجارية

المنطقة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الدول العربية	١٦ر٩	٤٢ر١	٧٢ر٩	٦٠ر٧	٨٧ر١	٥٤ر٤	١٣٢ر٦	٥٠ر٨	١٣١ر٥	٥١ر٥	١٠٢ر٠	٤٥ر٢	١٢٩ر٩	٥٢ر٢
أوربا الغربية ذات الاقتصاد الحر	٢ر٠	٥ر٠	٢ر١	١ر٧	٩ر٥	٥ر٩	١٢ر٣	٤ر٧	١١ر٨	٤ر٦	١٩ر٦	٨ر٧	١٧ر٣	٦ر٩
الولايات المتحدة وكندا	–	٠ر٠	–	٠ر٠	–	٠ر٠	–	٠ر٠	١ر٠	٠ر٠	٠ر٣	٠ر١	٠ر٩	٠ر٤
أوربا الاشتراكية	٦ر٤	١٦ر٠	١٥ر٢	١٢ر٦	٢١ر٢	١٣ر٣	٣٢ر٨	١٢ر٦	٢١ر٥	٨ر٤	٢٨ر٤	١٢ر٦	٣١ر٣	١٢ر٦
باقي دول العالم	١٤ر٨	٣٦ر٩	٢٩ر٩	٢٤ر٩	٤٢ر٣	٢٦ر٤	٨٣ر٤	٣١ر٩	٩٠ر٤	٣٥ر٤	٧٥ر٣	٣٣ر٤	٦٩ر٤	٢٧ر٩
المجموع	٤٠ر١	١٠٠ر٠	١٢٠ر١	١٠٠ر٠	١٦٠ر١	١٠٠ر٠	٢٦١ر١	١٠٠ر٠	٢٥٥ر٣	١٠٠ر٠	٢٢٥ر٦	١٠٠ر٠	٢٤٨ر٨	١٠٠ر٠

الجدول ١-٣٦ توزيع العجز التجاري حسب مناطق العالم

(مليون دينار بالأسعار الجارية)

المنطقة	الصادرات		المستوردات		العجز		النسبة المئوية من العجز	
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٧
الدول العربية	١٦ر٩	١٢٩ر٩	٤٦ر٣	٢٣٣ر٨	٢٩ر٤	١٠٣ر٩	١٥ر٢	١٥ر٦
أوروبا الغربية	٢ر٠	١٧ر٣	٩٣ر٦	٣٢١ر٥	٩١ر٦	٣٠٤ر٢	٤٧ر٢	٤٥ر٦
الولايات المتحدة وكندا	–	٩ر٠	٢٤ر٢	٩٣ر٤	٢٤ر٢	٩٢ر٥	١٢ر٥	١٣ر٩
أوروبا الاشتراكية	٦ر٤	٣١ر٣	١٨ر٨	٧٠ر٥	١٢ر٤	٣٩ر٢	٦ر٤	٥ر٩
باقي دول العالم	١٤ر٨	٦٩ر٤	٥١ر١	١٩٦ر٤	٣٦ر٣	١٢٧ر٠	١٨ر٧	١٩ر٠
المجموع	٤٠ر١	٢٤٨ر٨	٢٣٤ر٠	٩١٥ر٦	١٩٣ر٩	٦٦٦ر٨	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١ قطاع الصناعات الاستخراجية
الانتاج (ألف طن)

السنة	فوسفات	بوتاس	الملح
١٩٧٥	١٣٥٢ر٣	-	١٦ر٠
١٩٨٠	٣٩١١ر٣	-	٣٠ر٦
١٩٨١	٤٢٤٣ر٧	-	٢٤ر٢
١٩٨٢	٤٣٩٠ر٥	١٥ر٠	٨ر٨(*)
١٩٨٣	٤٧٤٥ر٥	٢٨٢ر٨	٣٤ر٠
١٩٨٤	٦٢١٣ر١	٤٨٦ر٠	٢١ر٧
١٩٨٥	٦٠٦٧ر١	٩٠٨ر٠	٣٢ر٢
١٩٨٦	٦٢٤٩ر٢	١١٠٢ر٠	٣٤ر٠
١٩٨٧	٦٨٤٥ر٤	١٢٠٣ر٣	١٨ر٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية.

(*) انتاج الجمعية التعاونية فقط.

الجدول ٢-٢ قطاع الصناعة الاستخراجيـــــة
قيمة الانتاج والقيمة المضافة (مليون دينار)

السـنة	القيمة المضافة		الخدمات الوسيطة	الانتاج القائم
	بالأسعار الجاريـة	بأسعار ١٩٨٠		
١٩٧٥	١٦ر٣	١٣ر٨	٦ر٣	٢٢ر٦
١٩٨٠	٤٠ر٠	٤٠ر٠	١٩ر٢	٥٩ر٢
١٩٨١	٤٣ر٣	٤٣ر٥	٣٧ر٢	٨٠ر٥
١٩٨٢	٤٥ر٥	٤١ر٢	٣٦ر٣	٨١ر٨
١٩٨٣	٣٨ر٠	٤٨ر٥	٤٦ر٦	٨٤ر٦
١٩٨٤	٥١ر٦	٦٦ر٧	٥٢ر٥	١٠٤ر١
١٩٨٥	٥٢ر٦	٧٤ر١	٥١ر١	١٠٣ر٧
١٩٨٦	٦٣ر٢	١٠٩ر٩	٥٢ر٢	١١٥ر٤
النسبة المئوية لمعدل النمـــو السـنوي				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، النشرة الاحصائية السنوية.

الجدول ٢-٣ قطاع الصناعات الاستخراجيـــة
القيمة المضافة وأهميتها النسبية في قطاع الصناعة

(مليون دينار)

السنة	بالأسعار الجاريـــة			بأسعار عام ١٩٨٠		
	الاستخراجية	الصناعة	الاستخراجية الى الصناعة كنسبة مئويـــة	الاستخراجية	الصناعة	الاستخراجية الى الصناعة كنسبة مئويـــة
١٩٧٦	١٦ر٦	٦٣ر٨	٢٦ر٠	١٦ر٢	١٠٥ر١	١٥ر٤
١٩٧٩	٢٠ر٦	١١٣ر٨	١٨ر١	٢١ر٦	١٣٥ر٥	١٥ر٩
١٩٨٤	٥١ر٤	٢٦٨ر٨	١٩ر١	٦٦ر٤	٢٧٤ر٣	٢٤ر٢
١٩٨٦	٦٣ر٢	٣٣٢ر٤	١٩ر٠	١٠٩ر٩	٣٦٢ر١	٣٠ر٤

المصدر: دائرة الاحصاءات العامـة، النشـرة الاحصائيـة السنويـة، التعـداد الصناعـي ١٩٨٤، الدراســة الصناعية ١٩٨٦.

الجدول ٢-٤ قطاع الصناعات الاســـتخراجية

عدد العاملين وأهميتهم النسبية في قطاع الصناعة

السـنة	عدد العاملين في الصناعات الاستخراجية	عدد العاملين في قطاع الصناعة	نسبة العاملين في الاستخراجية الى مجموع قطاع الصناعة (كنسبة مئوية)
١٩٧٦	٣٢٦١	٢٩٣٢٥	١١ر١
١٩٧٩	٤٣٧٨	٣٥٥٩٩	١٢ر٣
١٩٨٤	٥٥٣٤	٥٦٨٥١	٩ر٧
١٩٨٦	٥٨٥٠	٦١٦٢٨	٩ر٥
النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للفترة	٦ر٠	٧ر٧	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية.

الجدول ٢-٥ قطاع الصناعات الاستخراجيـــة
الصادرات

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السـنة	الفوسـفات	البوتـاس
١٩٧٥	١٩ر٦	-
١٩٨٠	٤٧ر٢	-
١٩٨١	٥٤ر٨	-
١٩٨٢	٥٧ر١	٠ر٢
١٩٨٣	٥١ر٦	٠ر١
١٩٨٤	٦٩ر٦	١٤ر٩
١٩٨٥	٦٦ر١	٣٠ر٩
١٩٨٦	٦٤ر٨	٣١ر٤
١٩٨٧	٦١ر٠	٢٨ر٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ٢-٦ قطاع الصناعات الاستخراجيـــة

السنة	الفوسفات (ألف طـــن) الانتـاج	التصدير	الاستخدام المحلي	نسبة التصدير الى الانتـاج
١٩٧٥	١ر٣٦	١ر١	٠ر٢٥	١ر٨٠
١٩٨٠	٣ر٩١	٣ر٦	٠ر٣١	١ر٩٢
١٩٨١	٤ر٢٤	٣ر٥	٠ر٧٤	٨٢ر٥
١٩٨٢	٤ر٣٩	٣ر٦	٠ر٧٩	٨٢ر٠
١٩٨٣	٤ر٧٥	٣ر٧	١ر٠٥	٧٧ر٩
١٩٨٤	٦ر٢٦	٤ر٧	١ر٥٦	١ر٧٥
١٩٨٥	٥ر٩٢	٤ر٦	١ر٣٢	٧٧ر٧
١٩٨٦	٦ر٢٥	٥ر٢	١ر٠٥	٨٣ر٢
١٩٨٧	٦ر٨٠	٥ر٥	١ر٣٠	٨٠ر٩

المصدر: شركة مناجم الفوسفات الاردنية، التقرير السنوي، ١٩٨٧.

الجدول ٢-٧ قطاع الصناعات الاستخراجية
انتاجية العمل

السنة	عدد العاملين	القيمة المضافة (مليون دينار) بالأسعار الجارية	القيمة المضافة (مليون دينار) بأسعار ١٩٨٠	انتاجية العامل (دينار/عامل) بالأسعار الجارية	انتاجية العامل (دينار/عامل) بأسعار ١٩٨٠
١٩٧٦	٣٢٦١	١٦ر٦	١٦ر٢	٥٠٩٠	٤٩٦٨
١٩٧٩	٤٣٧٨	٢٠ر٦	٢١ر٦	٤٧٠٥	٤٩٣٤
١٩٨٤	٥٥٣٤	٥١ر٤	٦٦ر٤	٩٢٨٨	١١٩٩٩
١٩٨٦	٥٨٥٠	٦٣ر٢	١٠٩ر٩	١٠٨٠٣	١٨٧٨٦

المصدر: محسوبة.

الجدول ٢-٨ قطاع الصناعات الاستخراجية
قيمة الموجودات الثابتة

(مليون دينار)

السنة	قيمة الموجودات الثابتة بالأسعار الجارية	قيمة الموجودات الثابتة بأسعار ١٩٨٠	قيمة التغير بأسعار ١٩٨٠
١٩٧٦	١٣ر١	٢٠ر١	
١٩٧٩	٢٨ر٨	٣١ر٨	+١١ر٧
١٩٨٤	١٨٥ر٤	١٦٧ر٨	+١٣٦ر٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، التعداد الصناعي ١٩٨٤.

الجدول ٢-٩ عدد المؤسسات في الصناعات التحويلية

الصناعات	٥ وأكثر	أقل من ٥	المجموع	٥ وأكثر	أقل من ٥	المجموع	٥ وأكثر	أقل من ٥	المجموع	٥ وأكثر	أقل من ٥	المجموع
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٤٢	١٠٣٥	١١٧٧	٢٩٩	١٨٠	٤٧٩	٤١٢	٣٣٤	٧٤٦	٥٩٦	٣٨٠	٩٧٦
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٣٠	٨٠٤	٩٣٤	٢٦٩	١٣٧	٤٠٦	٧٨٣	١٩٤	٩٧٧	٩١٧	٢٠٥	١١٢٢
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٦٤	٨٢٦	٨٩٠	٥١٠	٨٥	٥٩٥	٩٦٧	١٣٣	١١٠٠	١١٣٥	١٣٩	١٢٧٤
صناعة الورق والطباعة والنشر	٣٦	٢٢	٥٨	٢٤	٥٠	٧٤	٤٤	٧٢	١١٦	٥٥	٧٧	١٣٢
الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية	٢٥	١٥	٤٠	–	٢٨	٢٨	٥	٥٧	٦٢	٥	٦٨	٧٣
منتجات منجمية غير معدنية	٨٧	٢٤٩	٣٣٦	٢٩٠	١٩٢	٤٨٢	٦٠٨	٢٩٨	٩٠٦	٧٥٤	٣١٠	١٠٦٤
منتجات معدنية أساسية	٤٩	٤١٤	٤٦٣	–	٨	٨	٧	٢٣	٣٠	٧	٢٣	٣٠
منتجات معدنية مصنعة وصناعة الالات	١٥	٧٨٥	٨٠٠	٥٥٠	١٤٤	٦٩٤	٧٠٤٩	٢٢٧	١٢٧٦	١٢٤٧	٢٧٢	١٥١٩
منتجات منوعة	١٦	١٣١	١٤٧	٢١٠٠	١٥٤	٢٢٥٤	٢٩٤٤	٢١٥	٣١٥٩	٣٠٤١	٢٢٤	٣٢٦٥
المجموع	٥٦٤	٤٢٨١	٤٨٤٥	٤٠٤٢	٩٧٨	٥٠٢٠	٦٨١٩	١٥٥٣	٨٣٧٢	٧٧٥٧	١٦٩٨	٩٤٥٥

الجدول ٢-١٠ قطاع الصناعات التحويليـــــة
المؤشرات الرئيسية

الوحدة: القيمة مليون دينار

بالأسعار الجارية

السنوات	الانتاج	مستلزمات الانتاج	الناتج	الاستثمار	العمالة (بالالف)	انتاجية العمل (دينار)
١٩٧٥	٧٩ر٨	٥٥ر٠	٢٤ر٨			
١٩٧٦	٩٧ر١	٥٦ر٨	٤٠ر٣	٧١ر٣	٢٦٠٤٤	١٥٤٧
١٩٧٧	١١١ر٤	٦٠ر٣	٥١ر١			
١٩٧٨						
١٩٧٩	٢٨٩ر٣	١٨٩ر٣	١٠٠ر٠	٢١٣ر٢	٣١٢٢١	٣٢٠٣
١٩٨٠	٣٧٢ر٢	٢٦٣ر٩	١٠٨ر٣			
١٩٨١	٥٥٣ر٨	٣٨٨ر٥	١٦٥ر٣			
١٩٨٢	٦٥٨ر٥	٤٧٥ر٧	١٨٢ر٨			
١٩٨٣	٦٥٢ر٦	٤٥٢ر٤	٢٠٠ر٢			
١٩٨٤	٨٣٧ر٤	٦١٩ر٢	٢١٨ر٢	٩١٣ر١	٥١٣١٧	٤٢٥٢
١٩٨٥	٨٥٤ر٦	٦٣١ر٦	٢٢٣ر٠		٥٥٧٧٨	٤٠٨٦
١٩٨٦	٨٧٨ر٤	٦٥٠ر٥	٢٢٧ر٩			

الجدول ٢-١١ قطاع الصناعات التحويلية

المؤشرات الرئيسية

الوحدة: مليون دينار

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

السنوات	الانتاج	مستلزمات الانتاج	الناتج	الاستثمار	انتاجية العمل (دينار)
١٩٧٥	١٢٧ر٣	٨٧ر٧	٣٩ر٦		
١٩٧٦	١٥٦ر١	٩١ر٣	٦٤ر٨	١٠٩ر٥	٢٤٨٨
١٩٧٧	١٥٧ر١	٨٥ر٠	٧٢ر١		
١٩٧٨					
١٩٧٩	٣٤٢ر٠	٢٢٣ر٨	١١٨ر٤	٣٢٥ر٣	٣٧٨٦
١٩٨٠	٣٧٢ر٢	٢٦٣ر٩	١٠٨ر٣		
١٩٨١	٥١٤ر٢	٣٦٠ر٧	١٥٣ر٥		
١٩٨٢	٥٣٨ر٩	٣٨٩ر٣	١٤٩ر٦		
١٩٨٣	٥٥٩ر٧	٣٨٨ر٠	١٧١ر٧		
١٩٨٤	٧٥٢ر٣	٥٥٦ر٣	١٩٦ر٠	٨٢٦ر٢	٣٨١٩
١٩٨٥	٧٦٥ر١	٥٦٥ر٤	١٩٩ر٧		
١٩٨٦	٧٤٠ر٦	٥٤٨ر٥	١٩٢ر٢		٣٤٤٦

الجدول ٢-١٢ قطاع الصناعات التحويليـــة

الانتـــاج

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجارية

الصناعات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١ر٤	٢٩ر٨	٥٠ر٤	١٧ر٤	١٣٠ر٤	١٤ر٥	١٥٠ر٠	١٨ر٨
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٤ر٥	١٣ر٨	٦٤ر٠	٤ر٨	٣٠ر٩	٣ر٤	٢٨ر٢	٣ر٥
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٣ر١	٢ر٩	٧ر٧	٢ر٧	٢٨ر٣	٣ر٢	١٨ر٩	٢ر٤
صناعة الورق والطباعة والنشر	٣ر٥	٥ر٥	٨ر٧	٣ر٠	٢٦ر٦	٣ر٠	٢٨ر٣	٣ر٥
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	١٦ر٩	١٦ر٠	١١٦ر٤	٤٠ر٣	٤٣٣ر٤	٤٨ر٣	٣٠١ر٩	٣٧ر٧
منتجات منجمية غير معدنية	١٤ر١	١٣ر٤	٣٧ر٤	١٢ر٩	١٠٨ر٢	١٢ر١	١٠٧ر١	١٣ر٤
منتجات معدنية أساسية	١٢ر٨	١٢ر١	١٦ر٣	٥ر٦	٣٣ر٩	٣ر٨	٣٩ر٨	٥ر٠
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الآلات	٣ر٥	٣ر٣	١٧ر٨	٦ر٢	٣٢ر٠	٣ر٦	٤٠ر٥	٥ر١
منتجات متنوعة	٥ر٦	٥ر٣	٢٠ر٤	٧ر١	٧٢ر٨	٨ر١	٨٥ر٢	١٠ر٧
المجموع	١٠٥ر٤	١٠٠ر٠	٢٨٩ر١	١٠٠ر٠	٨٩٦ر٥	١٠٠ر٠	٧٩٩ر٩	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٣ قطاع الصناعات التحويليـــة
الانتـــاج

الوحدة:مليون دينار

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

الصناعات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٠ر٥	٢٩ر٨	٥٩ر٦	١٧ر٤	١١٥ر٣	١٤ر٥	١٢٦ر٥	١٨ر٨
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٢٣ر٣	١٣ر٧	١٦ر٥	٤ر٨	٢٧ر٣	٣ر٤	٢٣ر٨	٣ر٥
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٥ر٠	٢ر٩	٩ر١	٢ر٧	٢٥ر٠	٣ر٢	١٥ر٩	٢ر٤
صناعة الورق والطباعة والنشر	٥ر٦	٣ر٣	١٠ر٣	٣ر١	٢٣ر٥	٣ر٠	٢٣ر٩	٣ر٥
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	٢٧ر٢	١٦ر١	١٣٧ر٦	٤٠ر٣	٣٨٣ر٢	٤٨ر٣	٢٥٤ر٦	٣٧ر٧
منتجات منجمية غير معدنية	٢٢ر٧	١٣ر٤	٤٤ر٢	١٢ر٩	٩٥ر٧	١٢ر١	٩٠ر٣	١٣ر٤
منتجات معدنية أساسية	٢٠ر٦	١٢ر٢	١٩ر٣	٥ر٦	٣٠ر٠	٣ر٨	٣٣ر٦	٥ر٠
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٥ر٦	٣ر٣	٢١ر٠	٦ر١	٢٨ر٣	٣ر٦	٣٤ر١	٥ر١
منتجات متنوعة	٩ر٠	٥ر٣	٢٤ر١	٧ر١	٦٤ر٤	٨ر١	٧١ر٨	١٠ر٦
المجموع	١٦٩ر٥	١٠٠ر٠	٣٤٢ر٧	١٠٠ر٠	٧٩٢ر٧	١٠٠ر٠	٦٧٤ر٥	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٤ قطاع الصناعات التحويليـــة
الناتـــج

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجاريـــــة

الصناعات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٩ر٥	٢٠ر١	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٥٨ر٨	٢٤ر٦	٦٦ر١	٢٤ر٦
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٨ر٩	١٨ر٨	٥ر٩	٥ر٩	١٢ر٢	٥ر١	١٢ر١	٤ر٥
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٢ر٨	٤ر٤	٤ر٤	٤ر٤	٥ر٩	٢ر٥	٨ر٢	٣ر٠
صناعة الورق والطباعة والنشر	٣ر٦	٤ر١	٤ر١	٤ر١	٨ر٩	٣ر٧	١٠ر٣	٣ر٨
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	١١ر٩	١٨ر٩	١٨ر٩	١٨ر٩	٥١ر٧	٢١ر٧	٤٤ر٣	١٦ر٥
منتجات منجمية غير معدنية	١٧ر٦	٢١ر٦	٢١ر٦	٢١ر٦	٥٢ر٨	٢٢ر١	٥٦ر٥	٢١ر٠
منتجات معدنية أساسية	١ر١٢	١ر٥	١ر٥	١ر٥	٥ر٧	٢ر٤	١٠ر٤	٣ر٩
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٤ر٧	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٥	١٢ر٣	٥ر٢	١٦ر٢	٦ر٠
منتجات متنوعة	٨ر٥	١٠ر٩	١٠ر٩	١٠ر٩	٣٠ر٤	١٢ر٧	٤٥ر١	١٦ر٨
المجموع	٤٧ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٣٨ر٧	١٠٠ر٠	٢٦٩ر٢	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٥ قطاع الصناعات التحويليـــة
الناتـــج

الوحدة:مليون دينار
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

الصناعات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٥ر٣	٢٠ر١	٢٤ر٤	٢٠ر٦	٥٢ر٠	٢٤ر٦	٥٥ر٧	٢٤ر٦
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٤ر٣	١٨ر٨	٧ر٠	٥ر٩	١٠ر٨	٥ر١	١٠ر٢	٤ر٥
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٢ر١	٢ر٨	٥ر٢	٤ر٤	٥ر٢	٢ر٥	٦ر٩	٣ر٠
صناعة الورق والطباعة والنشر	٢ر٧	٣ر٦	٤ر٩	٤ر١	٧ر٩	٣ر٧	٨ر٧	٣ر٨
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	٩ر٠	١١ر٩	٢٢ر٣	١٨ر٩	٤٥ر٧	٢١ر٧	٣٧ر٤	١٦ر٥
منتجات منجمية غير معدنية	١٣ر٣	١٧ر٦	٢٥ر٥	٢١ر٦	٤٦ر٧	٢٢ر١	٤٧ر٦	٢١ر٠
منتجات معدنية أساسية	٩ر٢	١٢ر١	٦ر٠	٥ر١	٥ر٠	٢ر٤	٨ر٨	٣ر٩
المنتجات المعدنية وصناعة الالات	٣ر٥	٤ر٧	١٠ر٠	٨ر٥	١٠ر٩	٥ر٢	١٣ر٧	٦ر٠
منتجات متنوعة	٦ر٤	٨ر٥	١٢ر٩	١٠ر٩	٢٦ر٩	١٢ر٧	٣٨ر٠	١٦ر٨
المجموع	٧٥ر٨	١٠٠ر٠	١١٨ر٢	١٠٠ر٠	٢١١ر١	١٠٠ر٠	٢٢٧ر٠	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٦ قطاع الصناعات التحويليـــة

العمالـة

الصنـاعـات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الصنـاعـات الغذائية والمشروبـات والتبغ	٦٠٣٦	٣٤ر٢	٤٥٤٤	١٤ر٦	٧١٤١	١٣ر٩	٨٦٠٨	١٥ر٤
صنـاعة المنسوجات والملابس و الأحذية والجلـود	٤٧١٤	١٨ر١	٣١٦٠	١٠ر١	٤٨٠٩	٩ر٤	٤٦٣٣	٨ر٣
صنـاعة الخشب والموبيليـا و الأثـاث	٢٠٨٥	٨ر٠	١٨٩٤	٦ر١	٤٥٣٣	٨ر٨	٤٠٨٧	٧ر٣
صنـاعة الورق والطبـاعة والنشر	٨٧٧	٣ر٤	١٤٨٧	٤ر٨	٢٥٦٣	٥ر٠	٢٧٦٨	٥ر٠
الصنـاعـات الكيميـاوية والمنتجات البترولية	٢٤٤٧	٩ر٤	٣٤٣٦	١١ر٠	٦٠١٦	١١ر٧	٦٧٣٨	١٢ر١
منتجات منجمية غير معدنية	٣٢٩٥	١٢ر٦	٥٣٦٩	١٧ر٢	٧٨٤٦	١٥ر٣	٨٤٢٨	١٥ر١
منتجات معدنية أساسية	١٧٣٧	٦ر٧	٦٢٦	٢ر٠	١٠٣٠	٢ر٠	١١٦٥	٢ر١
المنتجات المعدنية المصنعة وصنـاعة الالات	٢٦٩٩	١٠ر٤	٣٦٩٤	١١ر٨	٥٩٧٤	١١ر٦	٦٥٤٧	١١ر٧
منتجات منوعة	٢١٧٤	٨ر٣	٧٠١١	٢٢ر٥	١١٤٠٥	٢٢ر٢	١٢٨١٣	٢٣ر٠
المجموع	٢٦٠٦٢	١٠٠ر٠	٣١٢٢١	١٠٠ر٠	٥١٣١٧	١٠٠ر٠	٥٥٧٧٦	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٧ قطاع الصناعات التحويليـــة
الاستثمار

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الجاريـــة

الصناعات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٢ر٨	١٧ر٩	٢٣ر٤	١٠ر٦	٦٤ر٦	٧ر٠
صناعة المنسوجات والملابس و الأحذية والجلود	٤ر٢	٥ر٩	٧ر٨	٣ر٥	١٦ر٠	١ر٧
صناعة الخشب والموبيليا و الأثاث	٠ر٧	١ر٠	٣ر٤	١ر٥	٢٥ر٥	٢ر٨
صناعة الورق والطباعة والنشر	٢ر٦	٣ر٦	٦ر٣	٢ر٩	٢١ر٦	٢ر٤
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	٢٢ر٤	٣١ر٤	٥١ر٣	٢٣ر٣	٢٩٠ر٠	٣١ر٤
منتجات منجمية غير معدنية	٩ر٢	١٢ر٩	٦٢ر٨	٢٨ر٥	٢٥٣ر٠	٢٧ر٤
منتجات معدنية أساسية	٣ر١	٤ر٣	٧ر٢	٣ر٣	٢٥ر٣	٢ر٧
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	١ر٤	٢ر٠	٩ر٨	٤ر٤	٢٢ر٨	٢ر٥
منتجات متنوعة	١٥ر٠	٢١ر٠	٤٨ر٣	٢١ر٩	٢٠٤ر٠	٢٢ر١
المجموع	٧١ر٤	١٠٠ر٠	٢٢٠ر٣	١٠٠ر٠	٩٢٢ر٨	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٨ قطاع الصناعات التحويليـــة

الاستثمار

الوحدة: مليون دينار
بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

الصنـاعـات	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٩ر٧	١٨ر٠	٢٥ر٨	١٠ر٦	٥٨ر٥	٧ر٠
٢ـ صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٦ر٥	٥ر٩	٨ر٦	٣ر٥	١٤ر٥	١ر٧
٣ـ صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	١ر١	١ر٠	٣ر٨	١ر٦	٢٣ر١	٢ر٨
٤ـ صناعة الورق والطباعة والنشر	٤ر٠	٣ر٦	٧ر٠	٢ر٩	١٩ر٥	٢ر٣
٥ـ الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	٣٤ر٤	٣١ر٣	٥٦ر٦	٢٣ر٣	٢٦٢ر٤	٣١ر٤
٦ـ منتجات منجمية غير معدنية	١٤ر١	١٢ر٨	٦٩ر٣	٢٨ر٥	٢٢٩ر٠	٢٧ر٤
٧ـ منتجات معدنية أساسية	٤ر٨	٤ر٤	٧ر٩	٣ر٣	٢٢ر٩	٢ر٨
٨ـ المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٢ر٢	٢ر٠	١٠ر٨	٤ر٤	٢٠ر٦	٢ر٥
٩ـ منتجات متنوعـــة	٢٣ر٠	٢١ر٠	٥٣ر٣	٢١ر٩	١٨٤ر٦	٢٢ر١
المجموع	١٠٩ر٨	١٠٠ر٠	٢٤٣ر١	١٠٠ر٠	٨٣٥ر١	١٠٠ر٠

الجدول ٢-١٩ معدل الكثافة الرأسمالية للصناعات التحويلية

(دينار للعامل)

الصناعة	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٤
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٢٦٤	٥٦٧٨	٨١٩٢
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٣٧٩	٢٧٢٢	٣٠١٥
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٥٢٨	٢٠٠٦	٥٠٩٦
صناعة الورق والطباعة والنشر	٤٥٦١	٤٧٠٧	٧٦٠٨
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	١٤٠٥٨	١٦٤٧٣	٤٣٦١٧
منتجات منجمية غير معدنية	٤٢٧٩	١٢٩٠٧	٢٩١٨٧
منتجات معدنية أساسية	٢٧٦٣	١٢٦٢٠	٢٢٢٣٣
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٨١٥	٢٩٢٤	٣٤٤٨
منتجات منوعة	١٠٥٨٠	٧٦٠٢	١٦١٨٦
المجموع	٥٣١١	٧٧٨٦	١٦٢٧٣

الجدول ٢-٢٠ الصناعات التحويليـــة

الكثافة الرأسمالية الحدية (بالأسعار الثابتة ١٩٨٠)

الصناعة	التغير في التكوين الرأسمالي الثابت (مليون دينار)		التغير في العماله (عامـــل)		الكثافة الرأسمالية الحدية (دينار /عامل)	
	١٩٧٦–١٩٧٩	١٩٧٩–١٩٨٤	١٩٧٦–١٩٧٩	١٩٧٩–١٩٨٤	١٩٧٦–١٩٧٩	١٩٧٩–١٩٨٤
الصناعات الغذائية	١ر٦	٧ر٣٢	– ١٤٩٢	٢٥٩٧	٤٠٨٨	١٢٥٩١
صناعة المنسوجات والملابس	١ر٢	٩ر٥	– ١٥٥٤	١٦٤٩	١٣٥١	٣٥٧٨
صناعة الخشب والأثاث	٢ر٧	٣ر١٩	– ١٩١	٢٦٣٩	١٤١٣٦	٧٣١٣
صناعة الورق والطباعة	٣ر٠	٥ر١٢	٦١٠	١٠٧٦	٤٩١٨	١١٦١٧
الصناعات الكيماوية والبترولية	٢ر٢٢	٨ر٢٠٥	٩٨٩	٢٥٨٠	٢٢٤٤٧	٧٩٧٦٧
منتجات منجمية غير معدنية	٢ر٥٥	٧ر١٥٩	٢٠٧٤	٢٤٧٧	٢٦٦١٥	٦٤٤٧٣
منتجات معدنية أساسية	١ر٣	٠ر١٥	– ١١١١	٤٠٤	٢٧٩٠	٣٧١٢٩
منتجات معدنية مصنعة والالات	٦ر٨	٨ر٩	٩٩٥	٢٢٨٠	٨٦٤٣	٤٢٩٨
منتجات متنوعة	٣ر٣٠	٣ر١٣١	٤٨٣٧	٤٣٩٤	٦٢٦٤	٢٩٨٨٢
المجموع	٣ر١٣٣	٠ر٥٩٢	٥١٥٩	٢٠٠٩٦	٢٥٨٣٨	٢٩٤٥٩

الجدول ٢-٢١ الصناعات التحويليـــة

الانتاجية الحدية لرأس المال (بالأسعار الثابتة ١٩٨٠)

الصناعة	التغير في التكوين الرأسمالي (مليون دينار)		التغير في القيمة المضافة (مليون دينار)		الانتاجية الحدية لرأس المال	
	١٩٧٦-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٨٤	١٩٧٦-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٨٤	١٩٧٦-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٨٤
الصناعات الغذائية	١ر٦	٣٢ر٧	١ر٩	٢٧ر٦	٠ر٧	١ر١٨
صناعة المنسوجات والملابس	١ر٢	٥ر٩	- ٣ر٧	٣ر٨	- ٠ر٣	١ر٩٧
صناعة الخشب و الأثاث	٢ر٧	١٩ر٣	١ر٣	٠ر٠	٠ر٨	-
صناعة الورق والطباعة	٣ر٠	١٢ر٥	٢ر٢	٣ر٠	١ر٤	٢ر٤
الصناعات الكيماوية والبترولية	٢٢ر٢	٢٠٥ر٨	١٣ر٣	٢٣ر٤	١ر٧	٨ر٨
منتجات منجمية غير معدنية	٥٥ر٢	١٥٩ر٧	١٢ر٢	٢١ر٢	٤ر٥	٧ر٥
منتجات معدنية أساسية	٣ر١	١٥ر٠	- ٣ر٢	- ١ر٠	- ٠ر٩٧	- ١٥ر٠
منتجات معدنية مصنعة و آلات	٨ر٦	٩ر٨	٦ر٥	٠ر٩	١ر٣	١٠ر٩
منتجات متنوعة	٣٠ر٣	١٣١ر٣	٦ر٥	١٤ر٠	٤ر٧	٩ر٤
المجموع	١٣٣ر٣	٥٩٢ر٠	٤٢ر٤	٩٢ر٩	٣ر١	٦ر٤

الجدول ٢-٢٢ قطاع الصناعات التحويليـــة
انتاجية العمل

الصناعة	١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٦		معدل النمو (كنسبة مئوية)	
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٥٧٤	٢٥٣٥	٤٥٣٣	٥٣٧٠	٨٢٣٤	٧٢٨٢	٧٦٧٩	٦٤٧١	١٧ر٢	٩ر٨
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٨٨٨	٣٠٣٤	١٨٦٧	٢٢١٥	٢٥٣٧	٢٢٤٦	٢٦١٢	٢٢٠٢	-٣ر٢	٣ر٣
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٦٢٤	٣٣٦٥	٢٣٢٣	٢٧٤٦	١٣٠٢	١١٤٧	٢٠٠٦	١٦٨٨	١٢ر٤	-٦ر٧
صناعة الورق والطباعة والنشر	١٩٣٨	٣٠٧٩	٢٧٥٧	٣٢٩٥	٣٤٧٢	٣٠٨٢	٣٧٢١	٣١٤٣	٦ر٧	٠ر٢
الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	٢٨٨٩	٣٦٧٨	٥٥٠١	٦٤٩٠	٨٥٩٤	٧٥٩٦	٦٥٧٥	٥٥٥١	٨ر٦	٤ر٢
منتجات منجمية غير معدنية	٢٥١٩	٤٠٣٦	٤٠٢٣	٤٧٤٩	٦٧٣٠	٥٩٥٢	٦٧٠٥	٥٦٤٩	١٠ر٣	٣ر٤
منتجات معدنية أساسية	٣٢٨٢	٥٢٩٦	٨١٤٧	٩٥٨٥	٥٥٣٤	٤٨٥٤	٨٩٢٧	٧٥٥٤	١٠ر٥	٣ر٦
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٨١٥	٢٩٧	٢٣٠١	٢٧٠٧	٢٠٥٩	١٨٢٥	٢٤٧٤	٢٠٩٣	١١ر٧	٤ر٩
منتجات متنوعة	١٨٤٠	٢٩٤٤	١٥٥٥	١٨٤٠	٢٦٦٥	٢٣٤٩	٣٥٢٣	٢٩٦٨	٦ر٧	١ر٠
المجموع	١٨١١	٢٩٠٨	٣٢٠٣	٣٧٨٦	٤٦٥١	٤١١٤	٤٨٢٦	٤٠٧٠	١٠ر٣	٣ر٤

-١٢٣-

الجدول ٢-٢٣ توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية

(مليون دينار)

السنة	مجموع التسهيلات	قطاع الصناعة		نسبة الصناعة الى المجموع (كنسبة مئوية)	
		استخراجية	تحويلية	استخراجية	تحويلية
١٩٧٧	١ر٢٤٤	٠ر٢	٦ر٢٦	٠ر١	٩ر١٠
١٩٧٨	٨لا٣٣٢	١ر٧	٦ر٣٦	٠ر٥	٠ر١١
١٩٧٩	١ر٤٦٥	٠ر٤	٥ر٥٦	٠ر٩	١ر١٢
١٩٨٠	٩ر٥٦٣	٤ر٤	٧ر٦٨	٠ر٨	٢ر١٢
١٩٨١	٣ر٧٢١	٨ر٦	٤ر٨٢	٠ر٩	٤ر١١
١٩٨٢	٢ر٨٨٧	١ر١٤	٥ر٩٨	١ر٦	١ر١١
١٩٨٣	٩ر١٠٣٠	٥ر٢٠	٤ر١١٨	٢ر٠	٥ر١١
١٩٨٤	٨ر١١٨٤	٤ر٢٧	٤ر١٢٤	٢ر٣	٥ر١٠
١٩٨٥	٤ر١٢٧٤	١ر٣٢	٢ر١٥٧	٢ر٥	٣ر١٢
١٩٨٦	٤ر١٣٩٥	٣ر٤٤	٧ر١٧٦	٣ر٢	٧ر١٢
١٩٨٧	٠ر١٥١٣	٤ر٤٥	٣ر١٧٥	٣ر٠	٦ر١١

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ٢-٢٤ توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص

(مليون دينار)

الجهة المقرضة	١٩٧٧	النسبة المئوية	١٩٨٢	النسبة المئوية	١٩٨٧	النسبة المئوية
البنك المركزي الأردني	١ر٢	٠ر٤	٢ر٨	٠ر٣	٤ر٧	٠ر٣
البنوك التجارية	٢٠١ر١	٧٢ر٦	٧٥٨ر١	٧٤ر٨	١٢١٧ر٠	٦٨ر٣
بنك الاسكان	٣٧ر٥	١٣ر٥	١٢٣ر٠	١٢ر١	٢٤٢ر٦	١٣ر٦
بنك الانماء الصناعي	١٠ر٩	٣ر٩	٣٠ر٨	٣ر٠	٤٠ر٣	٢ر٣
بنك تنمية المدن والقرى	٩ر١	٣ر٣	٢٣ر٤	٢ر٣	٤٩ر٥	٢ر٨
مؤسسة الاقراض الزراعي	١٠ر٦	٣ر٨	٢٠ر٢	٢ر٠	٣٠ر٣	١ر٧
المنظمة التعاونية الاردنية	٣ر٨	١ر٤	١٨ر٨	١ر٩	١١ر٦	٦ر٥
مؤسسة الاسكان	٢ر٧	١ر٠	٦ر٠	٠ر٦	٥٩ر٥	٣ر٣
مؤسسات مالية اخرى	-	٠ر٠	٣٠ر٣	٣ر٠	١٢٧ر٥	٧ر٢
المجموع	٢٧٦ر٩	١٠٠ر٠	١٠١٣ر٤	١٠٠ر٠	١٧٨٣ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ٢-٢٥ حركة قروض بنك الانماء الصناعـــي

(مليون دينار)

السـنة	المسـحوب	المسـدد
١٩٧٧	٣ر٧	١ر٢
١٩٧٨	٣ر٩	٢ر٠
١٩٧٩	٤ر٠	١ر٩
١٩٨٠	٥ر١	٢ر٦
١٩٨١	٨ر٩	٥ر٥
١٩٨٢	١١ر١	٤ر٦
١٩٨٣	٩ر٧	٤ر٨
١٩٨٤	٦ر٧	٧ر٢
١٩٨٥	٦ر٩	٧ر٤
١٩٨٦	٨ر٧	٨ر٧
١٩٨٧	٧ر٨	٧ر١

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

الجدول ٢-٢٦ الصادرات من الصناعات التحويلية

(مليون دينار)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الصناعات غير الغذائية	المجموع
١٩٧٥	١ر١	١ر٩	١ر٣	٢ر٦	٦ر٩
١٩٧٦	٢ر٣	٣ر٦	٢ر١	٣ر٢	١١ر٢
١٩٧٧	٤ر١	٥ر٢	٤ر٠	٤ر٣	١٧ر٦
١٩٧٨	٢ر٦	٦ر٣	٣ر٧	٧ر٠	١٩ر٦
١٩٧٩	٥ر٢	٧ر١	٦ر٠	٦ر٢	٢٤ر٥
١٩٨٠	٧ر٦	١٠ر٩	٧ر٩	٩ر٠	٣٥ر٤
١٩٨١	٨ر٧	١٧ر٠	١٧ر٣	١٩ر٦	٦٢ر٦
١٩٨٢	٩ر٦	١٨ر٧	١٤ر١	٢٣ر١	٦٥ر٥
١٩٨٣	٧ر٣	١٦ر١	٦ر١	٧ر٨	٣٧ر٤
١٩٨٤	١٣ر١	٢٣ر٦	٨ر٧	٢٣ر٥	٦٨ر٩
النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي	٣١ر٧	٣٢ر٣	٢٣ر٥	٢٧ر٧	٢٩ر١

الصناعات الكيماوية : تشمل الكيماويات الأساسية والوسيطة كالكيماويات غير العضوية والسلع النهائية كالدهان والفرنيش والصابون ومستحضرات التنظيف والمنتجات البلاستيكية.

الصناعات الهندسية : المنتجات المنجمية غير المعدنية، المنتجات المعدنية الأساسية، الالات غير الكهربائية، الالات الكهربائية وآلات النقل.

الصناعات غير الغذائية: تشمل المنسوجات والملابس ومنتوجات الجلود، الأحذية، منتجات الأخشاب، الورق والطباعة والنشر.

الجدول ٢-٢٧ نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية الى الانتاج المحلي منها

(كنسبة مئوية)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الصناعات غير الغذائية	المجموع
١٩٧٥	٥ر٢	٣٥ر٩	٧ر٩	١٧ر٩	١٢ر٠
١٩٨٠	١٠ر٢	٣٢ر٥	٨ر٥	٢٣ر٢	١٤ر٨
١٩٨١	١٠ر٣	٣٥ر٤	١٢ر٠	٣٤ر٨	١٨ر٨
١٩٨٢	٩ر٨	٢٨ر٧	٩ر٢	٣٦ر٨	١٧ر٢
١٩٨٣	٧ر٠	٢٣ر٦	٤ر٢	١١ر٨	٩ر٧
١٩٨٤	١٠ر٠	١٧ر٩	٥ر٦	٢٧ر٤	١٣ر٧

المصدر: محسوبة.

الجدول ٢-٢٨ المستوردات من الصناعات التحويلية

(مليون دينار)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الصناعات غير الغذائية	المجموع
١٩٧٥	٢٠ر٥	١٤ر٥	٩٧ر٨	٢٥ر٩	١٥٨ر٧
١٩٧٦	٣٣ر٧	١٩ر٩	١٣٩ر٥	٢٧ر٦	٢٢٠ر٧
١٩٧٧	٢٤ر٧	٢٨ر٣	٢١٦ر٥	٤١ر٤	٣١٠ر٩
١٩٧٨	٢٨ر٥	٢٥ر٦	١٨٨ر٦	٤٥ر٤	٢٨٨ر١
١٩٧٩	٣٤ر٣	٣٧ر٤	٢٣٤ر٢	٥٥ر٨	٣٦١ر٧
١٩٨٠	٣٦ر١	٤٨ر٧	٢٨٣ر٦	٦٢ر٢	٤٣٠ر٦
١٩٨١	٥٧ر١	٥٨ر٨	٤٤٨ر٠	٧٧ر٣	٦٤١ر٢
١٩٨٢	٥٣ر٨	٦٠ر٩	٤٢٠ر٣	٨٨ر١	٦٢٣ر١
١٩٨٣	٤٤ر٩	٦٣ر٨	٣٥٩ر٩	٩٥ر٦	٥٦٤ر١
١٩٨٤	٥٠ر٢	٨٨ر٩	٣٠١ر٢	٩٤ر٢	٥٣٤ر٥
النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي	١٠ر٥	٢٢ر٣	١٣ر٣	١٥ر٤	١٤ر٤

الجدول ٣-١ الاستثمارات المقدرة لقطاع الصناعة في خطط التنمية

الخطة	الاستثمارات			النسبة المئوية من مجموع استثمارات الخطة
	قطاع خاص	قطاع عام	مجموع	
١٩٨٠-١٩٧٦	٣٥ر٠	١٩٤ر٠	٢٢٩ر١	٢٩ر٩٦
١٩٨٥-١٩٨١	٩٠ر٠	٦٦٨ر٨	٧٥٨ر٨	٢٢ر٩٩
١٩٩٠-١٩٨٦	٣٤٠ر٨	٥٢ر٤	٣٩٣ر٢	١٢ر٦٢

المصدر: وزارة التخطيط، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول ٣-٢ المشاريع الصناعية في خطط التنمية الخمسية الثلاثة

(مليون دينار)

الخطة الخمسية الأولى		الخطة الخمسية الثانية		الخطة الخمسية الثالثة	
المشاريع	التكلفة	المشاريع	التكلفة	المشاريع	التكلفة
التنقيب عن البترول	٤ر٦	التحريات العامة	٠ر٨	معرض عمان الدولي	٠ر٦
التحريات العامة	٠ر٥	المسح الجيولوجي	٠ر٧٥	المركز الوطني للمواصفات والمقاييس	٥ر٢
التنقيب عن مصادر الطاقة		التنقيب عن البترول	٠ر٢٣	مدينة اربد الصناعية	٤ر٦
الجوفية	٠ر٣	دراسات الصخر الزيتي	١ر٥٥	مدينة عمان الصناعية	٥ر٩
مشاغل السلطة	٠ر٥	التنقيب عن مصادر الطاقة		المدينة الصناعية بالعقبة	٢ر٥
التوسع في انتاج		الجوفية	٠ر٤	مدينة السلط الصناعية	٣ر٣
الفوسفات	٠ر٢٤	مشاغل السلطة	٠ر٥	المناطق الصناعية	٠ر٨
التوسع في مصفاة البترول	٠ر٣٩	مختبرات مديرية المواصفات		التصويت وزيادة الانتاج	٨ر٣
التوسع في انتاج الاسمنت	٠ر٨	والمقاييس	٠ر٨	كبريتات البوتاسيوم	٠ر٥٥
صناعة الاسمدة الكيماوية	٠ر٦١	مدينة سحاب الصناعية	٠ر١٣	الدراسات	٠ر٢
استخراج البوتاس	٠ر٢٥	مدينة اربد الصناعية	٠ر٦	كربونات الصوديوم	٣٨ر٦
صناعة اسمنت الجنوب	٢١ر٣	معرض عمان الدولي	٦ر٢	زيادة انتاج وحدتي	
مصنع الغزل والنسيج	٠ر٣	استخراج النحاس	٠ر٨	حامض الكبريتيك	٢ر٥
مشروع النحاس	٠ر٥	زيادة انتاج الفوسفات	٠ر١٥	توسيع مستودعات الأسمدة	
المدن الصناعية	١ر٦	فوسفات الشيدية	٣٦ر٢٥	وفلوريد الألمنيوم	٢ر٥
المواصفات والمقاييس	٠ر٣	انتاج البوتاس والأملاح		تعديل نظام التبريد في	
		انتاج كلوريد البوتاس	٠ر٧٠	مصنع حامض الفوسفوريك	٠ر٣
		انتاج البروتين ومشتقاته	٠ر٨	شركة الصناعات الهندسية	٩ر١٨
		انتاج اكسيد المغنيسيوم		مضخات الري والمضخات	
		والطوب الحراري	٠ر١٤	المنزلية	٣ر١١
		ملح الطعام النفي	٠ر١	المشغل الميكانيكي	٠ر٣
		الاسمدة الكيماوية	-	فوسفات الشيدية	٦ر٩٦
		الاسمدة الفوسفاتية	٠ر٦٥	تجديد منجم الرصيفة	٢ر٣
		فلوريد الألمنيوم	٠ر٩	معالجة الطين الفوسفاتي	١ر٤

الجدول ٣-٢ (تابع)

اكسيد اليورانيوم	٠ر١١	تحديث طرق حفرونقل	
انتاج الاسمنت		الغطاء الترابي	٣ر١٠
زيادة انتاج اسمنت		رفع الكفاءة الانتاجية	
الفحيص	٠ر٨٣	للأجهزة العاملة	٠ر١
الاسمنت الأبيض	٠ر٢٠	الأدوية البيطرية	
اسمنت الرشادية	٠ر٩٠	ومستلزماتها	٦ر٩
اسمنت الشمال	٠ر٩٠	المسح الصناعي	٠ر٥
تكرير البترول وتخزينه		الدراسات والأبحاث	
التوسع في طاقة المصفاة	٠ر٦	الصناعية	١ر٣
زيادة طاقة التخزين والنقل	٠ر١١	برنامج دعم التنمية	
انتاج الزيوت الأساسية	٠ر٦	الصناعية	٠ر٣
خط الأنابيب الوطني	٠ر٢٠		
صناعة الزجاج			
صناعة الألواح الزجاجية	٠ر١٢		
صناعة العبوات الزجاجية	٦ر٦		
مجمع الأخشاب في العقبة	٠ر١٢		
الصناعات الكيماوية			
الوسيطة	٠ر٤		
صناعة الكوابل الكهربائية			
والهاتفية	٠ر٨		
صناعة الألبسة الجاهزة	٠ر٥		
صناعة سكب المعادن	٠ر٥		
صناعة أوعية تعبئة الخضار			
والفواكه	١ر٤		
استثمارات القطاع الخاص	٠ر٣٥	استثمارات القطاع الخاص	٠ر٩٠	استثمارات القطاع الخاص	٩ر٨٧
المجموع	٠ر٢٢٩		٨ر٧٥٨		٩ر٣٩٧

الجدول ٤-١ مصدر المواد الأولية المستخدمة في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، ١٩٨٤
(كنسبة مئوية)

الصناعة	محلي	مستورد
منتجات الألبان	٣٥ر٣	٦٤ر٧
منتجات الخضار والفواكه	٧٧ر٠	٢٣ر٠
الزيوت والدهون	١٠٠ر٠	-
مطاحن الحبوب	٧٣ر١	٢٦ر٩
المخابز	٩٢ر٩	٧ر١
السكاكر	٠ر٨	٩٩ر٢
الشكوكولاته	٧٠ر٦	٢٩ر٤
أغذية أخرى	٧٩ر٥	٢٠ر٥
الأعلاف	٨ر٧	٩١ر٣
تصنيع الأغذية	٥٧ر٣	٤٢ر٧
المشروبات المقطرة والنبيذ	١٥ر٤	٨٤ر٦
البيره	-	١٠٠ر٠
المشروبات الخفيفة والمياه المعدنية	٤١ر٣	٥٨ر٧
المشروبات الأخرى	٣٦ر١	٦٣ر٩
التبغ والسجائر	١٨ر٧	٨١ر٣
المجموع	٤٩ر١	٥٠ر٩

الجدول ٤-٢ القوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي

(بالألف)

النشاط الاقتصادي	١٩٧٩		١٩٨٦	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الزراعة	٤٦ر٧	١١ر٥	٣٧ر٧	٧ر٤
التعدين والصناعة التحويلية	٣٤ر٩	٨ر٦	٥٣ر٦	١٠ر٥
الكهرباء والمياه	٢ر٥	٠ر٦	٨ر٥	١ر٧
الانشاءات	٥٢ر٦	١٣ر٠	٥٣ر٤	١٠ر٥
التجارة	٤١ر٥	١٠ر٣	٤٩ر٧	٩ر٨
النقل والمواصلات	٢٩ر٠	٧ر٢	٤٧ر١	٩ر٢
الخدمات المالية والتامين	٨ر٧	٢ر١	١٦ر٩	٣ر٣
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	١٨٩ر٣	٤٦ر٧	٢٤٢ر٥	٤٧ر٦
المجموع	٤٠٥ر٣	١٠٠ر٠	٥٠٢ر٤	١٠٠ر٠

المصدر: د. عيسى ابراهيم، تقدير القوى العاملة ١٩٧٩-١٩٩٠، وزارة التخطيط، وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

الجدول ٤-٣ القوى العاملة الأردنية الموجودة خارج المملكة ١٩٨٧

الدولـــة	العدد بالألـــف
الدول العربيـة	
المملكة العربية السعودية	١٦٠ر٩
الكويـــت	٨١ر٠
قطـــر	٨ر٣
الامارات العربية المتحدة	١٠ر٩
البحريـــن	٣ر٠
عمـــان	٦ر٠
ليبيـــا	٣ر٠
العـــراق	٢ر٠
دول عربية أخـــرى	٢ر١
المجمـــوع	٢٧٧ر٢
الدول الاجنبيـة	
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤ر٦
ألمانيا الغربيـــة	١٠ر٠
فرنســـا	١ر٠
استراليـــا	٣ر٠
كنـــدا	٥ر٢
بريطانيـــا	٣ر٠
اســـبانيا	١ر٠
فنزويـــلا	٠ر٥
دول أخـــرى	٤ر٦
المجمـــوع	٢٥ر٨
المجموع الكلـي	٣٣٠ر٠

المصدر: وزارة العمل، التقرير السنوي ١٩٨٧.

الجدول ٤-٤ الأردنيون الباحثون عن عمـــل

السـنة	الباحثون عن عمـل	معدل البطالـة
١٩٨١	١٦٩٧٩	٣ر٩
١٩٨٢	١٩٤٠٣	٤ر٣
١٩٨٣	٢٢٤٤٨	٤ر٨
١٩٨٤	٢٦١٧٥	٥ر٤
١٩٨٥	٣٠١٤٤	٦ر٠
١٩٨٦	٤٢٨٦٤	٨ر٠
١٩٨٧	٤٦٣٧٥	٨ر٣

المصدر: وزارة العمل، التقرير السنوي ١٩٨٧.

الجدول ٤-٥ القوى العاملة الأردنية حسب المستوى التعليمي

(كنسبة مئوية)

المستوى التعليـمي	١٩٧٩	١٩٨٥
أقل من الثانوية العامـة	٧٥ر٣	٥٧ر١
الثانوية العامـة	١١ر٠	٢٣ر٨
دبلوم كلية متوسـطة	٦ر٨	٩ر٤
بكالوريـوس	٦ر٠	٨ر٧
دراسات عليـا	٠ر٩	١ر٠
المجمـوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: د. عيسى ابراهيم، مصدر سابق.

الجدول ٤-٦ توزيع العاطلين في الأردن حسب المستوى التعليمي ١٩٨٦

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
أقل من الابتدائية	٤ر٥
ابتدائية	٩ر٩
اعدادية	٢٠ر٥
ثانوية	٢٤ر٨
دبلوم متوسط	٢٤ر٨
بكالوريوس	١٣ر٢
دبلوم عالي	١ر٩
ماجستير	٠ر٤
دكتوراه	٠ر٠
المجموع	١٠٠ر٠

المصدر: الجمعية العلمية الملكية، مشكلة البطالة في الأردن، خصائص وتوقعات، ١٩٨٧.

الجدول ٤-٧ توزيع العاطلين عن العمل حسب العمر في الأردن

فئة العمـــر	النسبة المئويـــة
١٥-	٤ر٩٤
٢٠-	٤٨ر٤٠
٢٥-	٢١ر٩٠
٣٠-	١٠ر١٣
٣٥-	٥ر٦٧
٤٠-	٣ر٥٤
٤٥-	٣ر٠٠
٥٠-	١ر٦٥
٥٥-	٠ر٥٣
٦٠-	٠ر١٩
٦٥-	٠ر٠٥
المجمـــوع	١٠٠ر٠

المصدر: الجمعية العلمية الملكية، المصدر السابق.